شَرْحُ مَتْنِ الآجُرُّومِيَّة

لأحمد بن زَيْنِي دَحْلان (ت ١٣٠٤هـ)

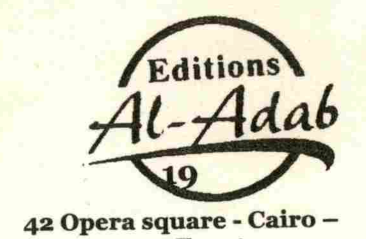
شرحه وعلَّق عليه وضبط نصَّه

الأستاذ الدكتور

جودة مبروك محمد

عميد كلية الآداب - جامعة بني سويف

الطبعة الأولى ٢٠١٩م



42 Opera square - Cairo –

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكترونى e.mail: adabook@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة الآداب

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

- ابن زين دحلان ، أحمد بن زين دحلان، ١٨١٧ - ١٨٨٦

. شرح متن الأجرومية/ لأحمد بن زين دحلان؛ شرحه وعلق عليه وضبط نصه جودة مبروك محمد .

. ط١. القاهرة : مكتبة الآداب ٢٠١٩ .

- ص، ٢٤سم

رقم الإيداع : ٢٠١٩/٥٣٤٦م

الترقيم الدولي : I.S.B.N: 9789779301690

- تدمك : ٩٧٨٩٧٧٩٣٠١٦٩٠

١ - اللغة العربية - النحو

أ- محمد، جودة مبروك (شارح ومعلق) .

ب- العنوان

الناشر

مكتبة الآداب

أسسها علي حسن عام ١٩٢٣م

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة (١١١١١)

الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

Editions Al-Adab

42 Opera Square - Cairo (11111)
Tel & fax: (202) 23900868
E-mail:adabook@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

شَرْحُ مَتْنِ الآجُرُّومِيَّة

لأحمد بن زَيْنِي دَحْلان (ت ١٣٠٤هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، وعلى آله ....

وبعد:

فما أمتعَ أن يأخذنا البحثُ حيالَ عملٍ اجتمعتْ بشأنِهِ حلقات العلم ودروس المطالعة عبر عصور العربية وتاريخها، فنلقى «الآجُرُّوميَّة» للصَّنهاجِيِّ ابن آجُرُّوم؛ فقد نُسِجت لها القصص والحكايات، فتأليفها جاءفي زيارةٍ لصاحبها لبيت الله الحرام؛ فكتبها وهو يرمي ببصره تجاهَ الكعبة المشرَّفة، فتحققت له البركاتُ والتوفيق، وهذا ليس ببعيدٍ عن سلطان النفس الإنسانية، في لحظاتِ التقرب إلى خالقها؛ فيحصل لها من الانفتاح ما لا يحدُث مع تجاربَ أخرى، وربما طاولتها الأساطيرُ التي قد تستعصي على التصديق، فقد قيل إنها قد غُمِست في الماء، فلم يذهب حبرها، ولم تتأثر كتابتُها؛ كنايةً عن صِدْقِها العلمي والمعرفي، وموافقتها آراءَ العلماء.

فإذا كانتِ الحظوظ للناس مقسومةً؛ فهي للكتب كذلك، ففاق حظُّ الآجُرُّوميَّة حظوظَ غيرها من المتون؛ يشهد على ذلك كونُها المحتوى العلمي لمناهج المراحل الأولى من التعليم للنشءِ عبر القرون، وإذا كان القرآن الكريم هو اللقاء الأول للطلاب؛ يحفظونه في الكتاتيب أو ما هو شبيهها، فينكشف الشَّرَفُ عن الآجُرُّومية، لتكون الكتاب الثاني بعد القرآن، فيُقبِلُ عليها الطلابُ لتحصيل مقدمات النحو العربي، فبعد أن يفرغوا منها، يتَّجِهُونَ إلى المُطَوَّلات النحوية؛ فهي مقدمةٌ لتلك، وبدونها لا يتأهَّلُونَ لمعرفة بحور النحو ومسائله وقضاياه؛ لذا كَثُرَتِ الشروحاتُ والتعليقات لهذا العمل.

ولقد حلا في نفسي هذا المتن، وشغفني حبًّا عندما رأيتُ عملاً يُنْسَبُ إليه عَلَمانِ من أنقياءِ الزمان، كلٌّ في عصره؛ أحدهما مؤلِّفٌ، وهو ابن آجرُّوم؛ العابدُ الفقيرُ إلى الله، والآخَرُ شارحٌ، هو أحمد بن زيني دَحْلان، مفتي مكة، وإذا قدَّر الله لكتابٍ ما هذا؛ فالأمر يُشْعِرُنا بقيمةِ العمل وجلاله، ولا تكاد تُوجَدُ له فرصٌ كثيرةٌ أو تتحقق إلا بقَدرٍ، وهذا ما انمازَ به بعض تراثنا؛ من تلاقحٍ للأفكار، وانسجامٍ في الفكر، وإنْ اختلفتِ الآراء فهي ثراءٌ للعلم، وتوسعةٌ للمعرفة والمداركِ والأفهام.

ويأتي شرح السيِّد/ أحمد بن زيني دحلان ليكون أحدَ شروحِ الآجُرُّوميَّة؛ فيحظى بما حَظِيَ به المتن الأصلي، من الشهرة بالشروح والتعليقات عليه، التي ندعو القارئ لمعرفتها في مواضعها؛ وكأنَّهُ قد أخذ حظَّ ما هو شرحٌ له، هذا ما دعانا لنلتمسَ منه بعضًا من هذا الجلالِ العلمي؛ بالوقوف على بعض مسائله بالشرح والتعليق والإحالة إلى مواضعها من المُطوَّلات النحوية واللُّغوية، بعد أن راجعناه على مخطوطته المشارِ إليها في موضعه.

وإنني إذ أقَدِّمُ هذا العملَ لطلاب العربية، أرجو أن ينال رضاهم، وأن يَبْلُغَ ما أردناه منه، بالإفادةِ والنبوغ، ولمكتبةِ الآدابِ وصاحبها الأخ الصديق الأستاذ / أحمد عبده على حسن شكرٌ باقٍ في نفوسنا، على إعجابِه بالفكرة والترحيبِ بنشرها في دارهم العريقة؛ حتى يكون ضمن الأعمال العلمية الثريَّة، وإذا كان لهذا العمل أن يهدى فإلى صغيرتي ريناد.

والله ولي التوفيق...

القاهرة في: ١٧/ ٢/ ٢٠١٩.

جودة مبروك محمد

G9m90@yahoo.com

أحمد بن زَيْنِي دَحْلان (١٢٣١هـ- ١٣٠٤هـ)

هو[(١)] أبو العباس أحمد بن زَيْنِي بن أحمد بن عثمان بن نعمة الله بن عبد الرَّحمن بن محمّد بن عبد الله بن عثمان بن عطايا بن فارس بن مصطفى بن محمّد بن أحمد بن زيني بن قادر بن عبد الوهّاب بن محمّد بن عبد الرّزاق بن أحمد بن أحمد بن محمّد بن زكريّا بن يحيى بن محمّد بن عبد القادر الجيلاني. ووُلِدَ في مكة المكرمة (سنة١٢٣١ هـ =١٨١٦م)، ونشأ وتربى فيها، وعُرف عن بيته بمكة المكرمة بأنه بيت علم ودين ومعرفة.

ويعرف[(٢)] بأنه فقيه مكة، تولى فيها الإفتاء والتدريس، وفي أيامه أُنْشِئَتْ أول مطبعة بمكة فطَبَعَ فيها بعض كتبه، وهو ما أعاننا على معرفتها. ويُعرف عنه أنه أجاد مجموعةً من العلوم.

شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: في فهرس الفهارس[(٣)] أنه أخذ عن: محمد سعيد المقدسي وعلي سرور وعبد الله سراج الحنفي وبشرى الجبرتي والشيخ حامد العطار وغيرهم من الواردين، أخذ الفقه الحنفي عن السيد محمد الكتبي يروي عن الوجيه الكزبري والشيخ عثمان الدمياطي وهو عمدته والقاضي ارتضا علي خان المدراسي الهندي والشمس محمد بن حسين الحبشي الباعلوي المكي ويوسف الصاوي ومفتي المالكية أبي الفوز المرزوقي وغيرهم عامةً ما لهم، وأكثر اعتماده على أسانيد المصريين وأثباتهم.

---

(١) له ترجمة في: الأعلام ١/ ١٢٩، وحلية البشر ١/ ١٨١، وفهرس الفهارس١/ ٣٩٠.
(٢) الأعلام ١/ ١٢٩، ١٣٠، وحلية البشر ١/ ١٨١، وفهرس الفهارس ١/ ٣٩٠.
(٣) فهرس الفهارس ١/ ٣٩٠ – ٣٩٢.

تلاميذه: في فهرست الفهارس[1]: أنه ثبتٌ، وكان ملازمًا للدرس خاصةً علم الحديث، حتى قالوا عنه إنه صار البخاري، وقد أجاز عنه جمع من العلماء من الحجاز والشام ومصر واليمن والمغرب.

مؤلفاته:

ألف[2] كتبًا كثيرةً في فروع المعرفة الشرعيّة والبيانية والنحويّة والتّاريخية والرّياضيّة، ومنها:

١. أسنى المطالب في نجاة أبي طالب .ترجمه مقبول أحمد الدهلوي إلى اللغة الأردويَّة .

٢. الفتوحات الإسلاميّة بعد الفتوحات النَّبويّة.

٣. السِّيرة النَّبوية.

٤. الفتح المبين في سيرة الخلفاء الراشدين.

٥. تاريخ الأندلس.

٦. تاريخ أمراء بلد الله الحرام.

٧. تيسير الأصول لتسهيل الوصول.

٨. فضائل العلم.

٩. منهل العطشان على فتح الرَّحمن.

١٠. الدرر السنية في الرد على الوهّابية .ذكرها الزركلي باسم رسالة في

(١) فهرس الفهارس ١/ ٣٩١.

(٢) انظر: الأعلام ١/ ١٣٠، وحلية البشر ١/ ١٨٢.

الرد على الوهّابية، وقد ترجمها إبراهيم وحيد الدامغاني إلى الفارسية فضائل الجمعة والجماعات.

١١. بيان المقامات وكيفيّة السلوك.

١٢. شرح على الألفية.

١٣. الأنوار السّنيّة بفضائل ذرِّيَّة خير البريَّة.

١٤. النَّصائح الإيمانية للأمة المحمَّدية.

١٥. تاريخ الدُّول الإسلامية بالجداول المرضية.

١٦. طبقات العلماء.

١٧. متن الشاطبيّة الجامع بكلّ المرام في القراءات.

١٨. متن البهجة وأبي شجاع وعقود الجمان.

١٩. متن الألفيّة.

٢٠. تلخيص منهاج العابدين للإمام الغزالي.

٢١. تلخيص أسد الغابة.

٢٢. فتنة الوهّابية.

٢٣. تلخيص الإصابة في معرفة الصَّحابة.

٢٤. حاشية على الزّبد لابن رسلان.

٢٥. فتح الجواد المنّان بشرح فيض الرَّحمن.

٢٦. رسالة في البسملة.

٢٧. رسالة عن فضائل الجمعة.

٢٨. رسالة الشُّكر للإمام الغزالي.

٢٩. رسالة في البعث والنّشور.

٣٠. إرشاد العباد في فضائل الجهاد.

٣١. شرح الآجرومية في النَّحو.

٣٢. تقريرات على تفسير البيضاوي.

٣٣. شرح على الألفيّة.

٣٤. تقريرات على الأشموني والصبَّان.

٣٥. تقريرات على السّعد.

٣٦. حاشية البناني.

وفاته: توفي في المدينة المنورة سنة ١٣٠٤هـ، ودفن فيها[١].

❁❁❁❁❁

(١) الأعلام ١/ ١٣٠، وحلية البشر ١/ ١٨٢، وفهرس الفهارس ١/ ٣٩٠.

ابن آجُرُّوم (٦٧٢- ٧٢٣هـ= ١٢٣٧ - ١٣٢٣م)

هو [١] مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن دَاوُد الصنهاجي أَبُو عبد الله النَّحْوِيّ الْمَشْهُور بِابْن آجروم [٢]، و(الصِّنْهاجي) نسبة إلى قبيلة صِنْهاجة بالمغرب.

مولده [٣]: ولد سنة اثنتين وسبعين [٤] وستمائة بمدينة فاس بالمغرب في السنة التي توفي فيها ابن مالك.

وفاته [٥]:

توفي يوم الاثنين بعد الزوال لعشرة بقيت من صفر، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وله إحدى وخمسون سنة، ودفن بباب الجيزيين، ويعرف الآن بباب الحمراء بفاس بالمغرب.

قال ابن مكتوم [٦] في «تذكرته»: نحويّ مقرئ، له معلومات من فرائض، وحساب، وأدب بارع، وله مصنّفات وأراجيز.

---

(١) انظر في ترجمته: شذرات الذهب ٨/ ١١٢ بغية الوعاة ١/ ٢٣٨- ٢٣٩ والأعلام ٧/ ٣٣ ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٨٤

(٢) آجُرُّوم: بفتح الهمزة الممدودة وضم الجيم والراء المشدّدة ومعناه بلغة البربر الفقير- الصّوفي. شذرات الذهب ٨/ ١١٢ وبغية الوعاة ١/ ٢٣٨

(٣) شذرات الذهب ٨/ ١١٢ وبغية الوعاة ١/ ٢٣٩ والأعلام ١٧/ ٣٣

(٤) يقول السيوطي (بغية الوعاة ١/ ٢٣٨): كان في عصر مُحَمَّد بن عَليّ بن عمر الغساني النَّحْوِيّ، وأَنه قَرَأَ بفاس على هَذَا الرجل، وَوَصفه - أَعنِي هَذَا الرجل - بالأستاذ، والغساني، سنة اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ وستِمِائَة، فَيُؤْخَذ من هَذَا أَن ابْن آجروم، كَانَ فِي ذَلِك الْعَصْر.

(٥) شذرات الذهب ٨/ ١١٢ وبغية الوعاة ١/ ٢٣٩ والأعلام ١٧/ ٣٣

(٦) شذرات الذهب ٨/ ١١٢ وبغية الوعاة ١/ ٢٣٨ والأعلام ١٧/ ٣٣

وقـال غيـره[1]: المشـهور بالبركـة والصّـلاح، ويشـهد لـذلك عمـوم النّفع بمقدمته.

مؤلفاته[2]:

المعـروف مـن كتبـه كتابـان : مقدمتـه النحويـة الآجروميـة[3]، وفرائـد المعاني في شرح حرز الأماني .

مذهبه النحوي:

يبدو أن مذهبه النحوي كان كوفيًا ، يقول السيوطي: هنا شَيْء آخـر؛ وَهُـوَ أَنا استفدنا من مقدمته أَنه كَانَ على مَـذْهَب الْكُـوفِيّين فِي النَّحْـو لِأَنَّـهُ عبر بالخفض، وَهُوَ عبارتهم، وَقَالَ: الْأَمر مجزوم وَهُوَ ظَاهر فِي أَنه مُعرب وَهُـوَ رَأْيهمْ؛ وَذكـر فِـي الجـوازم كَيْفَمَـا والجـزم بهَـا رَأيهـمْ وَأنْكـرهُ البصـريون، فتفطن[4].

منهجه:

اتبـع فـي الآجروميـة ذكـر الأبـواب المشـهورة فـي النحـو حسـب مـا سنوضـح فـي الخريطـة الذهنيـة، فقـد تنـاول فيهـا الأبـواب مرتبـةً بإيجـاز، حَيْـثُ قـدَّم الكـلام وحقيقتـه علـى أقسامه ، والأقسـام علـى علامـات كـل قسم؛ ويعلـل بهـذا لتسمية هـذا العمـل بالمقدمـة؛ أي أنـه مقدمـة لدراسـة

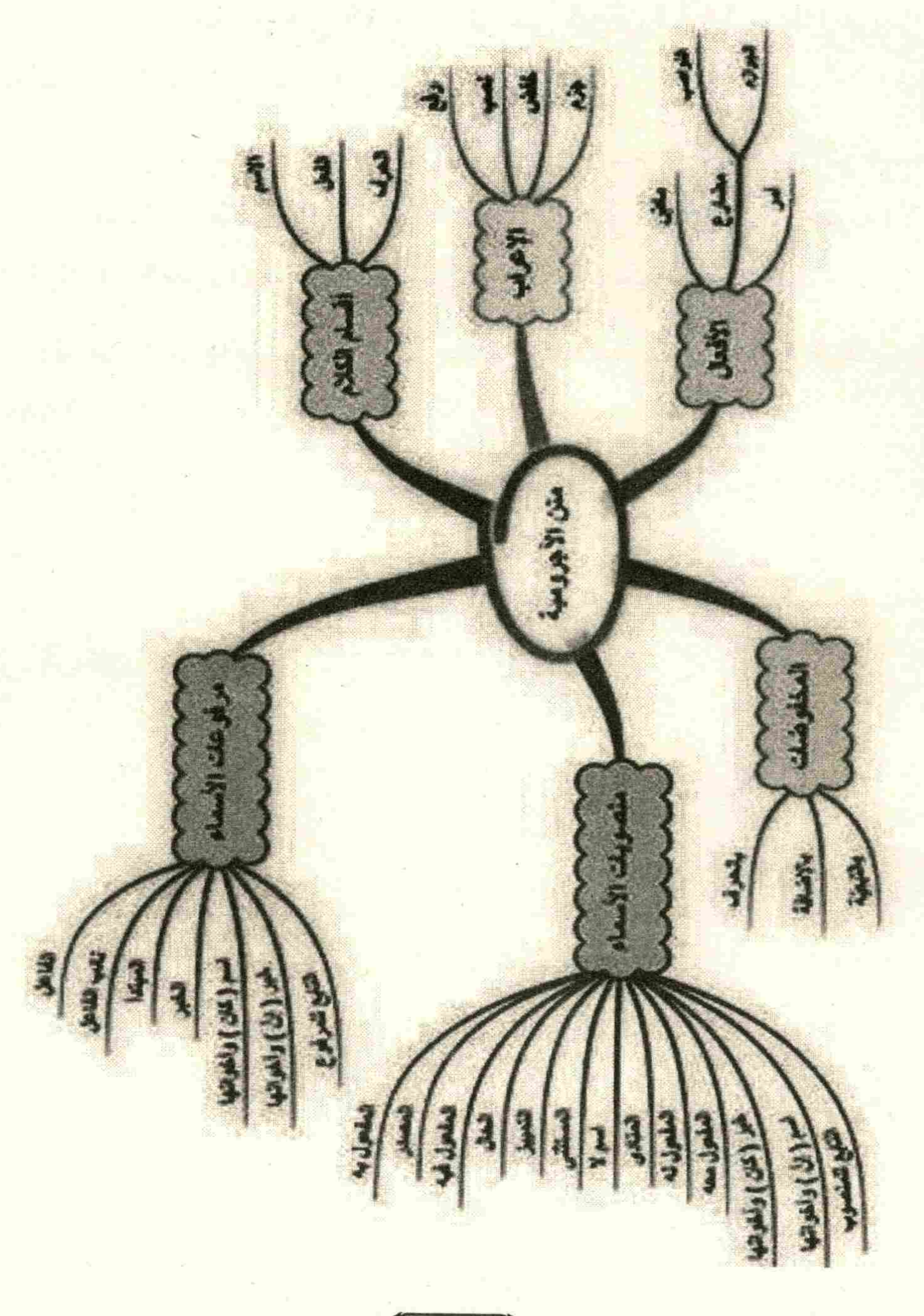
(١) شذرات الذهب ٨/ ١١٢

(٢) شذرات الذهب ٨/ ١١٢ وبغية الوعاة ١/ ٢٣٨

(٣) وذكر الرَّاعِي أَنه ألف مقدمته تجاه الْكَعْبَة الشَّرِيفَة. بغية الوعاة ١/ ٢٣٨ ورواها عنه أبو عبد الله محمد الحضرمي . كشف الظنون ١٧٩٦ هامش ١ .

(٤) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨

النحو من كتب المطولات، وهذه خريطة توضح أبوابها:



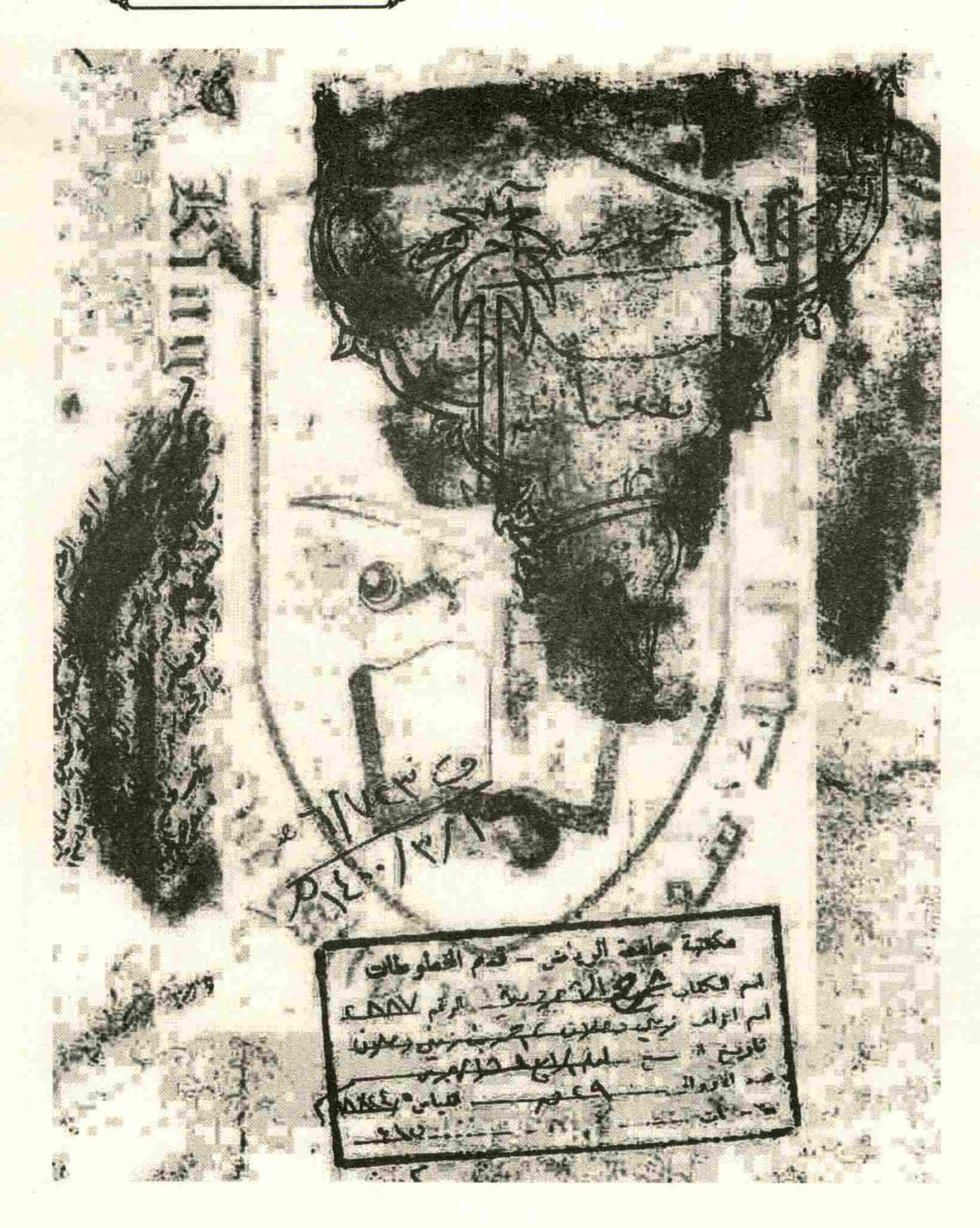
وصف المخطوطة

تقع المخطوطة في ١٩ ورقات، في كل ورقة ١٩ سطرًا تقريبًا، مقاس ٢٤.٥ في ٢٨سم، وهي نسخة حسنة حديثة .

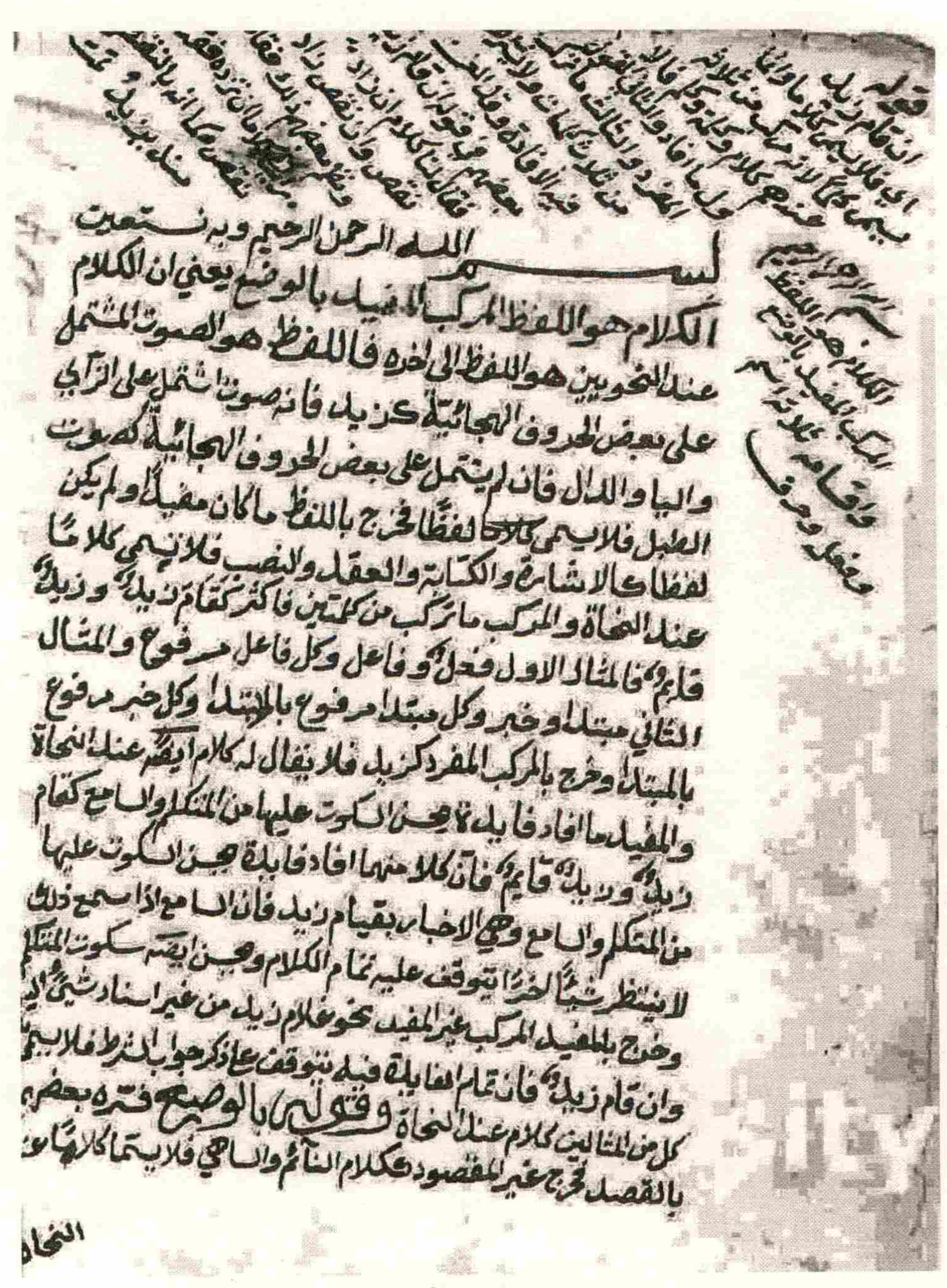
والمخطوطة نسخة حسنة بها ، وتبدأ بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين الكلام هو اللفظ المركب...»، وتنتهي بقوله: «ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله».

وقد عثرت عليها ضمن مصورات جامعة الملك سعود برقم ٤١٥/ (رهـ ز)-٢٨٨٧.





(صفحة العنوان)



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

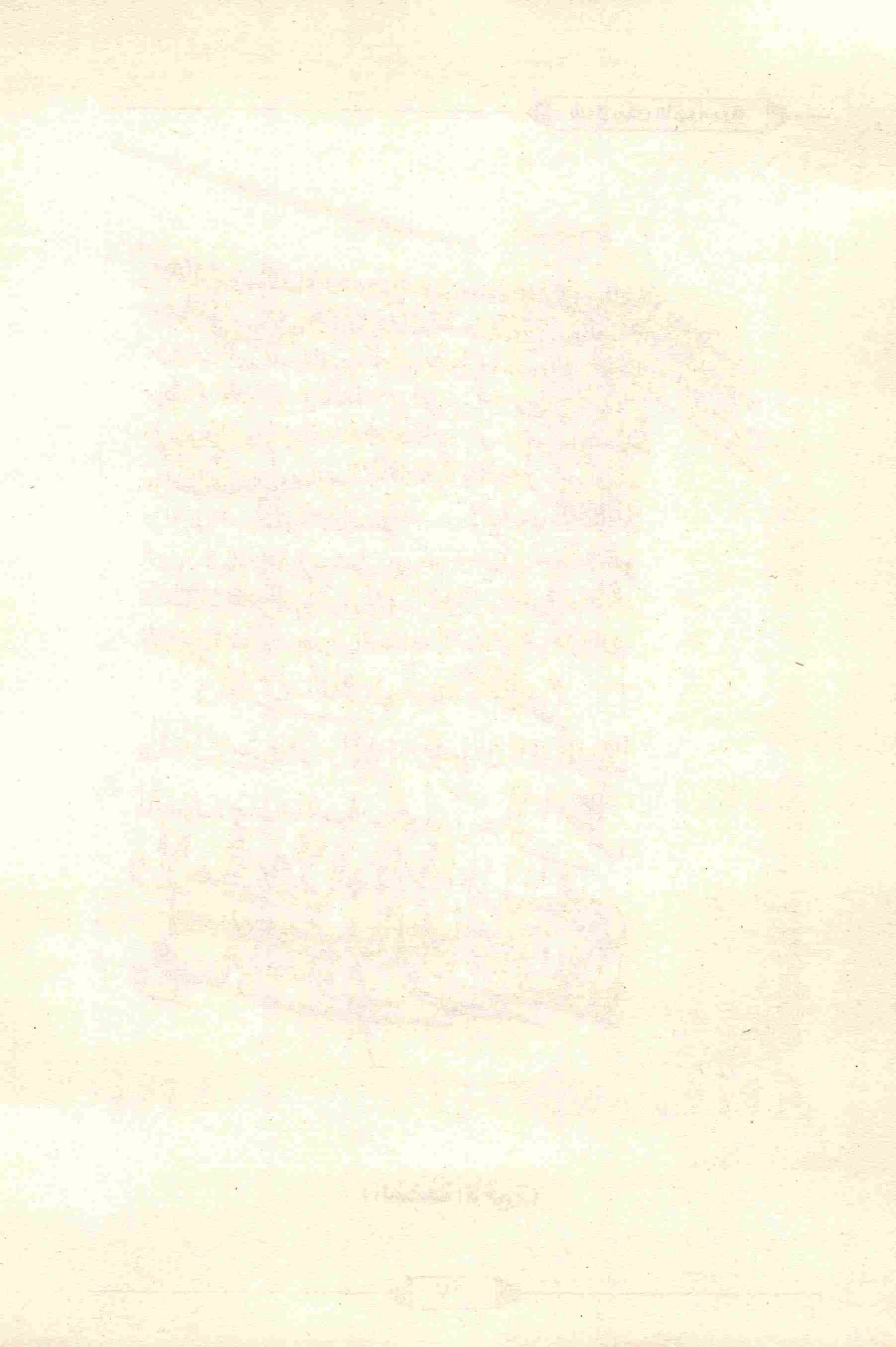
الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع يعني ان الكلام
عند النحويين هو اللفظ الى اخره فاللفظ هو الصوت المشتمل
على بعض الحروف الهجائية كزيد فانه صوت اشتمل على الزاي
واليا والدال فان لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية كصوت
الطبل فلا يسمى كلاما لفظا فخرج باللفظ ما كان مفيدا ولم يكن
لفظا كالاشارة والكتابة والعقد والنصب فلا يسمى كلاما
عند النحاة والمركب ما تركب من كلمتين فاكثر كقام زيد وزيد
قائم فالمثال الاول فعل وفاعل وكل فاعل مرفوع والمثال
الثاني مبتدأ وخبر وكل مبتدأ مرفوع بالابتداء وكل خبر مرفوع
بالمبتدأ وخرج بالمركب المفرد كزيد فلا يقال له كلام ايضا عند النحاة
والمفيد ما افاد فائدة يحسن السكوت عليها من المتكلم والسامع كقام
زيد وزيد قائم فان كلا منهما افاد فائدة يحسن السكوت عليها
من المتكلم والسامع وهي الاخبار بقيام زيد فان السامع اذا سمع ذلك
لا ينتظر شيئا اخر يتوقف عليه تمام الكلام ويحسن ايضا سكوت المتكلم
وخرج بالمفيد المركب غير المفيد نحو غلام زيد من غير اسناد شيء اليه
وان قام زيد فان تمام الفائدة فيه يتوقف على ذكر جواب الشرط فلا يسمى
كل من المثالين كلاما عند النحاة وقوله بالوضع فسره بعضهم
بالقصد ليخرج غير المقصود ككلام النائم والساهي فلا يسمى كلاما ع
النحاة

بسم الله الرحمن الرحيم الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع واقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف

(الصفحة الأولى)

وهم انه مجرور بالاضافة وهو قول ضعيف والصحيح انه مجرور بالمضاف
وهو على قسمين يعني ان الاضافة تنقسم الى قسمين تارة تكون بمعنى
من وتارة تكون بمعنى اللام واشار اليها بقوله ما بمعنى اللام نحو غلام
زيد اي غلام لزيد وما بمعنى من نحو ثوب خز وخاتم حديد اي
ثوب من خز وخاتم من حديد وباب ساج اي باب من ساج وما تقدم لك
من امثلة القسمين وضابط الاضافة التي تكون على معنى من ان تكون الا
ضافة الى جنسه فتكون بمعنى من لبيان الجنس وبقي قسم ثالث ان تكون
الاضافة فيه على معنى في وهو ان يكون المضاف اليه ظرف للمضاف نحو
تربص اربعة اشهر اي تربص في اربعة اشهر
فان لم يكن المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفا فهي على معنى اللام
كما قال ابن مالك في نظمه
والثاني اجعل وانو من اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك والله سبحانه وتعالى اعلم
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله

(الصفحة الأخيرة)



شَرْحُ مَتْنِ الآجُرُّومِيَّةِ

لأحمد بن زَيْنِي دَحْلان (ت ١٣٠٤هـ)

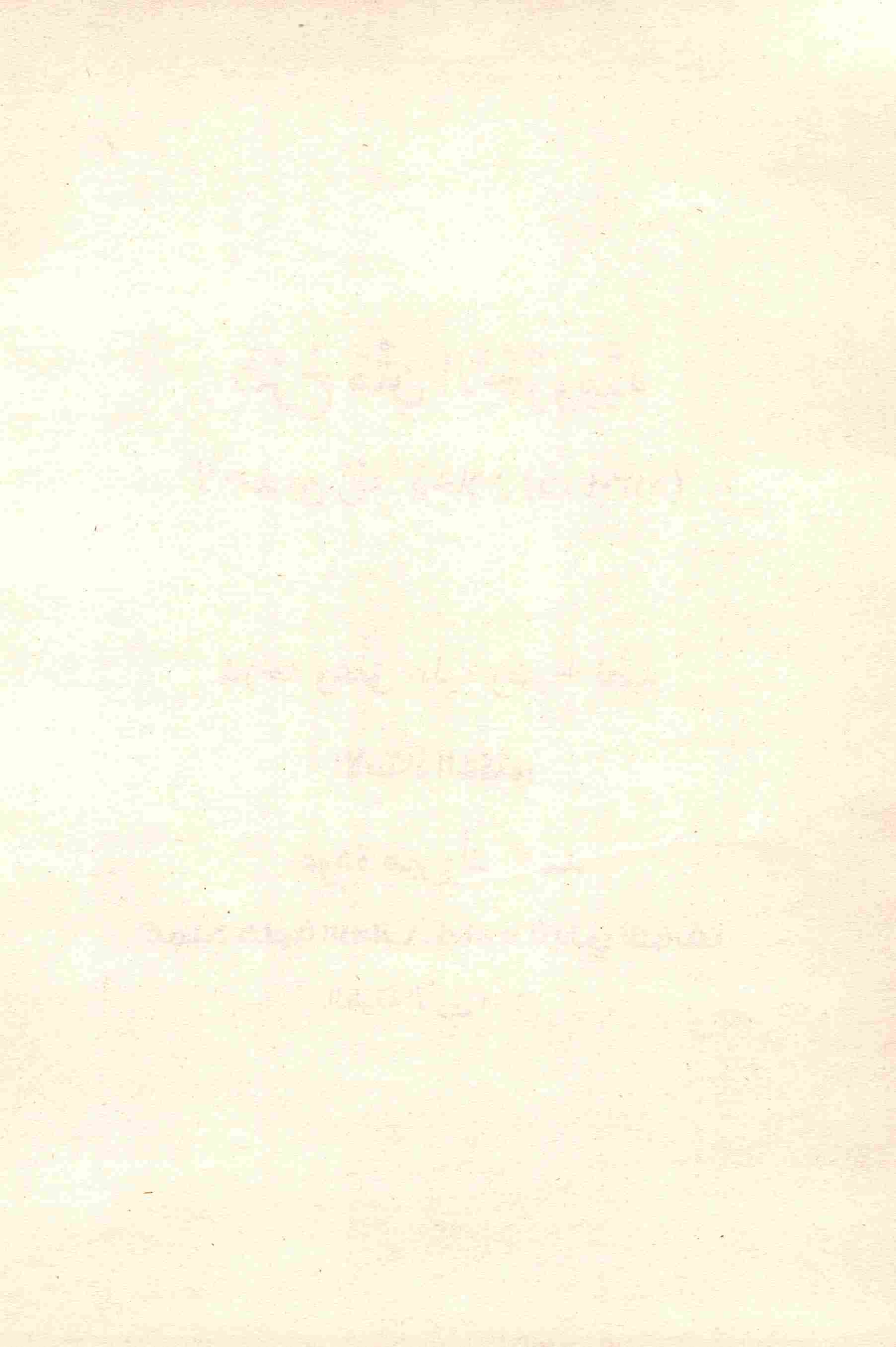
شرحه وعلَّق عليه وضبط نصَّه

الأستاذ الدكتور

جودة مبروك محمد

عميد كلية الآداب - جامعة بني سويف

الطبعة الأولى ٢٠١٩م



بسم الله الرحمن الرحيم

[الكَلامُ: هو اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المفيدُ بالوضْعِ[1]]، يعني أنَّ الكلام[2] عند[3] النحويين[4] هو اللَّفظ إلى آخره، فاللَّفظ: هو الصوت المشتمل على بعض[5] الحروف[6] ....

(١) وزاد ابن مالك في التسهيل خامسًا، هو «المقصود لذاته»، لإخراج صلة الموصول وجملة الشرط فقط وجملة الخبر وحده. شرح التسهيل ١/ ٣ وحاشية أبي النجا ٧ وجمع الجوامع ٤.

(٢) وقد خص بعض النحويين الكلام بالجملة، الاسمية أو الفعلية. اللباب في علل الإعراب والبناء ١/ ٤٠ وشرح ابن يعيش ١/ ٢٠ وشرح ملحة الإعراب ٢ - ٣ والمسائل العسكريات ٦٣ وشرح ابن عقيل ١/ ١٩ واللباب ١/ ٤١والمفصل ٤٩ والكناش ١/ ٤٣ وأوضح المسالك ١ / ١١.

(٣) يريد أن هذا مصطلح في النحو. أوضح المسالك ١/ ١١ وشرح ابن عقيل ١/ ١٩، والمصطلح هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه. حاشية أبي النجا ٧.

(٤) النحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى. التذييل والتكميل ١/١٣ وفي اللباب ١/ ٤٠: «علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب».

(٥) اعتنت ألفية ابن مالك ببيان الحروف، فذكرت تحقيقًا أو تقديرًا، فالتحقيق نحو «استقم»، والتقدير: كما في الفاعل المستتر في الفعل السابق، وعليه قال ابن مالك:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاسْتَقِمْ   واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

حاشية الصبان ١/ ٥٥- ٥٦ وأوضح المسالك ١/ ١١.

(٦) وقد أشار أبو النجا إلى أنه كيف يعترض عليه بنحو واو العطف، وهي على حرف واحد، واحد، فإنه صوت ؛ لأن ذلك الجزء هو ذلك الكل، فقد اتحد المشتمل والمشتمل عليه في حرف واحد. حاشية أبي النجا ٨، وانظر: همع الهوامع ١/ ٢٦.

وفي همع الهوامع ١/ ٢٤: وَذهب قوم إِلَى أَن شَرط الكَلِمَة أَن تكون على حرفين فَصَاعِدًا، نَقله الإِمَام فَخر الدّين الرَّازِيّ فِي تَفْسِيره ومحصوله، ورد عَلَيْهِم بِالبَاء وَاللَّام وَنَحْوهمَا =

الهجائية[١]، كـ«زَيْدٍ»، فإنَّهُ صَوْتٌ اشْتَمَلَ على الزَّاي والياء والدَّالِ، فإنْ لم يَشْتَمِلْ على بَعْضِ الحرُوفِ كَصَوْتِ الطَّبْلِ، فلا يُسَمَّى لَفْظًا، فخَرَجَ باللَّفْظِ ما كان مُفِيدًا ولم يَكُنْ لَفْظًا[٢]، كالإشارة والكتابة[٣] والعقدِ[٤] والنُّصَبِ[٥]، فلا تُسَمَّى كَلامًا عِنْدَ النُّحاةِ[٦].

والمرَكَّبُ[٧] ....

مِمَّا هُوَ كلمة وَلَيْسَ على حرفين.

(١) قيد الشارح الحروف بالهجائية؛ لأنه مصطلح متعدد الدلالة، فالحروف قسمان: حروف هجائية، وحروف معانٍ، والمقصود ههنا القسم الأول.

والحروف الهجائية نسبة إلى الهجاء، وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف، فإذا عددنا الحروف ملفوظةً بأنفسها لم يكن ذلك تهجِّيًا. حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري على متن الآجرومية ٧ .

(٢) الكافية في النحو ١/ ٤.

(٣) لا تسمى الكتابة عند النحويين كلامًا؛ لعدم التلفظ بها، ولكنها عند الفقهاء والتشريع كلامٌ، فقد عدَّ الرسول ﷺ الوصية المكتوبة كالوصية المسموعة، قال: «ما حق امرئ مسلمٍ يبيتُ ليلتين إلا ووصيته مكتوبةٌ عنده». انظر: شرح الأشموني ١/ ٨ والكافية في النحو ١/ ٤ وشرح الآجرومية ، لابن العثيمين ١١، وانظر الحديث في: البخاري (كتاب الوصايا، باب الوصايا، رقم ٢٧٣٨، وصحيح مسلم، كتاب الوصية، رقم ١٦٢٧.

(٤) العقد: معناه شكل معين للأصابع يدل على الأعداد.

(٥) النُّصَب: جمع نُصْبَة، ومعناها العلامة المنصوبة لتدل على المعنى المطلوب، كما إذا وضعت خشبة أو عمودًا بين أرضك وأرض جارك لمعرفة الحدود بينكما، فقد صارت هذه العلامة المنصوبة دالة على المراد.

(٦) ولكنها كلام عند اللغويين، فهم يقولون لغة الإشارة ولغة الجسد. همع الهوامع ١/ ٢٩. وعلل ابن عقيل ذلك بأن الكلام عند اللغويين هو كل ما يُتَكلَّم به مفيدًا كان أو غير مفيد. شرح ابن عقيل ١/ ١٩.

(٧) يريد بالتركيب التركيب الإسنادي الذي هو جملة اسمية أو فعلية، ولا يريد مطلق التركيب، الذي منه التركيب الإضافي والمزجي، فليس إسناديًا، وعلى هذا فالتعريف المقصود: الكلام ما تركب من كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى. الكناش ١/ ٤٣ =

ما تَرَكَّبَ[1] مِنْ كَلِمَتَيْنِ[2] فأكثرَ[3]، كـ«قَامَ زَيْدٌ»، و«زَيْدٌ قائمٌ»، والمثالُ الأَوَّلُ: فِعْلٌ وفَاعِلٌ، وكُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ[4]، والمثال الثاني: مبتدأٌ وخَبَرٌ، وكُلُّ مُبْتَدَأ مَرْفوعٌ بِالابتداءِ[5]، وكُلُّ خَبرٍ مَرفوعٌ بالمبتدأ، وخَرَجَ بالمركَّبِ المفردُ كـ«زَيْدٍ»[6]، فلا يُقَالُ له كَلامٌ أيضًا عند النُّحَاةِ[7].

والمفيدُ مَا أَفَادَ فَائدَةً[8] يَحْسُنُ السُّكوتُ عَلَيْها..................

وشرح الأشموني ١/ ٩ وشرح ابن عقيل ١/ ١٩ وشرح ابن يعيش ١/ ١٨، ٢٠.

وهذا الذي يسمى التركيب التامّ، وهناك التركيب الناقص، ومجمل التركيب على ستة أنواع: إسنادي «الجملة»، وإضافي مثل: عبد الله، وبياني «وصفي وتوكيدي وبدَليّ»، وعطفي «مثل: جاء زيد وعمرو»، ومزجي «مثل: سيبويه»، وعددي «مثل: أحد عشر». جامع الدروس العربية ١٩.

(١) يفرق بين التركيب والتأليف بأن التركيب هو ضمُّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى، سواء كان بينهما نسبة أم لا، كما مثَّل المصنف، نحو «غلام زيد، وبَعْلَبَكّ»، أما التأليف فيشترط فيه وقوع الألفة بين الجزأين، فهو أخصُّ، فهو تركيب وزيادة. شرح حدود النحو ٧٨.

(٢) يشترط أن تكون العلاقة بينهما إسنادية؛ أي مسند إليه ومسند، أو العكس.

(٣) ما يزيد على الكلمتين غالبًا يدخل في ما يسمى بالمكملات، كالتوابع والمنصوبات كالمفاعيل والحال والتمييز.

(٤) يقدم المصنف تعميمًا أن كل فاعلٍ مرفوع، وكان عليه أن يوضح أن هذا في اللفظ، وإن تعذر ففي المحل، فإننا نجد بعض الأسماء المبنية، نحو «أمسِ»، و«قطامِ»، وتأتي فاعلاً، فتكون مبنية في محل رفع.

(٥) ما ذكره المصنف رأي البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدإ، فهما ترافعا. انظر: الإنصاف ٤٠ .

(٦) «زيد» اسم، وإن كان بناؤه من ثلاثة أحرف لا يقال له إنه مركب؛ لأن المركب أبدًا في حاجة إلى أجزاء، والأجزاء لها استقال بنفسها، وإن سُمِّي شخص بقولنا: «زيدٌ قائمٌ» فليس مركبًا حينئذٍ. شرح الأشموني ١/ ٨ .

(٧) خص المصنف النحاة لأن هذا حد الكلام عندهم، أما عند اللغويين فهو اسم لكل ما يتكلم به، مفيدًا كان أو غير مفيد. انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٩.

(٨) وقد اشترط النحاة بالفائدة أن تكون لعلة الإسناد. انظر: حاشية أبي النجا على شرح =

مِنَ المتكلِّمِ والسَّامِعِ[1]، كـ«قَامَ زَيْدٌ»، و«زَيْدٌ قَائمٌ»[2]، فإنَّ كُلاًّ مِنْهُما أَفَادَ فائدَةً يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْها مِنَ المتكلِّمِ والسَّامِعِ[3]، وهي الإخبارُ بقيامِ زَيْدٍ، فإنَّ السَّامِعَ إذا سَمِعَ ذلك لا يَنْتظِرُ شَيْئًا آخرَ يَتَوقَّفُ عَلَيْهِ تمامُ الكلامِ، ويحسُنُ أيضًا سُكوتُ المتكلِّمِ.

وخَرَجَ بِالمفُيدِ المرَكَّبِ غيرُ المُفِيدِ، نحو: «غلامُ زيدٍ»، مِنْ غَيْرِ إسنادِ شَيْءٍ إلَيْهِ، و«إنْ قامَ زَيْدٌ»[4]، فإنَّ تمامَ الفائدةِ فيه يَتَوقَّفُ على ذكرِ جوابِ الشَّرْطِ، فلا يُسَمَّى كُلٌّ مِنَ المثالَيْنِ كَلامًا عِندَ النُّحاةِ.

وقَوْلُه: «بالوضْع»[5] ....

خالد الأزهري على متن الآجرومية ٧ وجمع الجوامع ٥.

(١) إشراك السامع في مسؤولية ضبط النص وفهمه أمر مهم، وقد تناولت نظريات حديثة وذلك مثل نظرية القارئ.

(٢) مثَّل المصنف للكلام بتركيب الفعل مع الاسم، والاسم مع الاسم، فلا يتركب الكلام إلا من اسمين أو من فعل واسم، أما الاسم والحرف، والفعل والحرف، والفعل والفعل، والحرف والحرف، فلا يتركب منه كلامٌ. انظر: ابن عقيل ١/ ١٩ وشرح ابن يعيش ١/ ٢٠ وحاشية الصبان ١/ ٥٥- ٥٧.

(٣) وقد تباين النحاة في سكوت المتكلم او السامع أو هما معًا، وقد فضل بعضهم سكوت المتكلم؛ لأنه المختار إذ السكوت للمتكلم دون السامع. ويبدو أن المؤلف اختار الاثنين. انظر: حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري على متن الآجرومية ٨ وجمع الجوامع ٤.

واختار السيوطي في همع الهوامع (١/ ٢٩) الرأي الأول؛ لأن التكلم صفة المتكلِّم والسكوت صفته أيضًا.

(٤) تفيد الجملة الفعلية «قام زيد» في حدود ما تتكون به من ألفاظ، ولكن إذا جاءت في الشرط ففي حاجة إلى مكونات أخرى تعطي المعنى المراد. حاشية الصبان ١/ ٥٦ وشرح الآجرومية لابن العثيمين ١١.

(٥) عرَّف النحاة الوضع بأنه: تخصيص لفظ بمعنى، كتخصيص «رجل» لمذكر الإنسان، =

فَسَّرَهُ بعضُهُم بالقَصْدِ[1]، فَخَرَجَ غيرُ المقصودِ ككلامِ النَّائِمِ[2] والسَّاهِي[3]، فَلا يُسَمَّى كَلامًا عِنْدَ النُّحاةِ، وبعضُهُم[4] فَسَّرَهُ بالوضْعِ العَربِيِّ، فخرَجَ كَلامُ العَجَمِ، كالتُّرْكِ والبَرْبَرِ، فلا يُسَمَّى كَلامًا عندَ النُّحاةِ[5].

مِثالُ ما اجتمعَ فيه القُيودُ الأربعةِ[6]: «قَامَ زَيْدٌ، وزَيْدٌ قائِمٌ»، فالمثال الأولُ: فِعْلٌ وفاعلٌ، والثاني: مبتدأٌ وخبرٌ، وكلٌّ مِنَ المثالَيْنِ لفظٌ مُركَّبٌ مُفيدٌ بالوضْعِ، فهو كلامٌ[7].

وهذا يتقرب من الثاني عند المصنف. انظر: الكناش ١/ ٤٢ والكافية في النحو ١/ ٣.

(١) أي أن يكون المتكلم قاصدًا. شرح الآجرومية لابن العثيمين ١٣.

(٢) لأن كلام النائم والساهي عن غير قصد أو إرادة، وهذا يطلق عليه الدلالة بالطبع لا بالوضع، مثلا كقول النائم «أخ»، فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك عند السعال (أح أح»، فإنه يفهم منه أذى الصدر، فهذه ألفاظ؛ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كلام؛ لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح. ويضاف إلى ذلك ما قد تغلط فيه العامة وتصحفه وذلك لأن اللفظة إذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية؛ لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع، وكذلك التسمية بالجمل نحو «برق نحره، وتأبَّطَ شرًّا» فإنها جمل خبرية وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى، فكانت مفردة بالوضع. شرح ابن يعيش ١/ ١٩ .

(٣) وأضاف بعضهم محاكاة أصوات بعض الطيور للألفاظ التي قد علمناها إياها، كما لو أننا علمنا طيرًا أن يردد عند الصباح: أقبل الصباح، ثم سمعته يقول ذلك، فإنك تعلم أن النهار أقبل، فلا يعد كلامًا؛ لأنه لم يقصد الإفادة، وإنما نطق به الطائر على عادته. حاشية الصبان ١/ ٥٦.

(٤) بأن يكون مطابقًا للعربية، لأن النحو يتناول لغة العرب ولا يتعداها. حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري على متن الآجرومية ٧ وشرح ابن العثيمين على الآجرومية ١٣.

(٥) لكنه كلام عند غيرهم.

(٦) أي: لفظ مركب مفيد بالوضع.

(٧) اشتقاق الكلام من الكلم وهو الجرح، لأن له تأثيراً في نفس السامع وفي سمعه أيضاً، =

[وأقسامُهُ ثلاثةٌ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ][1]، يَعْنِي أنَّ أجْزَاءَ الكلامِ الَّتي يَتَأَلَّفُ مِنْها ثلاثةُ[2] أقسامٍ[3]:

الأولُ: الاسمُ: وهو[4] كلمةٌ دَلَّتْ على معنًى في نفسِها، ولم تَقْتَرِنْ بزمنٍ وَضْعًا[5]، ....

ولهذا قال الشاعر امرؤ القيس: وَجَرْحُ اللِّسانِ كَجُرْحِ اليَدِ ، وقال الأخطل التغلبي: والقولُ ينفذُ ما لا تنفذُ الإبرُ، وفسر المفسرون قوله ﷻ ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [النمل: ٨٢] من الكلام ومن الجراح، وقرأ بعض القراء :تكلمهم، بالتخفيف وفتح التاء. المرتجل ٢٨- ٢٩ وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢.

(١) انظر: الآجرومية ٥.

(٢) قسم النحاة الكلام على ثلاثة أقسام لسببين: لأن المعاني ثلاثة: معنى يخبر به، ومعنى يخبر عنه، ومعنى يربط أحدهما بالآخر. ولأنهم وجدوا هذه الأقسام تعبر عن كل معنى يخطر في النفس، فلو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى لا يمكن التعبير عنه. اللباب في علل الإعراب والبناء ١/ ٤٣. وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦.

(٣) وزاد أبو حيان رابعًا أطلق عليه الخالفة، وهو اسم الفعل (الأشباه والنظائر٢/ ٣، ٣)، وعند النحاة الآخرين ليس خارجًا عن حقيقة الثلاثة، فالاسم يشمل الاسم الخالص واسم الفعل. همع الهوامع ١/ ٢٥ وانظر: شرح الآجرومية، لابن العثيميين ١٤، وراجع حاشية أبي النجا ١٠.

(٤) أورد ابن فارس (الصاحبي في فقه اللغة ٤٩) تعريفات للاسم محكية عن سيبويه، مغزاها أن الاسم هو المُحَدّث عنه، وما صلح أن يكون فاعلاً، وعند ابن مالك (شرح التسهيل ١/ ٩): الاسمُ كلمةٌ يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها أو نظيرِها. وانظر: اللباب ١/ ٤٥ وأصول النحو ١/ ٣٦ والتبيين ١٣٢ – ١٣٨ وهمع الهوامع ١/ ٢٥

(٥) يريد بالوضع هنا: ما خلى بهيئته عن الدلالة على الزمان، وقد شرح ذلك السيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٦ بأن العبْرَة بِدلَالَة أَصلِ الوَضع، فنحو «مَضْرِب الشَّوْل» اسم؛ لِأَنَّهُ دَال على مُجَرّد الزَّمَان، وَكَذَا «الصَّبوح» للشُّرْب فِي أول النَّهَار؛ لِأَنَّهُ وَإِن أفهم معنى مقترنًا بِزَمَان، لكنه غير معين، وَكَذَا اسْم الْفَاعِل وَالْمَفْعُول؛ لِأَنَّهمَا وَإِن دلا على الزَّمَان الْمعِين فدلالتهما عَلَيْهِ عارضة، وَإِنَّمَا وضعا لذات قَامَ بهَا الْفِعْل وَكَذَلِكَ أَسمَاء الْأَفْعَال. وانظر: الكناش ١/ ٤٢.

كـ«زَيْدٍ»، و«أنا»، و«هذا»[1].

الثاني: الفعلُ، وهو كلمةٌ دَلَّتْ على معنًى في نفسِها، واقْترنَتْ بزمنٍ وضعًا[2]، فإنْ دَلَّتْ تلك الكلمةُ على زَمنٍ ماضٍ، فهي الفعلُ الماضي، نحو «قَامَ»، وإنْ دَلَّتْ على زمنٍ يَحْتَمِلُ الحالَ[3] والاستقبالَ، فهي الفعلُ المضارِعُ، نحو «يَقُومُ»، وإن دلَّتْ على طلبِ شَيْءٍ في المستقبلِ، فهي فعلُ الأمرِ، نحو «قُمْ»[4].

الثَّالثُ: الحرفُ[5]: وهو كلمةٌ دلَّتْ على معنًى في غيرِهَا[6]، نحو «إلى،

---

(١) مثل المؤلف بـ «هذا» على أن الاسم يشمل المبهم أيضًا، والمبهم هو اسم الإشارة والاسم الموصول.

(٢) يريد أن الفعل يدلُّ بهيئته على الزمان، وهو عند ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٩: كلمةٌ تُسْنَدُ أبدًا، قابلةٌ لعلامة فرعيَّة المسند إليه. وانظر: اللباب ١/ ٤٨.
وذكر بعض النحاة أن أفعال الله – سبحانه وتعالى – لا تحتاج إلى زمان، ولكن لما كانوا لا يعقلون فعلًا إلا في زمان قالوا ذلك، فأجرى مجرى ما يعقلون. شرح كتاب الحدود في النحو ٩٩ وجمع الجوامع ٢.

(٣) المراد بالحال القدر المشترك بين الزمانين. ولهذا صح: زيد يصلى الآن. مع مضى بعض صلاته واستقبال بعضها. شرح كتاب الحدود في النحو ١٠٠.

(٤) فرق المصنف بين الأفعال الثلاثة من جانب واحد فقط، وهو دلالتها على الزمن المختلف من ماض، وحال واستقبال، ولكن هناك فروق أخرى بينها. شرح ملحة الإعراب١٥.

(٥) وهذا هو الفرق بين الاسم والحرف، فالاسم يدل على معنًى في نفسه، لا باعتبار غيره، كقولهم: الدار قيمتها في نفسها كذا؛ أي باعتبار نفسها، لا باعتبار كونها في وسط البلد أو غير ذلك، ولكن الحرف ما دلَّ على معنًى ثابت في لفظ غيره. وقال ابن الحاس : معناه في نفسه، وقال الرضي والسيد: لا معنى له أصلاً. شرح الكافية للرضي ١/ ٩ وجمع الجوامع ١– ٢.

(٦) وعند ابن مالك : الحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسنادا وَضْعيا بنفسها ولا بنظير. شرح التسهيل ١/ ١٠.

«إلى، وهل، ولم»[1] .

وقولُه: [جاءَ لمعْنًى][2]: يَعْنِي به أنَّ الحرفَ لا يكونُ له دَخْلٌ في تركيبِ الكلامِ إلا إذا كانَ له معنًى[3]، كـ«هَل، ولم»، فإنَّ «هَلْ» معناها الاستفهام، و«لم» معناها النفي، فإنْ لم يكن له معنًى، لا يدخلُ في تركيبِ الكلام، كحروف المباني نحو زاي «زَيْد» ويائهِ ودالِهِ، فإنّ كلاًّ مِنْها حَرْفُ مَبْنًى، لا حَرْفُ مَعْنًى .

[فالاسمُ يُعْرَفُ: بالخفضِ، والتَّنْوينِ، ودُخولِ الألفِ واللاَّمِ، وحروفِ الخَفْضِ][4]، يعني أنَّ الاسمَ يَتَميَّزُ[5] عنِ الفعلِ.........

---

(١) قد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردًا كالمعرَّف باللام والمنكَّر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة ، كما في «هل زيدٌ قائمٌ»؛ لأن الاستفهام معنيٌّ في الجملة؛ إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذلك النفي في «ما قام زيد»؛ إذ قيام زيدٍ منفيٌّ، فالحرف موجِدٌ لمعناه في لفظ غيره، إما مقدمٌ عليه نحو «بصري»، أو مؤخر عنه كما في «الرجل». شرح الكافية للرضي ١/ ٩.

(٢) متن الآجرومية٥.

(٣) ذكر النحاة أن الحرف لم يفد مع الاسم إلا في موضع واحد، هو النداء . ابن يعيش ١/ ٢٠.

(٤) انظر: متن الآجرومية ٥ . وأضاف بعضهم الإسناد.

وعلامات الاسم كما سيوضحها المصنف قسمان: لفظية ومعنوية، اللفظية تكون في أوله ووسطه وآخره، أوله نحو «أل» التعريفية وحروف الجر والنداء، ووسطه نحو التصغير وآخره نحو التنوين وألف الاثنين وواو الجماعة. أما المعنوية فأن يكون فاعلاً ومفعولاً. وانظر: قواعد المطارحة ٦ وجمع الجوامع ٢.

(٥) يتميز الاسم بتعدد علاماته التي اقتضت الحاجة إلى تعددها، لأنه متعدد الأنواع، فما يصلح لنوع لا يصلح لآخر، فالجر لا يصلح للضمائر ولبعض الظروف مثل «قط، وعوض»، والتنوين لا يصلح للمبنيات، والنداء يصلح وحده للأسماء الملازمة للنداء نحو: يا فل؛ يا فلان. النحو الوافي ١/ ٢٩.

الفعلِ.........

والحرفِ بالخفْضِ[1]، نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وغُلامُ زَيْدٍ»، فـ«زَيْد» -المجرور بالباء[2]- و«غلام» اسمانِ؛ لوجود الخفض، والتنوين نحو «زيدٌ، ورجلٌ»، فـ«زيدٌ ورجلٌ» كلٌّ منهما اسمٌ لِوجُودِ التَّنْوينِ فِيهِ[3]، والتَّنوينُ[4] نُونٌ ساكنةٌ

---

(١) ذكر الرضي أن الأجود ذكر الجر دون حرف الجر؛ لأنه يشكل الجر بالحرف والجر بالإضافة وبالتبعية. شرح الكافية للرضي ١/ ١٣ وشرح الأشموني ١/ ١٤.

(٢) يريد بـ«زيد» في قولنا «مررت بزيد».

(٣) التنوين دليل الأسماء؛ لأنه يؤدي إلى شيئين: الأول: تمييز المعرفة من النكرة في نحو «مهْ ومهٍ»، وإلى أنه مصروف والصرف من خصائص الاسم. اللباب ١/ ٤٧.

(٤) احترازًا من النون اللاحقة لآخر القوافي، كتنوين الترنّم، كقول جرير:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ وَالعِتابَنْ وَقُولي إن أَصَبتُ لَقَد أَصابَنْ

انظر: الديوان ٨١٣ والكتاب ٤/ ٢٠٥ والخزانة ١/ ٦٩ والمقاصد النحوية ١/ ٩١وبدون نسبة في: شرح ابن عقيل ١/ ٢٣ وشرح الأشموني ١/ ١٤ وأوضح المسالك ١/ ١٦.

فيستشهد به النحاة على أن «العتابنْ، وأصابنْ»، قد جيء بالتنوين بدلاً من الألف لمنع الترنّم، وهذا نوع من أنواع التنوين، فالأصل: العتابا، أصابَا، وهذه حروف إطلاق تقبل التطويل والمدّ، فانقلبت نونًا لمنع الترنم، وهذا البيت شاهد للنحاة على أن تنوين الترنّم لا يدل على الاسمية؛ لأنه ليس مختصًا بالاسم، فقد دخل على المعرف بأل، وهو «العتابَنْ»، والمعرف بأل ينافي التنوين، أي لا يقبل التنوين، وعلى الفعل «أصاب»، والفعل لا يُنوَّن، فدلّ على أنه تنوين لعلّة صوتيةٍ، وليس لعلة تركيبية.

والتنوين الغالي كقول رؤبة بن العجاج:

وقَاتِمِ الأعماقِ خاوِي المُخْتَرَقْنْ

انظر: ديوانه ١٠٤ والخزانة ١٠/ ٢٥ واللسان(خفق) والهمع ٢/ ٣٦ وبدون نسبة في: الكتاب ٤/ ١١٠ وابن يعيش ٢/ ١١٨ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٤ وشرح الأشموني ١/ ١٥ وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ١٠٤.

فقد لحق التنوين الغالي القافية « المُخْتَرَق»، وهو يلحق القوافي الساكنة «المقيدة»، وهو لا يختص بالاسم، بدليل دخول «أل» على «المخترق»، فلو كان مختصًا بالاسم لما دخلت «أل» عليه؛ لأنه معرف بـ«أل»، والمعرف لا ينوَّن، وهذا التنوين يدخل على الحرف =

تَلْحقُ الآخرَ[1]، لَفْظًا لا خطًّا، ودخولُ الألفِ واللاَّمِ[2]، نحو «الرجلُ والغُلامُ»[3]، فكُلٌّ مِنْهُما اسمٌ لِدخُولِ «أل» عَلَيْهِما[4]؛ ....

والفعل في القوافي المقيدة، وقد أثبته الأخفش.

تنوين الضرورة: ذكره ابن الخباز في الجزولية، وهو التنوين المذكور في المنادى نحو قول الأحوص:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

انظر: ديوانه١٨٩ والخزانة ٢/ ١٥٠ وشواهد المغني ٢/ ٧٦٦ والكتاب٢/ ٢٠٢ وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ١٠٤- ١٠٥.

الشاهد قوله: «يا مطر» الأولى، والقياس: يا مطرُ بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم، ولكن الشاعر نونه اضطرارًا لإقامة الوزن.

والتنوين هو تصويت وترنيم ، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل، ووضعوا مكان النون رمزًا مختصرًا، يغني عنها، ويدل على ما كانت تدل عليه، وهذا الرمز هو مضاعفة الحركة، وهي التي ينتهي بها الاسم، فالنون وإن حُذِفت كتابةً، إلا أنها ما زالت محتفظة في النطق في وصل الكلام. النحو الوافي ١/ ٢٧.

(١) قيد المصنف ذلك بالآخر مثل الدال «زيد» ، والراء من « وعمرو»، وهذا آخر الكلمة حقيقةً، والواو في «عمرو» تفرقة بينه وبين «عمر»، وقد يكون الآخر حكمًا مثل الدال من «يد»، والميم من «دم»، والحاء من «أخ»، والباء من «أب»، فإن لام هذه الكلمات قد حُذِفت اعتباطًا؛ أي: لغير علة، وبقيت عين هذه الكلمات أواخر لها حكمًا. أوضح المسالك ١/ ١٤ هامش ٣.

(٢) ويستوي في ذلك إذا أفادت الألف واللام التعريف كما مثَّل أو لم تفد، كما في «الفضل، والعباس»، ويستوي أيضًا إذا كانت عهدية ذهنية، كما في قولنا: «جاء رجلٌ فأكرمت الرجلَ»، أو العهد الحضوري، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[سورة المائدة: ٣] . انظر: حاشية الآجرومية، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم ٩.

(٣) الألف واللام من خصائص الاسم؛ لأنها وضعت للتعريف والتخصيص بعد الشياع، ولا يصح هذا المعنى في الفعل والحرف. اللباب ١/ ٤٦.

(٤) باستثناء «أل» الموصولة، والتي تدخل على الفعل نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم التُّرضَى حكومته ....

وبهذه العلامة قوي الحكم باسمية «العُزَّى»، وهي علم لصنم في الجاهلية كان يعبد من دون الله، لبعض =

وحروفُ الخَفْضِ[1] نحو «مَرَرْتُ بزَيْدٍ ورجلٍ»، فكلٌّ منهما اسمٌ[2] لِدخُولِ[3] حَرْفِ الخَفْضِ[4]، وهي الباءُ عَلَيْهِما[5].

ثُمَّ ذَكَرَ جملةً مِنْ حروفِ الخَفْضِ[6]، فَقَالَ: [وَهِيَ: مِنْ، وإِلَى ...][1] نحو:

القبائل منها بنو سليم، فـ«أل» فيه زائدة لازمة، لا تفارقه. النحو الوافي ١/ ٢٨ هامش ٢ وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ١٠٥.

(١) شريطة أن يكون الجر لداعٍ من دواعي النحو، كما مثَّل المصنف، ويلاحظ استخدام المصطلح الكوفي الخفض، وهو الجر عند البصريين.

(٢) ليس المراد بالخفض ها هنا حرف الخفض أو الجر فقط، ولكن المراد الكسرة التي يحدثها عامل الجر، سواء كان العامل حرفًا أم إضافة أم تبعية، أما حرف الجر فقد يدخل على غير الاسم نحو قولنا: عجبت من أنَّك ناجحٌ. أوضح المسالك ١/ ١٣، ١٤ وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة١/ ١٠٣.

(٣) دخول حروف الجر دليل الاسمية؛ لأن الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه، والفعل لا يقتضي إلا الاسم، فصار الحرف وصلة بين الفعل وما يتعدى إليه. اللباب ١/ ٤٧.

(٤) هناك علامات أخرى تناولها بعض النحاة للاسم ، مثل: أن يكون مضافًا وأن يعود عليه الضمير، مثل «ما» التعجبية، وأن يكون مجموعًا وأن يكون مصغَّرًا، وأن يُبدَل منه اسم صريح. شرح ابن يعيش ١/ ٢٤ والكناش ١/ ٤٤ والنحو الوافي ١/ ٢٩.

وقد استشهد ابن فارس برأي الكسائي الذي يذهب إلى أن الاسم ما يُوصَف، غيرَ أنه توجد أسماء لا تُوصَف، نحو «كيف، أين». الصاحبي في فقه اللغة ٥٠.

(٥) ويرى بعض النحاة أنه قد يردُ لفظة لا تكاد تقبل في الظاهر شيئًا من علامات الأقسام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فإذا أردنا تحديدها عدلنا إلى الحكم عليها بأنها اسم؛ لأن الاسم هو الأصل، والمجهولات ترد إلى الأصول وتحمل عليها دون الفروع، فمن ذلك «كيف» لا تحسن فيها علامات الأسماء فهي لا تكون فعلا؛ لأن الأفعال تليها إذا قلت: كيف تصنع؟ والفعل لا يلي الفعل، ولا تكون حرفاً لا يستقل به مع الاسم كلام تام إلا في النداء، فإذا لم تكن فعلاً ولا حرفًا بقي أن تكون اسمًا. المرتجل ٢٥- ٢٦ وشرح ملحة الإعراب ٣.

(٦) الخفض مصطلح كوفي، يقابله الجر عند البصرة. شرح كتاب الحدود في النحو ٢٧٧.

سِرتُ من البصرةِ إلى الكُوفةِ، فكلٌّ مِنَ البصرةِ والكوفةِ اسْمٌ؛ لِدخولِ «مِنْ» على الأوَّلِ، و«إلى» على الثاني، [وعَنْ][2] نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ»، فـ«القَوْس» اسمٌ؛ لدخولِ «عَنْ» عليه، [وعَلى][3] نحو: «رَكَبْتُ عَلى الفَرَسِ»، فـ«الفَرَسُ» اسمٌ؛ لدخولِ «عَلَى» عليه، [وَفِي][4] نحو: «الماءُ في الكُوزِ»، فالكوزُ اسمٌ لدخولِ «في» عَلَيْهِ، [وَرُبَّ][5] نحو: «رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ»، فـ«رَجُل» اسمٌ لدخولِ «رُبَّ» عليه، [وَالْبَاءُ][6] نحو: «مَرَرْتُ بزيدٍ»، فـ«زَيْد» اسمٌ؛ لِدخولِ الباء عليه، [والْكَافُ][7] نحو: «زيدٌ كَالبَدْرِ»، فـ«البَدْرُ» اسمٌ؛ لدخولِ الكَافِ عَلَيْهِ، [وَاللَّامُ][8] نحو: «المالُ لِزَيْدٍ»، فـ«زَيْد» اسمٌ؛ لِدخُولِ اللاَّمِ عليه، [وَحُرُوفُ الْقَسَمِ][9] وهي مِنْ جملةِ حُروفِ الخَفْضِ، واسْتُعْمِلَتْ في القسمِ، [وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ][10] نحو: «واللهِ، وبِاللهِ، وتَاللهِ»، فلفظُ الجلالةِ اسمٌ لدخولِ حُرُوفِ القَسَمِ عَلَيْهِ[11].

[والفِعْلُ يُعْرَفُ: بِقَدْ، والسِّينِ، وسَوْفَ، وتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ[12]][1]؛

---

(١) انظر: متن الآجرومية ٥.

(٢) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(٣) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(٤) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(٥) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(٦) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(٧) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(٨) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(٩) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(١٠) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(١١) وزيدت الهاء، كما في قولنا: ها الله لأفعلَنَّ. شرح ملحة الإعراب ٦٨.

(١٢) العلامات التي أوردها صاحب الآجرومية تتناول المضارع والماضي، ولا تصل إلى =

يَعْنِي: أنَّ الفعلَ يتميَّزُ[٢] عنِ الاسمِ والحرفِ بدخُولِ «قَدْ»[٣] عليه، وتدخلُ على الماضي نحو: «قَدْ قَامَ زَيْدٌ»، وعلى المضارع، نحو: «قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ»، فكلٌّ مِنْ «قام، ويَقُومُ» فعلٌ؛ لِدخُولِ «قَدْ» عَلَيهِ، و«السِّينُ، وسوفَ»[٤] يختصَّانِ بالمضارعِ، نحو: «سَيَقُومُ زيدٌ، وسَوْفَ يَقُومُ زيدٌ»، فـ«يَقُومُ» فعلٌ مضارعٌ؛ لِدخُولِ «السِّينِ وسَوْفَ» عَلَيْهِ، و«تَاءُ التَّأْنيثِ السَّاكنةُ»[٥] تختصُّ بالماضي، نحو: «قَامَتْ هِندٌ»، فـ«قَامَ» فعلٌ ماضٍ لِلُحوق التَّاءِ له[٦].

الأمر، مما يبرهن على توجهه الكوفي، الذي ينظر إلى فعل الأمر على أنه فرع عن المضارع. جامع الدروس العربي ١/ ٣٣.

(١) انظر: متن الآجرومية ٥ .

(٢) علامات الفعل قسمان لفظية ومعنوية؛ أما اللفظية فنحو ما ذكر المصنف من دخول «قد» عليه وغيرها، أما المعنوية فأن يكون أبدًا مسندًا إلى غيره، ولا يُسنَد إليه. المرتجل ٢٠ - ٢١ وجمع الجوامع ٢، ٣.

(٣) تناسب «قد» الفعل من حيث إنها من دلالاتها أنها حرف تقريب؛ أي التقريب من زمن الوجود، وهو الحال. المرتجل ٢٠ واللباب ١/ ٤٩.

(٤) تناسب «السين وسوف» الفعل المضارع من حيث إن دلالاتهما الزمن المستقبل، فهما يخلصان الفعل للزمن المستقبل، ويخلصانه من الشياع بين الحال والاستقبال. المرتجل ١٧ - ٢٠ وشرح ملحة الإعراب ١٦ واللباب ١/ ٤٩.

(٥) تاء التأنيث وإن كانت تدخل على الاسم إلا أنها تؤثر فيه في معناه من ناحية الجنس، فتجعله مؤنَّثا، أما الفعل فلا يُوصَف بالتذكير أو التأنيث، فدخول تاء التأنيث الساكنة عليه إنما هو للدلالة على تأنيث الفاعل، والتي تدخل على الأسماء تتحرَّك، وتكون حرف إعراب، وهي تاء في الوصل، وهاء في الوقف، والخط على الوقف، فلذلك رسمت هاء، وهي في الفعل كيف وقعت تاء مفتوحة، ومن العرب من يقول في الوقف: هذه قائمتْ ومسلمت. المرتجل ١٩وابشرح ابن عقيل ١/ ٢٦ واللباب ١/ ٤٩ .

(٦) ومن خواصه أيضًا دخول حروف الجزم، نحو «لم ولما...»، ونظيرها في الأسماء حروف الجرِّ؛ لأن معاني كل واحد من القسمين- الجوازم والجوارّ- إنما تصحُّ فيما اختصَّت به، فالجوار اختصت بالاسم، والجوازم اختصت بالفعل. المرتجل ٢٠ وجمع =

[والحرفُ ما لا يَصْلُحُ مَعهُ دَليلُ الاسْمِ ولا دليلُ الفعلِ][1]، يَعْنِي: أنَّ الحرفَ يَتَميَّزُ عنِ الاسمِ والفعلِ بِأَنْ لا يَقْبَلَ شيئًا مِنْ علاماتِ الاسمِ[2]، ولا شيئًا مِنْ علامات الفعل، كـ«هَل، وفي، ولم»، فإنَّها لا تَقْبلُ شيئًا مِن ذلك، فعلامتُهُ[3] عدم قبولِ العلاماتِ التي للاسمِ والفعلِ، قَالَ العَلاَّمَةُ الحَرِيريّ[4] في مُلحَةِ الإعْرَابِ[5]:

والحَرْفُ مَا ليْسَتْ لَهُ عَلامَهْ　　　فَقِسْ على قَوْلِي تَكُنْ عَلاَّمَهْ

أي ما لَيستْ لَه علامةٌ موجودةٌ، بَلْ عَلامتُهُ عَدَمِيَّةٌ، نظيرُ ذلك «الجيمُ، والخَاءُ، والحَاءُ»، فالجِيمُ عَلامَتُهَا نُقْطَةٌ مِنْ أَسْفَلِها، و«الخَاءُ» عَلامَتُها نُقْطَةٌ مِن أعلاها، و«الحَاءُ» علامتُهَا عَدَمُ وجودِ نُقْطةٍ مِنْ أسفلِها وأعلاها[6]، والله

الجوامع ٣.

(١) انظر: متن الآجرومية ٥.

(٢) وحاول العكبري في اللباب ١/ ٥٠ أن يزيل اللبس بتمثيلة ببعض الأسماء التي تحمل علامات الاسمية المذكورة، مثل: «أَيْن و كَيفَ»، فذكر وجهين: أَنَّهُمَا - مَعَ دلالتهما على معنى فِي غَيرهمَا - دالان على معنى فِي أَنفسهمَا، وَهُوَ الْمَكَان وَالْحَال، وَالثَّانِي أَن دلالتهما على معنى فِي غَيرهمَا من جِهَة تضمنها معنى الْحَرْف وَذَلِكَ عَارض فيهمَا.

(٣) قيد المصنف علامة الحرف بعدم قبوله علامات الأسماء والأفعال، وهذا يعني أن علامته عدم العلامة. وهذا التعريف في بيانه بالنظر إلى علامات الأسماء والأفعال في عرف بعض النحاة يُعَدُّ علامات سلبية، فقدها الحرف. المرتجل ٢٣ وقواعد المطارحة ٨.

(٤) هو الإمام أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، ولد سنة (٤٤٦هـ) وتوفي سنة ٥١٦هـ)، ومن مؤلفاته: المقامات، ودرة الغواص في أوهام الخواص. انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣/ ٢٣ وبغة الوعاة ٢/ ٢٥٧ ووفيات الأعيان ٤/ ٦٣.

(٥) شرح ملحة الإعراب ٩.

(٦) يشبه المصنف عدمية علامة الحرف بالحروف الهجائية التي منها الجيم والخاء، فقد عُلِّمت كل واحدة منهما بنقطة، إما أسفل الحرف، وإما أعلى الحرف، أما الحرف الثالث =

سبحانه وتعالى أعلم .

وهو الحاء، فعلامته عدمية، فلم توضع فيه نقطة، وتلك علامة عليه، فخلوُّه من العلامة بين نظائره علامة.

[باب الإعراب][1]

[الإِعْرابُ[2] هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ لاختلافِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عليْها لَفْظًا أوْ تَقْدِيرًا][3]، يَعْنِي أنَّ الإعرابَ[4] هو تَغْيِيرُ[5] أواخرِ الكَلِمِ[6]، بسببِ بسببِ دُخُولِ العواملِ المخْتلفةِ، وذلك نحو «زَيْد»، فإِنَّهُ قَبْلَ دُخولِ العواملِ[7] مَوْقُوفٌ[8] لَيْسَ مُعْرَبًا ولا مَبْنيًّا[9]، ولا مَرْفُوعًا ولا غيرَهُ، فإذا دخل عليه العاملُ فَإِنْ كان يَطْلُبُ[10] الرَّفعَ رُفِعَ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ»، فإنَّهُ فِعْلٌ

---

(١) انظر: متن الآجرومية ٦.

(٢) انظر في تعريفه: الكتاب ١/ ١٣- ١٥ والمفصل ٦١ وشرح ابن يعيش ١/ ٤٩ – ٥٠ وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢ وحاشية الصبان ١/ ٩٧ واللباب ١/ ٥٢ والمرتجل ٣٤.

(٣) انظر: متن الآجرومية ٦ .

(٤) المعرب شيئان: الاسم المتمكن، وهو الذي لم يتضمن معنى حرفٍ من الحروف، ولم يشبهه، ولم يقع موقع مبني، والثاني الفعل المضارع، الذي تطفل بسبب المضارعة. المرتجل ٣٤ وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ١١١والمفصل ٦١.

(٥) التغيير قد يتناول اللفظ أو المعنى، فاللفظ من خلال الأثر الذي يجلبه العامل، وقد يكون يكون ظاهرًا أو مقدرًا، والمعنى يكمن في التغيير لعامل لفظًا أو تقديرًا. جمع الجوامع ٥.

(٦) يشترط في الكلم أن تكون معربةً، وتكون بحركة أو سكون لفظًا أو تقديرًا. المرتجل ٣٤.

(٧) يريد حال عدم وقوعه في حيِّز تركيبٍ، كما لو عددنا الأعداد «واحد ، اثنان، ثلاثة، أربعة...»وكان القصد منها العدّ، فهي ليست في تركيب، فإنها حينئذٍ لا توصف بإعراب أو بناء.

(٨) قد يكون المقصود من الموقوف أنه يسكَّن آخره لعدم تحقق إعرابه، وقد يكون المقصود المقصود به هو مجرد تسكين آخره.

(٩) يرى السيوطي (جمع الجوامع٥) أن الإعراب زائد على الكلمة.

(١٠) وهنا يكمن الهدف من الإعراب، وهو التفرقة بين المعاني المختلفة التي لو لم يوجد =

يَطْلُبُ فاعِلاً، والفاعلُ مَرْفوعٌ، فيكون «زَيْدٌ» مرفوعًا بـ«جَاءَ»، على أنَّه فاعلُهُ، وإنْ كانَ العامِلُ يَطْلُبُ النَّصْبَ نُصِبَ ما بعده، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، فإنَّ «رَأَيْتُ» فِعْلٌ، والتَّاء فاعلُهُ، و«زيدًا» مفعولُهُ، والمفعولُ منصوبٌ، وإنْ كانَ يَطْلُبُ الجَرَّ جُرَّ ما بعده، نحو الباء في نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، فـ«زَيْد» مجرورٌ بالباءِ. فتغيُّرُ الآخر من رفعٍ إلى نصبٍ أو جرٍّ هو الإعرابُ، وسَبَبُهُ دخول العواملِ[1].

وقوله: [لفظًا أو تقديرًا][2] يَعْنِي بِهِ أَنَّ الآخِرَ يَتَغَيَّرُ لَفظًا كما رأيتَهُ في الأمثلةِ المذكُورةِ، أو تقديرًا كما في الاسمِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ، نحو: «الفَتى»[3]، ....

الإعراب لالتبست على السامع، نحو قولنا: «ما أحسنَ زيدًا، وما أحسنُ زيدٍ، وما أحسنَ زيدٌ»، فالإعراب فرق بين الأولى التي معناها التعجب من حسن زيدٍ، والثانية استفهام عن حسنه، والثالثة نفي لحسنه. المرتجل ٣٤ وشرح المقدمة المحسبة ٩٩ وشرح ملحة الإعراب ٣١ وكشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب٤٢.

(١) عدّ الجرجاني العوامل النحوية مائة، وقسمها على قسمين: لفظية ومعنوية، اللفظية سماعية وقياسية، السماعية منها أحدٌ وتسعون عاملاً، نحو حروف الجر إن وأخواتها وأدوات النداء...والقياسية سبعة، وهي الفعلواسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وكل اسم أضيف إلى الآخر وكل اسم تم واستغنى عن الإضافة، والمعنوية شيئان: العامل في المبتدإ والخبر، وهو الابتداء، والعامل في الفعل المضارع، وهو وقوعه موقع الاسم. شرح العوامل المائة، للجرجاني بشرح الشيخ أحمد الفطاني ٢، ٣ والعوامل المائة في أصول علم العربية للجرجاني بشرح الشيخ خالد الأزهري ١٥- ٢٠.

(٢) انظر: متن الآجرومية ٦ .

(٣) يريد الاسم المقصور، وهو كل اسم معرب في آخره ألف لازمة لا تتبعها همزة، وسُمِّي مقصورًا لأنه يكون في تصاريف الكلام موقعه على حالةٍ واحدة في الرفع والنصب والجرّ، فقد حُبسَ عن الحركة، فالمقصور في اللغة هو المحبوس. انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري =

أو ياء نحو: «القَاضِي»[1]، فإنّ الألفَ اللَّيِّنَة يَتعَذَّرُ تحريكُهَا، فيُقَدَّرُ فيها الإعرابُ لِلتَّعَذُّرِ، نحو: «جَاءَ الفَتَى»، فـ«الفَتَى» فاعلٌ مَرفوعٌ بِضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الألف مَنَعَ مِن ظهورِها التَّعَذُّرُ، و«رَأَيْتُ الفَتَى»، فـ«الفَتَى» مفعولٌ بهِ منصوبٌ بِفتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِها التَّعَذُّرُ؛ و«مَرَرْتُ بِالفَتَى»، فـ«الفَتَى» مجرورٌ بالباءِ بكسرةٍ مُقَدَّرةٍ على الألفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِها التَّعذُّرُ[2].

ونحو: «جَاءَ القَاضِي»[3]، فـ«القَاضِي» فاعلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الياءِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِها الثِّقَلُ، و«مَرَرْتُ بِالقَاضِي»، فـ«القَاضِي» مجرورٌ بِالباءِ بكسرةٍ مقدَّرةٍ على الياءِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِها الثِّقَلُ، وأمَّا في حالةِ النَّصْبِ فتَظْهَرُ الفتحةُ على الياء للخِفَّةِ، نحو: «رَأَيْتُ القَاضِيَ»، فـ«القَاضِيَ» مفعولٌ به منصوبٌ بفتحةٍ ظاهرةٍ، فالفرقُ بينَ ما آخِرُهُ ألفٌ أو ياءٌ أنَّ ما آخِرُهُ ألفٌ يَتعَذَّرُ إظْهَارُهُ وإعرابُهُ رفعًا ونَصْبًا وجَرًّا، وما آخرُهُ ياءٌ لا يَتعَذَّرُ، ولكنَّهُ

---

٤٢ وكشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب ٥٠ وقواعد المطارحة ١٠.

(١) يريد الاسم المنقوص، وهو كل اسم معرب في آخره ياءٌ خفيفة قبلها كسرة، ويسمى منقوصًا لأن ياءه ساكنة في رفعه وجره، فقد نقص حركتين من حركات الأعراب. انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ٣٩ وكشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب ٤٢ وقواعد المطارحة ١١.

(٢) لأن الألف إن تحركت انقلبت همزةً، فزال عنها لفظها، وخرجت عن كونها ألفًا، فبطلت بذلك صيغة المعتلّ، واختلطت المهموزات بالمعتلات. المرتجل ٤٥.

(٣) يريد الاسم المنقوص؛ وسُمِّي منقوصًا لأنه نقص في حالتي الرفع والجرّ، فلم يظهر فيه إعراب،فالأصل: هذا قاضيٌ ومررت بقاضيٍ، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء مع كسرة ما قبلها، فحذفتا، فسكنت الياء، ولحق الاسم التنوين؛ لأنه منصرف، والتنوين ساكن والياء ساكنة، فحُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين. المرتجل ٤٠ وشرح ملحة الإعراب ٣٩ وكشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب ٤٨.

يُسْتَثْقَلُ رَفعًا وجَرًّا[١].

[وأقسامُهُ أربعةٌ: رَفْعٌ ونَصْبٌ وخَفضٌ وجَزْمٌ][٢] يَعْنِي أنَّ أقسامَ الإعرابِ أربعةٌ: رَفْعٌ نحو: «يَضْرِبُ زَيْدٌ»، ونَصْبٌ نحو: «لَنْ أَضْرِبَ عُمَرَ»، وخَفْضٌ نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وجَزْمٌ نحو: «لم أَضْرِبْ زَيْدًا»، فـ«زَيْد» في الأول مرفوعٌ بـ«يَضْرِبُ» على أنَّهُ فاعلُهُ، و«أَضْرِب» في الثاني فِعْلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ«لَنْ»، و«عُمَرَ» منصوبٌ بـ«أَضْرِب» على أنه مفعولُهُ، و«زَيْد» في الثالث مجرورٌ بالباءِ، و«أَضْرِبْ» في الرَّابعِ فِعْلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لم».

و«لَنْ»: تُسَمَّى حَرْفَ نَفْيٍ ونَصْبٍ واسْتقبالٍ؛ لأنَّها تَنْفِي الفعلَ وتَنْصبُهُ وتُصَيِّرُه مُسْتَقْبلاً، و«لَمْ»: تُسَمَّى حَرْفَ نَفْيٍ وجَزْمٍ وقَلْبٍ؛ لأنَّها تَنْفِي الفعلَ وتَجْزِمُه وتَقْلِبُ معناهُ فَيَصِيرُ مَاضِيًا[٣].

[فَلِلأَسْماءِ مِن ذلك الرَّفْعُ والنَّصْبُ والخَفْضُ، ولا جَزْمَ فِيهَا][٤]، يَعْنِي أنَّ الأسماءَ يَدْخُلُها الرَّفْعُ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ»، والنَّصْبُ نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا»،

(١) والدليل على أن الأصل ياء «قاض» أن حركتها الرفع والجر بحركتي الإعراب ما ورد من تحريك الشاعر لها في قوله:

تراه وقد فات الرُّماةَ كأنّه ... أمامَ الكِلاب مُصْغِيُ الخدِّ أَصْلَمُ

وأنشدوا في الجر:

لا بارك الله في الغواني ... هل يُصْبِحنَ إلا لهنَّ مطّلَبُ

المرتجل ٤٠ والمقاصد النحوية ١/ ١٤٧ و المنصف ٢/ ٨١ وشرح ملحة الإعراب ٣٩ والكتاب ٢/ ٥٩ والمقتضب ١/ ١٤٢ وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ١٢١.

(٢) انظر: متن الآجرومية ٦ .

(٣) «لم» تؤثر في زمن المضارع، فتجعله ماضيًا، فقولنا: لم أخرجْ، أي: ما خرجتُ، ولكن يظلُّ الحدث كما هو، لا يتأثَّرُ. شرح ملحة الإعراب ٢٢٧.

-(٤) انظر: متن الآجرومية ٦ .

والخَفْضُ نحو: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ»، ولا يَدْخُلها الجزمُ[1].

[ولِلأفعالِ مِنْ ذلك الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَزْمُ، ولا خَفْضَ فِيهَا][2]، يَعْنِي أنَّ الأفعالَ[3] يَدْخُلُهَا الرَّفْعُ نحو: «يَضْرِبُ»، والنَّصْبُ نحو: «لَنْ أَضْرِبَ»، والجَزْمُ نحو: «لم أَضْرِبْ»، ولا يَدْخُلُهَا الخَفْضُ؛ فالرَّفْعُ والنَّصْبُ يَشْتَرِكُ فِيهما الاسمُ والفعلُ، ويَخْتَصُّ الاسمُ بالخَفْضِ، والفِعْلُ بالجَزْمِ[4]، واللهُ سُبْحانَهُ وتَعالى أَعْلَمُ.

❀❀❀❀

---

(١) تمتنع الأسماء من الجزم لأنه يكون بحروف موضوعة لمعان تصحُّ في الأفعال، ولا تصحُّ في الأسماء، مثل الشرط والأمر والنهي، فلما امتنعت حروف الجزم من الدخول على الأسماء إذ كانت لا تصح معانيها فيها امتنع انجزامها؛ لأن الجزم تأثير، ولا يكون تأثير من غير مؤثر. المرتجل ٥٢ واللباب ١/ ٦٥.

(٢) انظر: متن الاجرومية ٦ .

(٣) المقصود هنا بالأفعال الفعل المضارع فقط، أما الماضي والأمر فهما مبنيان، فلا يدخلهما الإعراب، خلافًا للكوفيين في قولهم بأن الأمر معرب مجزوم.

(٤) يعقد النحاة مقارنة بين الاسم والفعل في اختصاص الأخير بالجزم، فيقولون: لو انجزم الاسم حُذِفَ بجزمه شيئان: الحركة والتنوين معًا، والفعل في الجزم يُحذَف منه الحركة فقط، وهو أثقل من الاسم، فكيف يُحذَف من الأثقل شيءٌ واحد ومن الأخف شيئان؟ هذا ما لا تقتضيه الحكمة. المرتجل ٥٣ وشرح ملحة الإعراب ٣٠.

[بَابُ مَعْرِفَةِ عَلاماتِ الإِعْرَابِ][1]

[لِلرَّفعِ أَرْبَعُ عَلامَاتٍ: الضَّمَّةُ والواو والألِفُ والنُّونُ][2]، يَعْنِي أنَّ الكلمةَ يُعْرَفُ رَفْعُهَا بِوَاحِدٍ مِنْ أربعِ علاماتٍ؛ إمَّا الضَّمَّةُ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ»، فـ«زَيْد» فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ، أو الواوُ نحو: «جَاءَ أَبُوكَ»، و«جَاءَ الزَّيْدونَ»، فـ«أَبُوكَ» فاعلٌ مرفوعٌ بِالواوِ، و«الزَّيْدُونَ» فاعلٌ مرفوعٌ بِالواوِ، أو الألفُ نحو: «جَاءَ الزَّيْدانِ»، فـ«الزَّيْدَانِ» فاعلٌ مرفوعٌ بالألفِ، أو النُّون نحو: «يَضْرِبَانِ»، فـ«يَضْرِبَانِ» فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ.

[فأمَّا الضَّمَّةُ فتكُونُ عَلامَةً لِلرَّفعِ في أربعةِ مواضعَ: في الاسْمِ المُفْرَدِ، وجَمْعِ التَّكْسيرِ، وجَمْعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ، والفعلُ المضارعُ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بآخِرِهِ شَيْءٌ][3]، يَعْنِي أَنَّ الضَّمَّةَ تَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفعِ في هَذِهِ المواضِعِ، أي: يُعْرَفُ رَفْعُهَا بوجُودِ الضَّمَّة فِيها لَفْظًا أو تَقْدِيرًا، فالاسمُ المفردُ نحو: «جَاءَ زَيْدٌ والفَتَى»، فـ«زَيْدٌ» فاعلٌ مرفوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ، و«الفَتَى» فاعلٌ[4] مرفوعٌ بالضَّمَّةِ المقدرةِ للتَّعذُّرِ؛ وجمعُ[5] التَّكْسِيرِ وهو ما تغيَّرَ عَنْ بناء مُفْرَدِهِ[6]، نحو: «جَاءَ الرِّجَالُ والأُسَارَى»، فـ«الرِّجَال» فاعلٌ مرفوعٌ بِالضَّمَّةِ

---

(١) انظر: متن الآجرومية ٦ .

(٢) انظر: متن الآجرومية ٦ .

(٣) انظر: متن الآجرومية ٦ .

(٤) «الفتى» ليس فاعلاً ههنا إلا من ناحية المعنى، أما في الإعراب فهو تابع من باب العطف.

(٥) الجمع عامة هو: الاسم الموضوع للآحاد المجمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف. شرح كتاب حدود النحو ١١٠.

(٦) جمع التكسير: هو ما تغير فيه بناء الواحد؛ إما بزيادة أو نقص، أو ما تغير فيه بناء واحده حالة جمعه تحقيقًا أو تقديرًا، إما بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال. شرح كتاب حدود =

بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، و«الأُسَارَى» فاعلٌ[1] مرفوعٌ بالضَّمَّةِ المقدَّرةِ لِلتَّعذُّرِ، وجمعُ المؤنَّثِ السَّالم وهو ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، نحو: «جَاءَتِ الهِنْدَاتُ»، فـ«الهِنْدات» فاعلٌ مرفوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ، والفعلُ المضارعُ، نحو: «يَضْرِبُ زَيْدٌ»، و«يَخْشَى عَمْرٌو»، و«يَرْمِي بَكْرٌ»، فـ«يَضْرِبُ» فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«يَخْشَى» مرفوعٌ بالضَّمَّةِ المقدَّرةِ لِلتَّعذُّرِ، و«يَرْمِي» بِالضَّمَّةِ المقدَّرةِ لِلثِّقَلِ.

وقَوْلُهُ: [الفعلُ المضارعُ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ] احْتِرَازًا عمَّا إذا كَانَ اتَّصَلَ بِهِ ألفُ الاثْنَيْنِ، نحو: «يَضْرِبَانِ وتَضْرِبَانِ»، أو واو الجماعة، نحو: «يَضْرِبُونَ وتَضْرِبُونَ»، أو ياء المؤنثة المخاطبة، نحو: «تَضْرِبِينَ»[2]، فإنَّهُ يُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ كَمَا سَيَأْتِي؛ واحْتِرَازًا أيْضًا عَمَّا إذا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ الخفيفةِ أوِ الثَّقِيلةِ، نحو ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾[3]، فإنَّهُ يُبْنَى على الفتحِ، أوِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ النِّسْوَةِ، نحو ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾[4]، فإنَّهُ يُبْنَى على السُّكون.

[وأمَّا الواوُ فَتَكُونُ علامةً لِلرَّفْعِ في مَوْضِعَيْنِ، في جمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ، وفي الأسْمَاءِ الخمسةِ، وهي: أَبُوكَ وأَخُوكَ وحَمُوكَ وفُوكَ وذُو مَالٍ][5]،

النحو ١١٦ وشرح التصريح ٢/ ٥١٩.

(١) «الأُسارى» فاعل معنًى، معطوف في الصناعة النحويّة. هو بفتح الهمزة وضمِّها جمع «أَسْرَى»، و«أسرى» جمع «أسير»، وعلى هذا فـ«الأُسارى» جمع الجمع. انظر: حاشية أبي النجا ٢٤ .

(٢) يريد بها الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة.

(٣) سورة يوسف: ٣٢.

(٤) سورة البقرة: ١٣٣.

(٥) انظر: متن الآجرومية ٦ .

يَعْنِي أنَّ جَمْعَ المذكَّرِ السَّالمَ والأسماءَ الخمسةِ، يُعْرَفُ رفعُهَا بوجودِ الواوِ[1]، فَتَكُونُ مَرْفوعةً بالواوِ نِيَابَةً[2] عَنِ الضَّمَّةِ.

والمُرادُ بجمعِ المذكَّرِ السَّالم[3]: اللَّفْظُ الدَّالُ على الجمعيَّةِ بواوٍ ونونٍ في آخرِهِ في حالةِ الرَّفْعِ[4]، وياءٍ ونُونٍ في حَالَتَيْ النَّصْبِ والجَرِّ، نحو: «جَاءَ الزَّيْدُونَ، ورَأَيْتُ الزَّيْدِينَ، ومَرَرْتُ بالزَّيْدِينَ»، فـ«الزَّيْدُونَ» في قولك: «جَاءَ الزَّيْدُونَ» فاعلٌ مَرْفوعٌ بالواوِ، والنُّونُ عِوَضٌ[5] ....

---

(١) تشتمل الواو في الجمع على معان، منها أنها علامة الجمع، وحرف الإعراب، ودليل الرفع، وعلامة التذكير والعقل. المرتجل ٦٣ وشرح ملحة الإعراب ٤٧.

(٢) إنما جعلت الحروف- نائبة عن الحركات في الإعراب، لأن الحركات هي الأصل فيه، والحروف قائمة مقامها فيه، وإنما كان كذلك لأن الإعراب طارئ على الكلمة وزائد عليها للمعني المراد به. والحروف التي أعرب بها إما أصول في الكلمة وإما متنزلة منزلة الأصول لكونها دالة على معان آخر غير المعاني التي يدل عليها الإعراب. والحركات زوائد على الكلم، وطوارئ عليها، فشرط الإعراب موجود فيها، فهي إذا الأصول فيه، ولأنها أيضًا مجردة له مع زيادتها. المرتجل ٥٤.

(٣)يشترط فيما يحكم عليه بأنه جمع مذكر سالم ثلاثة أشياء: دلالته على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، وسلامة بناء واحده، وصلاحية عطف مثليه أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى. شرح كتاب الحدود النحو ١١٤.

(٤) وحملت بعض الأسماء على هذا الجمع، كأسماء العقود من العشرين إلى التسعين إذا قلت: عشرون في الرفع وعشرين في الجر والنصب، و الأسماء المؤنثات المحذوفات اللامات مثل «ثبة -العصبة من الفرسان- وسنة» ، في قولنا: ثبون وسنون»، جبروا هذه الأسماء لما لزمها الحذف بأن جمعوها جمع مذكر سالم. وكذا حملوا على صفاتهم، أعني العاقلين المذكرين، في قوله تعالى: قوله عز وجل: ﴿ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾[سورة يوسف: ٤]، وقوله تعالى : ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[سورة الأنبياء: ٣٣]. المرتجل ٦٣- ٦٤ وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة١/ ١١٤ وشرح ملحة الإعراب ٤٧- ٤٨.

(٥) نونا التثنية والجمع في البداية عوض من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم في =

....

عَنِ التَّنْوِينِ في الاسمِ المفْرَدِ[1].

والأسْمَاءُ الخَمْسةُ نحو: «جَاءَ أَبُوكَ وأَخُوكَ وحَمُوكَ وفُوكَ وذُو مَالٍ»، فَكُلُّ واحِدٍ مِنْهَا فاعِلٌ مَرْفوعٌ بالواوِ نِيابَةً عَنِ الضَّمَّةِ.

وكُلٌّ مِنْ جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ والأسماءِ الخَمْسةِ له شروطٌ تُطْلَبُ مِنَ المطوَّلاتِ[2].

[وأمَّا الألِفُ فَتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفْعِ في تَثْنِيةِ الأسماءِ خَاصَّةً][3]، المرادُ مِنْ تَثْنِيةِ الأسماءِ: المثنى، والمرادُ مِنْهُ ما دَلَّ على اثْنَيْنِ، بألفٍ ونُونٍ في آخرِهِ في حالةِ الرَّفْعِ، وياءٍ ونُونٍ في حالتَيِ النَّصْبِ والجرِّ[4]، نحو: «جَاءَ الزَّيْدَانِ،

الأصل، ثم صارتا بعد من خصائص التثنية والجمع؛ لذا لحقت المثني من المبني وليس في واحده حركة ولا تنوين، كقولنا: هذان وهذين واللذان واللذين، ولحقت مثنى المقصور في قولك: عصوان وعصوين، ولا حركة في واحِدِهِ، ومالا ينصرف في «أحمدانِ»، ولا تنوين في واحِدِهِ. المرتجل ٦٥.

(١) ذكر النحاة أن المثنى والجمع أعربا بدون حركة أو تنوين، وهذا سبب تعويضه بالنون، لأن ألف التثنية وياءها، وواو الجمع وياءه، مجراها واحد في كونها حروف إعراب لا حركة فيها ظاهرة ولا مقدرة. المرتجل ٦١.

(٢) منها على سبيل المثال: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الأشموني، وشروح الكافية، لابن الحاجب، والكناش في النحو والتصريف، وشروح ألفية ابن مالك والأشباه والنظائر في النحو وهمع الهوامع وشرح التسهيل والتذييل والتكميل وغيرها.

(٣) انظر: متن الاجرومية ٦ .

(٤) يشترط في هذه الزيادة في آخره أن تكون صالحة للتجريد، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى.، وما اختلف معناه وجمعه لا يجوز إلا سماعا، كالقمرين والعمرين. شرح كتاب الحدود في النحو١٠٨ وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١/ ١١٣ وكشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب٥١.

ورَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ، ومَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ»، فـ«الزَّيْدَانِ» في قولك: «جَاءَ الزَّيْدانِ» فاعلٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ والفَرْقُ بين المثَّى والجمعِ في حَالَتَي النَّصْبِ والجرِّ، أنَّ الياءَ التي في المثَّى مفتوحٌ ما قبلها، مكسورٌ ما بَعْدَهَا، وفي الجمعِ مكسورٌ ما قبلَها[1]، مفتوحٌ[2] ما بعدها، والنُّونُ عِوَضٌ[3] عَنِ التَّنوينِ في الاسمِ المفْرَدِ، [4] في كلٍّ مِنَ التَّثنيةِ والجمعِ.

[وأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفْعِ في الفعلِ المضارعِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ][5] نحو: «يَفْعَلانِ وتَفْعَلانِ»، [أو ضميرُ جَمْعٍ][6] نحو: «يَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ»، [أو ضَمِيرُ المؤنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ][7] نحو: «تَفْعَلِينَ»، وهذهِ الأَوْزَانُ تُسَمَّى الأَفْعَالَ الخَمْسَةَ، وتكُونُ النُّونُ الَّتِي في آخرِها عَلامَةً على رفعِها[8]،

---

(١) الألف في التثنية علامة التثنية ودليل الرفع، وحرف إعراب لا إعراب فيه ولا نية إعراب، بدليل أن الياء في الجر والنصب ساكنة مفتوح ما قبلها، فلو كانت في نية حركة لانقلبت ألفًا، فكانت أجوال المثني في رفعه ونصبه وجره واحدة، وليس الأمر على ذاك إلا في لغة ليست بالفاشية ولا المختارة. المرتجل ٦١ وشرح ملحة الإعراب ٤٣.

(٢) القياس في جمع المذكر السالم فتح النون، وقد تكسر شذوذًا. انظر: انظر: ابن عقيل ١/ ٧٠ وشرح الأشموني ١/ ٥٣.

(٣) عبارة سيبويه (الكتاب ١/ ١٨) : كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين. وانظر: اللباب ١/ ١٠٥.

(٤) كشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب ٥٤.

(٥) انظر: متن الآجرومية ٦.

(٦) انظر: متن الآجرومية ٦ .

(٧) انظر: متن الآجرومية ٦ .

(٨) مما دفع النحاة إلى القول بأن النون علامة للرفع، كونهافي المضارع المعرب، وتثبت في في موضع الرفع وتحذف في مواضع النصب والجزم؛ فكان دليلاً على أنها إعراب، وإن كان «يفعلان» وأخواته معربات لأحرف إعراب لها.

فَهِيَ مَرْفُوعةٌ بِثُبُوتِ النُّونِ نِيابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، فَتَقُولُ: «الزَّيْدانِ يَضْرِبَانِ»، فـ«يَضْرِبانِ» مَرْفوعٌ بِثبوتِ النُّونِ نِيابةً عَنِ الضَّمَّةِ، وكذا: «أَنْتُما تَضْرِبَانِ، والزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ، وأَنْتُمْ تَضْرِبُونَ، وأنْتِ تَضْرِبينَ»، فَكُلُّ هَذِهِ الأمثلَةِ مرفوعةٌ، وعلامةُ رفعِها ثُبوتُ النُّونِ، والألفُ[1] في الأوَّلِ والثَّاني فاعِلٌ، والواوُ في الثَّالثِ والرَّابعِ فاعلٌ، والياءُ في الخامس فاعلٌ.

[وللنَّصْبِ خَمْسُ عَلامَاتٍ: الفَتْحةُ والألِفُ والكَسْرَةُ وَالياءُ وحَذْفُ النُّونِ][2]، علاماتُ النَّصْبِ خَمْسٌ، وَاحِدةٌ مِنْهَا أَصْلِيَّةٌ، وَهِيَ الفَتْحَةُ نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وأربعةٌ نائبةٌ عَنْهَا، وَهِيَ الألِفُ نحو: «رَأَيْتُ أَبَاكَ»، والكسرةُ نحو: «رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ»، والياءُ نحو: «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ والزَّيْدِينَ»، وحذْفُ النُّونِ نحو: «لَنْ يَضْرِبُوا».

[فَأَمَّا الفتحةُ فَتَكُونُ علامةً لِلنَّصْبِ في ثلاثةِ مَوَاضِعَ: في الاسْمِ المفْرَدِ وجَمْعِ التَّكْسيرِ والفِعْلِ المضارِعِ، إذا دَخَلَ عَلَيْهِ ناصِبٌ، ولم يَتَّصِلْ بآخِرِهِ شَيْءٌ][3]، يَعْنِي أنَّ هذهِ المواضِعَ الثَّلاثَةَ إذا نُصِبَتْ تَكُونُ منصوبةً بالفتحةِ، فالاسمُ المفْرَدُ نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، فـ«زيدًا» مفعولٌ منصوبٌ بالفتحةِ، وجمعُ التَّكسيرِ نحو: «رَأَيْتُ الرِّجالَ»، والفعلُ المضارعُ إذا دَخَل عليه ناصبٌ[4] نحو: «لَنْ أَضْرِبَ»، فـ«أَضْرِبَ» فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ«لَنْ».

[وأمَّا الألِفُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ في الأسْماءِ الخَمْسةِ، نحو: رَأَيْتُ

---

(١) يريد ألف الاثنين، وواو الجماعة وياء المخاطبة، وهذه ضمائر متصلة بالفعل.

(٢) انظر: متن الآجرومية ٦ .

(٣) انظر: متن الآجرومية٧.

(٤) وقد اشترط فيه كما ذكر في متن الآجرومية أن لا يتصل بآخره شيء، والمراد الضمائر الثلاثة: ألف الاثنين واو الجماعة وياء المخاطبة، أو نون التوكيد أو نون النسوة.

أَبَاكَ وأَخَاكَ، وما أَشْبَهَ ذلك][1]، يَعْنِي أنَّ الأسماءَ الخمسةَ تكُونُ في حالةِ النَّصْبِ منصوبةً بالألفِ نِيابةً عَنِ الفتحةِ، نحو: «رَأَيْتُ أباك وأخاكَ»، وما أَشْبَهَ ذلك، وهي: «حَمَاكَ وفَاك وذا مَالٍ»، فكلُّهَا منصوبةٌ بالألفِ نيابةً عنِ الفتحةِ[2].

[وأمَّا الكسرةُ فتكونُ علامَةً للنَّصْبِ في جَمْعِ المؤنَّثِ[3] السَّالمِ][4]، نحو: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[5]، وإِعْرَابُهُ: «خَلَقَ»: فِعْلٌ ماضٍ، ولَفْظُ الجلالةِ فاعِلٌ مَرْفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، و«السَّمَوَاتِ»: مفعولٌ بِهِ منصوبٌ بالكسرةِ نِيابةً عنِ الفتحةِ؛ لأنَّهُ جمعٌ[6] مؤنَّثٍ سالمٍ[7].

---

(١) انظر: متن الآجرومية ٧ .

(٢) وتلك اللغة المشهورة فيها، وتسمى لغة التمام أو الكمال، وهناك لغتانِ أخريان، لغة القصر، فتعرب بعلامات مقدرة على الألف،ولغة النقص، فيحذف حرف العلة، وتعرب بحركات ظاهرة على الحرف الأخير. انظر في تفصيل ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣ والكناش ١/ ١٨٧ وأوضح المسالك١/ ٣٩.

(٣) والمراد بجمع المؤنث السالم ما كانت الألف والتاء سببًا في دلالته على الجمع نحو: «هِنْدات»، فاحترز بذلك عن نحو «قُضَاة، وأَبْيَات»، فإنَّ الألف في الأول أصلية، والتاء في الثاني أصلية.

(٤) انظر: متن الآجرومية ٧.

(٥) سورة العنكبوت: ٤٤.

(٦) قيد ذلك بالجمع؛ لأن بعض أسماء الجموع بها ألف وتاء نحو «أولات»، وبعض الأسماء المفردة كذلك، نحو «عرفات»، وقد حُملت على جمع المؤنث السالم في إعرابه. انظر: حاشية أبي النجا٢٥ والكتاب ٣/ ٢٣٣ والخزانة ١/ ٥٦ وابن يعيش١/ ٤٧والأشموني ١/ ٥٧ وابن عقيل ١/ ٧٦.

(٧) وذهب الأخفش إلى أن الجمع بالألف والتاء مبني على الكسر. همع الهوامع ١/ ٥٦ وجمع الجوامع ٧ ، وقال الأشموني ١/ ٥٧ عن هذا الرأي بأنه فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه.

[وأمَّا اليَاءُ فَتَكونُ علامةً للنَّصْبِ في: التثنية والجمع][1] نحو: رأيتُ الزيدَيْنِ والزيْدِينَ، فالأوَّلُ منصوبٌ بالياءِ المفتوحِ مِا قَبْلَها المكسورِ ما بَعْدَها نيابةً عَنِ الفتحةِ، والثَّاني منصوبٌ بالياءِ المكسُورِ ما قبلَها المفتُوحِ ما بعدَها نِيابَةً عَنِ الفتحةِ أيْضًا، والنُّونُ عِوَضٌ عَنِ التَّنْوينِ فِيهِمَا[2].

[وأمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ في الأفْعَالِ الخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُها بِثباتِ النُّونِ][3]، يَعْنِي أنَّ حَذْفَ النُّونِ يَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ نِيابَةً عَنِ الفتحةِ الفتحةِ في الأفْعَالِ الخَمْسَةِ، نحو: «لَنْ يَفْعَلا، ولَنْ تَفْعَلا، ولَنْ يَفْعَلُوا، ولَنْ تَفْعَلُوا، ولَنْ تَفْعَلِي»، فكُلُّ واحدٍ مِنْ هَذِهِ الأمثلَةِ مَنْصُوبٌ وعلامةُ نَصْبهِ حَذْفُ النُّونِ نِيابةً عَنِ الفتحةِ، والألِفُ فاعلٌ في الأوَّلِ والثَّانِي، والواو فاعلٌ في الثَّالثِ والرَّابعِ، والياء فاعلٌ في الخامسِ.

[ولِلْخَفْضِ ثَلاثُ عَلامَاتٍ: الكَسْرَةُ والياءُ والفَتْحَةُ][4]، عَلامَاتُ

---

(١) انظر: متن الآجرومية ٧.

(٢) هذا أحد الآراء التي عللت وجود النون، وهو منسوب لابن كيسان، وهناك آراء أخرى أهمها: أنها زيدت دفعا لتوهم الاضافة في « رأيت بنين كرماء»؛ إذ لو قلت: « رأيت بني كرماء»، لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء، وعليه ابن مالك. وأنها زيدت عوضا عن الحركة في الاسم المفرد، وعليه الزجاج، و :أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثنى، إذ لو حذفت النون من قولك:« عليان» لأشكل عليك أمره، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثنى مرفوع؟ وعلى هذا الفراء.وأنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين. همع الهوامع ١/ ١٧٧.

(٣) انظر: متن الآجرومية ٧.

(٤) انظر: متن الاجرومية ٧.

الخَفْضِ ثَلاثٌ: واحدةٌ مِنهَا أَصْلِيَّةٌ، وهي الكسرةُ[١]، نحو: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ»، واثْنَانِ نائبانِ عَنْهَا، وهي الياءُ[٢]، نحو: «مَرَرْتُ بِأَخِيكَ، والزَّيْدَيْنِ والزَّيْدِينَ»، والفتحةُ[٣] نحو: «مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ».

[فأمَّا الكَسْرَةُ فَتكونُ عَلامةً للخَفْضِ في ثلاثةِ مَوَاضِعَ: في الاسْمِ المفْرَدِ المُنْصَرِفِ وجَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ وجَمْعِ المؤَنَّثِ السَّالِمِ][٤]، فالاسْمُ المُفْرَدُ نحو: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ والفَتَى»، وجَمْعُ التَّكْسيرِ نحو: «مَرَرْتُ بِالرِّجَالِ والأُسَارَى والهُنُودِ»، وجُمْعُ المؤَنَّثِ السَّالِمُ نحو: «مَرَرْتُ بِالهِنْدَاتِ».

والمُنصَرفُ مَعْنَاهُ الَّذِي يَقْبَلُ الصَّرْفَ[٥]، والصَّرْفُ هو التَّنْوِينُ[٦]، ولِلأَسْمَاءِ الَّتي تَقْبَلُ التَّنْوِينَ أو لا تَقْبَلُهُ عَلامَاتٌ تُعْرَفُ بِهَا تُطْلَبُ مِنَ المُطَوَّلاتِ[٧].

---

(١) لا بدّ من تقييد الكسرة بأنها علامة للجر، وهذا ما هو مفهوم من كلام المصنف، فإن الكسرة قد تأتي علامة للنصب، كما في جمع المؤنث السالم، على أنها نائبة عن الفتحة، وتكون حينئذٍ علامة فرعيةً.

(٢) في المثنى وجمع المذكر السالم المجرورين.

(٣) يريد في الممنوع من الصرف.

(٤) انظر: متن الآجرومية ٧ .

(٥) يقول ابن هشام: «الصرف: هو التنوين الدالّ على معنًى يكون الاسم به أمكن، وذلك المعنى هو: عدم مشابهته للحرف، وللفعل، كزيدٍ وفرسٍ». أوضح المسالك إلى أفية ابن مالك٤/ ١١٥، وانظر: المقتضب٣/ ١٧١.

(٦) ما ذكره المصنف من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، وقيل الصرف هو الجر والتنوين معًا. انظر: حاشية الصبان ٣/ ٣٣٦ ومسائل خلافية، للعكبري ٧٧ واللباب في علل الإعراب والبناء١/ ٧٢.

(٧) منها على سبيل المثال: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الأشموني، وشروح وشروح الكافية، لابن الحاجب، والكناش في النحو والتصريف، وشروح ألفية ابن =

[وأمَّا الياءُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ في ثلاثةِ مَواضِعَ: في الأسماءِ الخمسةِ والتَّثنِيةِ والجَمْعِ][1]، يَعْنِي أنَّ هذِهِ المواضِعَ الثَّلاثَةَ تكونُ اليَاءُ فِيهَا عَلامَةً على الخَفْضِ نِيَابَةً عَنِ الكَسْرَةِ.

فالأسماءُ الخمسةُ نحو: «مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وأَخِيكَ وحَمِيكَ وفِيكَ وذِي مَالٍ»، فكلُّهَا مجرورةٌ بالباءِ وعلامةُ الجرِّ فيها الياءُ نِيابةً عَنِ الكسرةِ[2].

والتَّثْنِيَةُ بمعنى المُثَنَّى نحو: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ»، فـ«الزَيْدَيْنِ» مجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ الجرِّ فيه الياءُ المفتوحُ ما قبلَهَا المكسورُ ما بعدَهَا[3]، نِيابةً عَنِ الكسرةِ، والنُّونُ عِوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ في الاسْمِ المفْرَدِ والجمعِ نحو: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ»، فـ«الزَّيْدِينَ» مجرورٌ بالباءِ وعلامةُ جرِّهِ الياءُ المكسورُ ما قبلَها المفتوحُ ما بعدَها[4]، والنُّونُ عِوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ في الاسْمِ المفردِ[5].

مالك والأشباه والنظائر في النحو وهمع الهوامع وشرح التسهيل والتذييل والتكميل وغيرها.

(١) انظر: متن الآجرومية ٧.

(٢) وهذه اللغة المشهورة في الأسماء الخمسة، وتوجد لغتان أخريان فيها، وهما لغة النقص، وهي حذف حرف العلة، وإعرابهابالحركات، نحو «جاء أخُك»، ولغة القصر، وهي إلزامها الألف، فتعرب إعراب الاسم المقصور، نحو «هذا أخاك، ورأيت أخاك، ومررت بأخاك». انظر: ابن عقيل ١/ ٥٢ وأوضح المسالك ١/ ٤٤ وشرح الأشموني ١/ ٣٧.

(٣) يريد بما بعدها النون، وهذه اللغة القياسية، وهناك من يفتح النون لغةً عن العرب. انظر: انظر: ابن عقيل ١/ ٧٠.

(٤) وقد ذهب ثعلب إلى أن الألف في المثنى هي بدل التنوين، والواو في جمع المذكر السالم هي بدل ثلاث ضمات. المقتضب ٢/ ١٥٦.

(٥) ولكن يضعف هذا الرأي الذي يرى أن نون المثنى ونون جمع المذكر السالم عوض عن التنوين في المفرد بأن التنوين يُحذف عند دخول «أل» على المفرد، ولو كانت نون =

[وأمَّا الفَتحةُ فَتكونُ علامةً لِلْخَفْضِ في الاسْمِ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ][1]، يَعْنِي أنَّ الاسْمَ الَّذِي لا يَنصَرِفُ[2] إنَّمَا يُعْرَفُ خَفْضُهُ إذا دَخَلَ عَلَيهِ عاملُ الخَفْضِ بالفتحةِ[3]، فَيكونُ مجرورًا بِالفتحةِ نِيابةً عَنِ الكسرةِ، نحو: «مَرَرْتُ بأحمدَ وإبْرَاهِيمَ»، فكلٌّ مِنْهُما مجرورٌ بالباءِ وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نِيابةً عَنِ الكسرةِ؛ لأَنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، أيْ: لا يُنَوَّنُ؛ لأنَّ الصَّرْفَ هو التَّنْوِينُ، ولِلاسْمِ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ أقْسامٌ كثيرةٌ، وله حُدُودٌ وعَلاماتٌ يُعْرَفُ بِها، تُطْلَبُ مِنَ المُطَوَّلاتِ[4]، فإنَّ المُبْتَدِئَ يَكْفِيهِ في أوَّلِ الأمْرِ أنْ يَتَصَوَّرَهُ إجْمَالاً.

[ولِلْجَزْمِ عَلامَتَانِ: السُّكونُ والحَذْفُ][5]، فالسُّكونُ عَلامَةٌ أصْلِيَّةٌ[6]،

المثنى و المذكر السالم عوضًا عن التنوين في الاسم المفرد لحذفت عند دخول «أل» أيضًا، وقيل لهذا: إنها جاءت لدفع توهم الإضافة والإفراد، فمثال دفعها لتوهم الإضافة: «جاء طالبان خليل ومحمود»، فلو لم توجد النون أصالة، لتوهم السامع إضافة «طالبا» إلى خليل، أمّا دفعها لتوهم الإفراد قولنا: «مررت بالمصلِّينَ»، فلو لم توجد النون أصالة لتوهم السامع بين سلامك على معلم واحد أو عدة معلمين. شرح الأشموني ١/ ٥٥- ٥٦ واللباب ١/ ١٠٥ والكتاب ١/ ١٨.

(١) انظر: متن الآجرومية ٧.

(٢) الاسم الذي لاي نصرف هو: كل اسم معرب شابه الفعل بوجود علتين مختلفتين يكون مرجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى. شرح كتاب الحدود في النحو ١٢٣- ١٢٤.

(٣) وتكون الفتحة علامة فرعية؛ لأنها جاءت للجر، وليس للنصب.

(٤) منها على سبيل المثال: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الأشموني، وشروح الكافية، لابن الحاجب، والكناش في النحو والتصريف، وشروح ألفية ابن مالك والأشباه والنظائر في النحو وهمع الهوامع وشرح التسهيل والتذييل والتكميل وغيرها.

(٥) انظر: متن الآجرومية ٨.

(٦) السكون علامة أصلية إذا كان علامة إعرابٍ، وذلك لا يكون إلا في الفعل المضارع =

نحو: «لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ»، فـ«يَضْرِب» فِعْلٌ مُضارِعٌ مَجْزُومٌ بـ«لَمْ»، وعلامةُ جَزْمِهِ السُّكونُ، والحَذْفُ يَنُوبُ عَنِ السُّكُونِ نحو: «لَمْ يَضْرِبَا، ولَمْ يَخْشَ زَيْدٌ»، فـ«يَضْرِبَا» فِعلٌ مُضارعٌ مَجْزُومٌ بـ«لَمْ»، وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، و«يَخْشَ» فِعْلٌ مُضارِعٌ مجزومٌ بـ«لَمْ» وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الألِفِ.

[فأمَّا السُّكونُ فيكونُ علامةً للجزمِ في الفعلِ المضارعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ][1]، المرادُ بالصَّحِيحِ الآخِرِ أنْ لا يكونَ في آخِرِهِ ألفٌ أو وَاوٌ أو ياءٌ، نحو: «يَخْشَى، ويَدْعُو، ويَرْمِي»، مِثالُ الصَّحِيحِ الآخِرِ «يَضْرِب»، فَإذا دَخلَ عَليهِ جَازِمٌ، يكونُ مجزومًا بالسُّكونِ، نحو: «لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ».

[وأمَّا الحَذْفُ فَيَكُونُ علامةً لِلْجَزمِ في الفعلِ المضارعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ][2]، نحو: «لَمْ يَخْشَ زَيْدٌ»، فـ«يَخْشَ»: فِعلٌ مُضارِعٌ مَجْزومٌ بـ«لَمْ»، وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ[3] الألِفِ نِيابةً عَنِ السُّكونِ[4]، والفتحةُ قبلَها دَلِيلٌ عَلَيْهَا[5]، و«زَيْدٌ»: فاعلٌ، و«لَمْ يَدْعُ زَيْدٌ»، فـ«يَدْعُ»: فِعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لَمْ» وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الوَاوِ نيابةً عَنِ السُّكونِ، والضَّمَّةُ قبلَها دَليلٌ عليها، و«زَيْدٌ»: فاعلٌ مَرْفُوعٌ، و«لَمْ يَرْمِ زَيْدٌ»، فـ«يَرْمِ»: فِعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ

المجزوم، أما إذا كان علامة للبناء، فليس أصليًّا، نحو «النساء يضربْنَ، وضربْنَ».

(١) انظر: متن الآجرومية ٨.

(٢) انظر: متن الآجرومية ٨.

(٣) الذي حُذِف في المضارع المعتل الآخر في حال الجزم شيئان: الضمة، التي هي مقدرة، وحرف العلة.

(٤) يريد بقوله «نيابة عن السكون» أنها علامة فرعية، والعلامة الأصلية للجزم هي السكون.

(٥) لم يُؤتَ بالفتحة اضطرارًا؛ لتدلّ على المحذوف، وإنما هي موجودة في أصل الكلمة، ولم تتعرض لحذف، فظلت باقية على حالها،وكذلك فيما سيأتي من الضمة في قولنا: «لم يدعُ»، والكسرة في قولنا: «لم يأتِ»، فلم تتعرض لحذف، وبقيت على أصلها.

بـ«لَمْ» وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الياءِ نيابةً عَنِ السُّكُونِ، والكسرةُ قبلَهَا دَلِيلٌ علَيْهَا، و«زَيْدٌ»: فاعلٌ.

[وفي الأفْعَالِ الَّتِي رَفْعُها بِثَباتِ النُّونِ][1]، هِيَ الأفعالُ الخَمْسةُ؛ يَعْنِي: أنَّ عَلامةَ الجَزْمِ فِيها تكُونُ حَذْفَ النُّونِ، نحو: «لَمْ يَضْرِبَا، ولَمْ تَضْرِبَا»، فَهُمَا مجزومانِ بـ«لَمْ»، وعلامةُ جَزْمِهِمَا حَذْفُ النُّونِ[2]، والألِفُ فاعِلٌ، و«لَمْ يَضْرِبُوا، ولَمْ تَضْرِبُوا» كذلك مَجْزُومَانِ، وعلامةُ جَزْمِهِمَا حَذْفُ النُّونِ، و«الواوُ»: فاعِلٌ، و«لَمْ تَضْرِبِي» مجزومٌ بـ«لَمْ» وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، و«الياءُ»: فاعلٌ[3]، والله سبحانه وتعالى أعلم.

*****

---

(١) انظر: متن الآجرومية٨.

(٢) وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل. شرح الأشموني١/ ٦١.

(٣) الياء عند سيبويه ضمير وهي الفاعل، وعند الأخفش حرف يدل على التأنيث، والفاعل عنده مضمر تقديره: «تنفعين أنت». المرتجل ١٥٧.

[فَصْلٌ][1]

هذا الفَصْلُ يَذْكُرُ[2] فيهِ جَمِيعَ ما تَقَدَّمَ في البابِ السَّابِقِ، لكنَّهُ في البابِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ مُفَصَّلاً، والقَصْدُ ذِكْرُهُ هُنَا مُجْمَلاً، وهذِهِ عادَةُ المُتَقَدِّمِينَ، يَذْكُرُونَ الكَلامَ أَوَّلاً مُفَصَّلاً، ثُمَّ يَذْكُرُونَهُ مُجْمَلاً، تَمْرِينًا لِلْمُبْتَدِئِ، فَيَكُونُ كَالجَمْعِ عِنْدَ الحُسَّابِ.

[والمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بالحَرَكَاتِ][3]، يَعْنِي بِذَلِكَ الضَّمَّةَ والفَتْحَةَ والكَسْرَةَ، ويَلْحَقُ بها السُّكُونُ[4]. [وقِسْمٌ يُعْرَبُ بالحُرُوفِ][5]، يَعْنِي بها الواوَ والألِفَ والياءَ والنُّونَ، ويَلْحَقُ بها الحَذْفُ.

[فَالَّذِي يُعْرَبُ بالحَرَكاتِ أَرْبَعةُ أَنْوَاعٍ: الاسمُ المُفْرَدُ][6] كـ«زَيْد»، [وجَمْعُ التَّكْسيرِ][7] كـ«الرِّجَال»، [وجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالمُ][8] كـ«الهِنْدَات»، كـ«الهِنْدَات»، [والفِعْلُ المُضارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ][9] نحو: «يَضْرِبُ».

[وكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وتُنْصَبُ بِالفَتْحةِ، وتُخْفَضُ بالكَسْرةِ، وتُجْزَمُ

(١) انظر: متن الآجرومية ٨.
(٢) يريد صاحب الآجرومية.
(٣) انظر: متن الآجرومية ٨.
(٤) السكون علامة للجزم،وهو للفعل المضارع؛ ويعلل النحاة اختصاصه بالمضارع عوضًا عمَّا فاته من المشاركة في الجرِّ. همع الهوامع١/ ٦٥.
(٥) انظر: متن الآجرومية ٨.
(٦) انظر: متن الآجرومية ٨.
(٧) انظر: متن الآجرومية ٨.
(٨) انظر: متن الآجرومية ٨.
(٩) انظر: متن الآجرومية ٨.

بِالسُّكُونِ][1] وسيأتي، يُسْتَثْنَى مِنْ ذلك: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالمُ في حالةِ النَّصْبِ، والاسْمُ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ في حالةِ الجَرِّ، والفِعْلُ المُضارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ في حالةِ الجَزْمِ .

فمِثَالُ الرَّفْعِ لما ذَكَرَهُ: «يَضْرِبُ زَيْدٌ»، و«...الرِّجَالُ»، و«...المُسْلِمَاتُ»، فـ«يَضْرِبُ»: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، و«زَيْدٌ» و«الرِّجَالُ» و«المُسْلِمَاتُ»: كُلٌّ مِنهَا فاعِلٌ مَرْفُوعٌ بالضَّمَّةِ، ومِثالُ النَّصْبِ: «لَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا»، و«...الرِّجَالَ»، فـ«أَضْرِبَ»: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَنْصُوبٌ بـ«لَنْ»، والفاعِلُ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ «أَنَا»، و«زَيْدًا» و«الرِّجَالَ»: كُلٌّ مِنْهُما مَفْعُولٌ منصوبٌ بالفتحةِ، ومثالُ الخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِزَيْد، والرِّجَالِ، والمُسْلِمَاتِ»، فَكُلٌّ مِنهَا مجرورٌ بالباءِ، وجَرُّهُ بِالكَسْرةِ.

[وخَرَجَ عَنْ ذلك ثلاثةُ أَشْيَاءُ: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ[2]؛ يُنْصَبُ بالكَسْرَةِ][3]، نحو: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[4]، لَفْظُ الجَلالةِ: فاعِلٌ مرفوعٌ مرفوعٌ بِالضَّمَّةِ، و«السَّمَوَاتِ»: مفعولٌ منصوبٌ بالكسرةِ[5].

[والاسْمُ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالفَتْحةِ][6] نحو: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ»[7].

(١) انظر: متن الآجرومية ٩.

(٢) يفضل بعض النحاة إطلاق مصطلح الجمع بالألف والتاء بدلا من جمع المؤنث السالم؛ السالم؛ لإلحاق غير المؤنث به. همع الهوامع ١/ ٦٧.

(٣) انظر: متن الآجرومية ٩.

(٤) سورة العنكبوت: ٤٤.

(٥) وذهب الأخفش إلى أنه مبني في حال النصب على الكسر، والجمهور على أنه معربٌ بالكسرة نيابةً عن الفتحة. همع الهوامع ١/ ٥٦.

(٦) انظر: متن الآجرومية ٩.

بِأَحْمَدَ»[1].

[والفِعْلُ المضارعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ][2] نحو: «لَمْ يَخْشَ، ولم يَدْعُ، ولم يَرْمِ»، فالأوَّلُ مجزومٌ بحذْفِ الألِفِ، والثَّاني بحذْفِ الواوِ، والثَّالثُ بحذفِ الياءِ.

[والَّذِي يُعْرَبُ بالحُرُوفِ][3]، يَعْنِي: الواوَ والألِفَ والياءَ، ويَلْحَقُ بها النُّونُ: [أرْبَعَةُ أنْواعٍ: التَّثْنِيةِ][4]، يَعْنَي: المثنى، [وجَمْعُ المذَكَّرِ السَّالِمُ، والأسماءُ الخَمسةُ، والأفعالُ الخمسةُ، وهِيَ: يَفْعَلانِ][5] -بالمُثَنَّاةِ تَحْتَ- [وتَفْعَلانِ][6] -بالمُثَنَّاةِ فَوْقَ- [ويَفْعَلُونَ][7] -بالمثناة تَحْت- [وتَفْعَلُونَ][8] [وتَفْعَلُونَ][8] -بالمُثَنَّاةِ فَوْقَ- [وتَفْعَلِينَ][9]، بالمُثَنَّاةِ فَوْقَ لا غير.

[فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بالألِفِ][10]، نحو: «جَاءَ الزَّيْدَانِ»، [وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ

---

(١) اهتم المؤلف ببيان إعراب ما لاينصرف في حال الجرّ فقط، وكان عليه أن يقيده بقوله ما لم يُضف أو اقترن بـ«أل». همع الهوامع ١/ ٧٦.
وذهب الأخفش في إعراب الاسم الذي لا ينصرف في حال الجرّ أنه مبنيٌّ على الفتح، والجمهور على أنه معربٌ بفتحة نيابةً عن الكسرة. الهمع ١/ ٥٦.

(٢) انظر: متن الآجرومية ٩.

(٣) انظر: متن الآجرومية ٩.

(٤) انظر: متن الآجرومية ٩.

(٥) متن الآجرومية ٩.

(٦) متن الآجرومية ٩.

(٧) متن الآجرومية ٩.

(٨) متن الآجرومية ٩.

(٩) متن الآجرومية ٩.

(١٠) متن الآجرومية ٩.

بالياءِ][1] نحو: «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ، ومَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ»[2].

[وأمَّا جَمْعُ المذكَّرِ السَّالمُ فَيُرْفَعُ بالواوِ][3]، نحو: «جَاءَ الزَّيْدُونَ»، [ويُنْصَبُ ويُخْفَضُ بالياءِ][4]، نحو: «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ، ومَرَرْتُ بالزَّيدِينَ»[5].

بالزَّيدِينَ»[5].

[وأمَّا الأسماءُ الخمسةُ فتُرْفَعُ بالواوِ][6]، نحو: «جَاءَ أَبُوكَ»، [وتُنْصَبُ بالألِفِ][7]، نحو: «رَأَيْتُ أَبَاكَ»، [وتُخْفَضُ بالياءِ][8] نحو: «مَرَرْتُ بِأَبِيكَ»[9].

---

(١) متن الآجرومية ٩.

(٢) وكذلك ما ألحق به نحو «اثنين»، و«كلا وكلتا» إذا أضيفتا إلى مضمر، فهو موافق المثنى المثنى في المعنى؛ لأنه اسم موضوع لفردين. الكناش ١/ ٥٠.

(٣) متن الآجرومية ٩.

(٤) متن الآجرومية ٩.

(٥) ويعلل بإعرابه بالحرف وهو أكثر من الحركة؛ لأنه أكثر من الواحد، فجُعِل إعرابها بشيء بشيء أكثر من إعراب الواحد. الكناش ١/ ٥٠.

(٦) متن الآجرومية ٩.

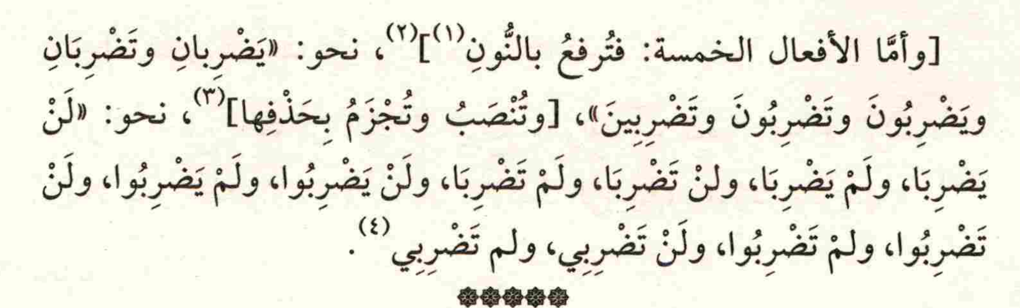
(٧) متن الآجرومية ٩.

(٨) متن الآجرومية ٩.

(٩) هناك ثلاث لغات في إعراب الأسماء الخمسة، نوضحها في هذا الجدول:

الحالة	لغة القصر	لغة النقص	لغة الكمال
الرفع	هذا أباك	هذا أبُك	هذا أبوك
النصب	رأيت أباك	رأيتُ أبَك	رأيتُ أباك
الجر	مررت بأباك	مررت بأبك	مررت بأبيك

ولها شروط. انظر: الكناش ١/ ٤٩.



[وأمَّا الأفعال الخمسة: فتُرفعُ بالنُّونِ[١]][٢]، نحو: «يَضْرِبانِ وتَضْرِبَانِ ويَضْرِبُونَ وتَضْرِبُونَ وتَضْرِبِينَ»، [وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بِحَذْفِها][٣]، نحو: «لَنْ يَضْرِبَا، ولَمْ يَضْرِبَا، ولنْ تَضْرِبَا، ولَمْ تَضْرِبَا، ولَنْ يَضْرِبُوا، ولَمْ يَضْرِبُوا، ولَنْ تَضْرِبُوا، ولمْ تَضْرِبُوا، ولَنْ تَضْرِبِي، ولم تَضْرِبِي[٤].

❁❁❁❁❁

---

(١) يريد ثبوت النون، فنكون النون سواء ثبتت أم حذفت علامة إعراب، ووجه الاعتراض أن الفاعل وهو الضمير واقع بين الفعل وعلامة الإعراب، وزعم الرضي أن الفاعل جزء من الفعل ولهذا جاء ذلك. الرضي على الكافية٢/ ٢٣٠ والكناش ٢/ ٨.

(٢) متن الآجرومية ٩.

(٣) متن الآجرومية ٩.

(٤) وقد سبق أن بعضهم ذهب إلى أن إعراب هذه الأمثلة الخمسة بحركات مقدرة على لام لام الفعل. شرح الأشموني١/ ٦١.

ومنهم من ذهب إلى أن الألف والواو والياء ليست ضمائر، وإنما هي حروف تدل على الفاعلية، والفاعل مضمر، فهي بمنزلة تاء التأنيث. الواضح في علم العربية ٤٧.

[باب الأفعالِ][1]

[الأفْعالُ ثلاثةٌ[2]: ماضٍ][3]، وهو: ما دَلَّ على حَدَثٍ مَضَى وانْقَضَى[4]، وعَلامَتُهُ أَنْ يَقْبَلَ تاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنةَ[5]، نحو: «ضَرَبَ»، تَقُولُ فيهِ: «ضَرَبَتْ».

[ومضارِعٌ][6]، وهو: ما دَلَّ على حَدَثٍ يَقْبَلُ[7] الحالَ[8] والاسْتِقْبالَ[9]، والاسْتِقْبالَ[9]، وعلامَتُهُ أنْ يَقْبَلَ «السِّينَ، وسَوْفَ، ولَمْ»[10]، نحو:

---

(١) متن الآجرومية ١٠.

(٢) الأفعال ثلاثة أقسام عند البصريين، وقسمان عند الكوفيين والأخفش، بإسقاط الأمربناء على أنه مقتطع من المضارع، فهو عندهم معرب بلام مقدرة. شرح كتاب الحدود في النحو ٩٧.

(٣) متن الآجرومية ١٠.

(٤) وقد وضع النحاة شرط أن يدل على المضي بدون قرينة، احترازًا من: أمس والبارحة، ولم ولمّا. الرضي على الكافية ٢/ ٢٢٤ والكناش ٢/ ٤.

(٥) ميزت تاء التأنيث الساكنة الماضي، وأعطته ميزة في مقابل ما تميز به بعض أنواع الكلم، فالمضارع تميز بالجزم، والاسم تميز بالجر. همع الهوامع ١/ ٦٥.

(٦) متن الآجرومية ١٠.

(٧) يريد ما دل على حال أو استقبال، وقد يدل المضارع على زمن المضيّ، ولكن بدخول أداة عليه، كـ«لم».

(٨) وقد أنكر بعض المتكلّمين فعل الحال، وقال: إن كان قد وُجد، فيكون ماضيًا، وإلا فهو مستقبل. شرح ابن يعيش على المفصل١/ ٢٠٧.

(٩) الفعل المستقبل والحال هما سواء في اللفظ، وهو ما كان أولهما همزة متكلم، أو نون جماعة أو واحد معظم، أو تاء مخاطب أو مؤنث، أو ياء غائب. المرتجل ٢٠٠.

(١٠) مثل المصنف بما هو علامة للمضارع بالسين وسوف، ولكنه اكتفى بـ«لم»، ويضاف إلى حروف الجزم حروف النصب، فإنها من علامات الفعل المضارع، فنقول: «لنْ يضربَ».

«يَضْرِبُ»، تَقُولُ فِيهِ: «سَيَضْرِبُ، وسَوْفَ يَضْرِبُ، ولَمْ يَضْرِبْ»[١].

[وَأَمْرٌ][٢]، وهو: ما دَلَّ على حَدَثٍ في المسْتَقْبلِ، وعلامَتُهُ أنْ يَقْبَلَ ياءَ المؤنَّثةِ المخاطبةِ، ويَدُلَّ على الطَّلَبِ، نحو: «اضْرِبْ»، تَقُولُ فِيهِ: «اضْرِبي»، [نحو: ضَرَبَ، ويَضْرِبُ، واضْرِبْ][٣]؛ الأوَّلُ مِثالٌ لِلْماضِي، والثَّانِي مِثالٌ لِلْمضارعِ، والثَّالِثُ مِثالٌ لِلأمْرِ.

[فالماضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أبدًا][٤].

يَعْنِي: أنَّهُ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ[٥] لَفْظًا، نحو: «ضَرَبَ»، أو تَقْدِيرًا لَلتَّعذُّرِ، نحو: «رَمَى»، ويُقَدَّرُ[٦] فِيهِ الفَتْحُ أيْضًا إذا اتَّصلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ،

---

(١) يُلاحظ أن الحروف التي تدخل على المضارع تؤثِّر غالبًا في دلالته على الزمن، فتخصصه للاستقبال أو ترده للمضي.

(٢) متن الآجرومية ١٠.

(٣) متن الآجرومية ١٠.

(٤) متن الآجرومية ١٠.

(٥) الماضي ما كان مبنيًا على الفتح من غير عارض عرض له. المرتجل ١٩٤ وابن يعيش ١/ ٢٠٧ وشرح المقدمة المحسبة ١٩٤والكناش ٢/ ٤.

(٦) يذهب المصنف هنا إلى أن الماضي حال اتصاله بأحد ضمائر الرفع المتحركة فإنه يسكن ويبنى على الفتح المقدَّر، وكذلك حال اتصاله بواو الجماعة، وقد ذكر بعض النحاة ذلك، يقول الأشموني (١/ ٣٠) عن الماضي: «بني على الفتح كضرب أو تقديرًا كرمى. وبُنِيَ على الحركةِ؛ لمشابهته المضارع في وقوعه صفةً وصلةً وخبرًا وحالاً وشرطًا، وبُنِيَ على الفتح لخفته، وأما نحو ضربْت وانطلقْنا واستبقْنَ فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأنَّ الفاعل كالجزء من فعله، وكذلك ضمة ضربُوا عارضة أوجبها مناسبة الواو». وانظر: الكناش ٢/ ٤.

وذهب بعض النحاة أنه يبنى على الفتح والسكون فقط لا على الضم، وهذا رجحه ابن هشام في: أوضح المسالك إلا أنه أسقط البناء على الضم، وجعل الفتحة فيه مقدرة، قاموا: =

نحو: «ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا»، ويَكُونُ ظهورُ الفتحِ مُتَعَذِّرًا كَرَاهةَ تَوَالِي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكاتٍ فِيما هُو كالكلمةِ الوَاحدةِ، ويُقَدَّرُ فيه الفتحُ أيضًا إذا اتَّصلَ بِهِ واوُ الضَّميرِ نحو: «ضَرَبُوا»؛ لأنَّ الواوَ يُناسبُها ضَمُّ ما قبلَها، فضمَّةُ المناسبةِ تَمْنَعُ مِنْ ظهورِ الفتحِ، فيُقَالُ: مَبْنِيٌّ على فتحٍ مُقَدَّرٍ مَنَعَ مِنْ ظهورِهِ اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبة.

[والأمرُ[1] مجزومٌ[2] أبدًا].

يَعْنِي: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ الشَّبيهِ بالجزْمِ[3]، فإنْ كانَ مُعْتَلاً آخِرُهُ بالألفِ أو الواوِ أو الياءِ، يَكُونُ مَبْنِيًّا على حَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ، وهي: الألفُ أِو الواوُ أو الياءُ، نحو: «اخْشَ، وادعُ، وارمِ»، وإنْ كَانَ مُسْنَدًا إلى ألفِ الاثْنَيْنِ، أو واوِ الجماعةِ، أو ياءِ المؤنَّثةِ المخاطبةِ يُبْنَى على حَذْفِ النُّونِ،

فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.
ولكن يؤيد بعض النحاة أنه يبنى على الفتح في جميع الأحوال مطلقًا سواء اتصل به ضمير رفع متحرك أو اتصل به واو الجماعة أو لا، يبنى على الفتح مطلقاً.

(١) يطلق عليه كذلك صيغة الأمر، وهي التي يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، ولا يدل بصيغة الأمر ما يدل على الطلب مطلقًا، بل بهذه الصيغة المخصوصة، فخرج «ليفعل زيدٌ»؛ لأنه ليس للفاعل المخاطب، ويخرج «لتفعل كذا»؛ لأنه ليس بحذف حرف المضارعة . انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٠ وشرح الكافية لابن مالك ٢٢٤٦ وأصول النحو ٢/ ٤٦ وشرح الجمل لابن هشام ٢٨٩ والأنموذج ١٤٤.

(٢) نص الآجرومية من أن الأمر مجزوم هو مذهب الكوفة، فقد قالوا بإعرابه، وهو خلاف مذهب البصريين، الذين قالوا ببنائه، ولكن الشارح تجاهل ذلك المصطلح في شرحه.

(٣) الأمر يُبنى على ما يُجزَم به مضارع؛ لذا عبَّر عن ذلك بقوله «مجزوم»، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنه معرب مجزوم. الإنصاف في مسائل الخلاف ٤١٤ وهمع الهوامع ١/ ٤٦ والتبيين ١٧٦ وائتلاف النصرة ١٢٥ والمقتضب ٢/ ١٣١.

نحو: «اضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبِي»، والألفُ فاعلٌ، وكذا الواوُ والياءُ.

وإنْ كانَ مُسْنَدًا إلى نُونِ النّسْوةِ يُبْنَى على السُّكُونِ، نحو: «اضْرِبْنَ يا نسْوَةُ»، وإنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نونُ التَّوكيدِ يُبْنَى على الفتحِ، نحو: «اضْرِبَنْ»، بالنُّونِ الخفيفةِ، و«اضْرِبَنَّ» بالنُّونِ الثَّقِيلةِ.

[والمضارعُ مَا كَانَ في أَوَّلِهِ إحْدَى الزَّوَائِدِ[1] الأرْبَعِ[2]، يَجْمَعُها قولُكَ: أَنَيْتُ]، بِشَرْطِ[3] أنْ تكونَ الهمزةُ للمتكلِّمِ، نحو: «أَقُومُ»، والنُّونُ للمتكلِّمِ ومعَهُ غيرُهُ، أوِ المعظِّمِ نَفْسَهُ، نحو: «نَقُومُ»، والياءُ للغائب نحو: «يَقُومُ»، والتاء للمخاطبِ نحو: «تَقُومُ»، وللمؤنَّثةِ الغائبةِ نحو: «هِنْدٌ تَقُومُ»[4]؛ فَخَرَجَتِ الهمزةُ التي ليستْ للمتكلِّمِ، نحو: «أَكْرَمَ»، فإنَّهُ ماضٍ، والنُّونُ التي ليستْ للمتكلِّمِ ومعَهُ غيرُهُ أوِ المعظِّمِ نفسَهُ نحو: «نَرْجَسَ زيدٌ الدَّوَاءَ»، إذا جَعَلَ فِيهِ النَّرجس[5]، فإنَّهُ ماضٍ، والياءُ التي ليستْ للغائبِ، نحو: «يَرْنَأَ زيدٌ الشَّيْبَ»، إذا خَضَّبَهُ باليُرَنَّاءِ، فإنَّهُ ماضٍ، واليُرَنَّاءُ هي الحِنَّاءُ، وخرجَ بالتاءِ التي للمخاطبِ أوِ الغائبةِ تاءُ نحو: «تَعَلَّمَ زَيْدٌ المسألةَ»، فهو فِعْلٌ ماضٍ، فـ«أقوم، ونَقُومُ، ويَقُومُ، وتَقُومُ» أفعالٌ مضارِعَةٌ؛ لوجودِ حَرْفِ

---

(١) حروف المضارعة – وإن كانت زوائد- فقدصارت كأنها من أنفس الكلم، وليست كالسين وسوف، وإن كانوا شبهوها بحروف المضارعة. نتائج الفكر ٩٣.

(٢) وهو ما أشبه الاسم بأحد حروف «أنيت». الكناش ٢/ ٤.

(٣) التعبير بـ«أنيت» أنسب من تعبيرهم أحيانًا بـ«نأيت». وكشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب ٣٨.

(٤) يرى السهيلي أن الأصل في هذه الزوائد الياء؛ بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنث، وهو فعل جماعة النساء، دليل آخر، وهو أن أصل الزيادة لحروف المدِّ واللين، والواو لا تزاد أولاً كيلا تشبه واو العطف،

(٥) النَّرجس: نبت له رائحة طيبة.

الزِّيادةِ في أوَّلِهَا، أعْنِي الهمزةَ والنُّونَ والتَّاءَ والياء[1].

[وهو مرفوعٌ[2] أَبَدًا، حتى يدخلَ عليهِ ناصبٌ أو جازمٌ]، ورافِعُهُ تجرُّدُهُ مِنَ النَّاصِبِ والجازمِ[3]، وهو عاملٌ مَعْنويٌّ لا لَفْظِيٌّ، فإنْ دخلَ عَلَيْهِ عاملٌ ناصِبٌ فإنَّه يَنصِبُهُ، أو جازمٌ فإنَّهُ يجزِمُهُ[4].

[فالنَّواصِبُ عشرةٌ[5]]: أربعةٌ منها تَنْصِبُ بنفسِها، وستَّةٌ منها يكونُ النَّصْبُ معها بـ«أنْ»[6] مُضْمَرةً وجُوبًا أو جوازًا[7].

[وهي: أنْ، ولَنْ، وإِذَنْ، وكَيْ]؛ هذه الأربعةُ تَنْصِبُ بنفسِها[8]؛ مثال

---

(١) شريطة أن تدل على المتكلم أو الغائب أو المخاطب، كما بين المصنف.

(٢) ويُبْنَى إذا دخلت عليه نون النسوة؛ خلافًا لابن درستويه، أو نون التوكيد إن باشرته. جمع الجوامع ٧.

(٣) اختلف النحاة في رافع الفعل المضارع؛ فذهب البصريون إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ، وقيل ارتفع لتجرُّدِهِ من الناصب والجازم وذهب الكسائي إلى أنه ارتفع بالزوائد في أوله، وهي حروف المضارعة. الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٧ وشرح ابن عقيل ٤/ ٣ وشرح ابن يعيش ٧/ ١٢والكناش ٢/ ٨.

(٤) قيل : للمشابهة القوية مع الاسم أعرب من ثلاث جهات، والجزم فيه عوض عن الجرّ، ويختلف أن إعراب الفعل ليس بمعنى الفاعلية أو المفعولية الموجودة في الأسماء، ولكن دخلها الإعراب على وجه من الشبه اللفظي بالاسم. الكناش ٢/ ٧.

(٥) وقد زيدت عند بعضهم إلى أحد عشر، وهي: «أن، لن، إذن، كي، لام الجحود، أو، حتى، فاء السببية، واو المعية، لام التعليل، ثم الملحقة بواو المعية». والكناش ٢/ ٨ والنحو الوافي ٤/ ٢٧٨.

(٦) يعلل لإضمار «أنْ» دون غيرها من حروف النصب بأصالتها في النصب، وأنها أم الباب. الباب. الإنصاف ٤٦١، ٤٦٦، ٤٧٤ وقطر الندى ٦١.

(٧) كل حرف من حروف النصب يخلص زمن المضارع للمستقبل. النحو الوافي ٤/ ٢٧٨. ٢٧٨.

(٨) فهناك حروف يُنصب الفعل المضارع بعدها بتقدير «أنْ» وسوف يأتي الحديث عنها.

«أنْ»: «يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ»، فـ«يُعْجبني»: فِعْلٌ مضارعٌ، و«أَنْ»: حرف مصدريّ ونصب، والفعلُ المضارعُ منصوبٌ بها[1]؛ وسُمِّيَتْ «أَنْ» حرفًا مصدريًّا لأَنَّهَا تُسْبَكُ مَعَ ما بعدَهَا بمصدرٍ؛ إذِ التَّقْديرُ: يُعْجِبُني ضَرْبُكَ.

ومثال «لَنْ» قولُكَ: «لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، فـ«لَنْ»: حرفُ نَفْي ونصب[2] واستقبال؛ لأَنَّها تُصَيِّرُ معناه مستقبلاً.

ومثال «إِذَنْ» قولُكَ: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، في جوابِ مَنْ قال لكَ: «أَزُورُكَ غَدًا»، فـ«إِذَنْ»[3]: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ[4]، و«أُكْرِمَكَ»: فِعْلٌ مضارِعٌ مضارِعٌ منصوبٌ بـ«إِذَنْ»؛ وسُمِّيَتْ «حرفَ جوابٍ» لوقوعها في الجواب؛ و«جزاءٍ» لأَنَّ ما بعدها جزاءٌ لما قبلَها؛ و«نصبٍ» لأَنَّهَا تنصبُ الفعلَ المضارعَ، ولنصبِها شروطٌ[5] ....

(١) من العرب من لم يعمل «أنْ» الناصبة للفعل المضارع وإنْ وقعتْ بعد مالا يدل على يقين أو رجحان، فيرفع الفعل بعدها حملاً على «ما» المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يُقدَّرانِ بالمصدر، فتقول: «أريد أنْ تقومُ»، كما تقول: «عجبتُ مِمَّا تفعل». شرح ابن عقيل ٤/ ٥.

(٢) وهي تنصب مطلقًا، وتفيد الاستقبال المؤبد والتأكيد عند الزمخشري، مثل «لا» في النفي، إلا أن «لن» أكَّد. الكناش ٢/ ١٠ وقطر الندى ٥٨ وشرح الأشموني ٢/ ٢٧٦.

(٣) إذن» ففيها أيضًا قولان، الأول: لسيبويه، فقد ذهب إلى أنها مفردة كـ«لنْ»، والثاني للخليل ، فقد ذهب إلى أنها مركبة، وأصلها: «إذْ أَنْ»، وقد أُلْقِيَتْ حركة الهمزة على الذال وحذفت الهمزة، فصارت «إذنْ»، ومعناها في القولين جميعًا الجواب والجزاء. شرح المقدمة المحسبة ٢٣٢.

(٤) وهي حرف استقبال أيضًا؛ لأنها تقع في كلام يكون واقعًا في المستقبل. الكتاب ٣/ ٢ والكناش ٢/ ١٠ وأصول النحو ٢/ ١٤٨ – ١٤٩ والمقتصد ١٠٥٤.

(٥) من هذه الشروط:
الأول: أن تكون في صدر جملة الجواب فلا تتأخر.

=

تُطْلَبُ مِنَ المُطَوّلاتِ[١].

ومثال «كَيْ»[٢]: «جِئْتُ كَيْ أَقْرَأَ»، إذا كانتِ اللاَّمُ مُقَدَّرةً قبلَهَا[٣]؛ أي: لِكَيْ أَقْرَأَ، فتكونُ «كَيْ» مصدريَّةً بمعنى «أنْ»، و«أَقْرَأَ»: فِعْلٌ مضارعٌ منصوبٌ بِهَا، فإنْ كانتْ «كَيْ» بمعنى لامِ التَّعليلِ كان النَّصْبُ بـ«أَنْ» مُضْمرةً بعدها[٤].

[ولامُ كَيْ]: هذه وما بَعدَها ليستْ ناصبةً بنفسِهَا، بل النَّصْبُ بـ«أَنْ» مضمرةً جوازًا في «لام كَيْ»، ووجوبًا فيما بعدها[٥]؛ مثالُ «لامِ كَيْ»: «جِئْتُ

الثاني: أن يكون المضارع الواقع بعدها دالاً على الاستقبال.

الثالث: أن لا يفصل بينها و بين الفعل المضارع فاصل غير القسم أو النداء أو (لا) النافية.

انظر: الكناش٢/ ١٠ والأصول ٢/ ١٤٨ وابن يعيش ٧/ ١٧ وشرح ابن عقيل ٤/ ٦.

(١) منها على سبيل المثال: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الأشموني، وشروح الكافية، لابن الحاجب، والكناش في النحو والتصريف، وشروح ألفية ابن مالك والأشباه والنظائر في النحو وهمع الهوامع وشرح التسهيل والتذييل والتكميل وغيرها.

(٢) والنصب بها مطلقًا. الكناش ٢/ ١١ وأصول ابن السراج ٢/ ١٥٠ وشرح الجمل لابن هشام ٢٦٤ والإيضاح لابن الحاجب٢/ ١٤.

(٣) تجر «كي» ثلاثة: الأولى: «ما الاستفهامية»، فيقولون إذا سألوا عن علة الشيء: «كيمه؟»،الثانية: ما ذهب إليه الأخفش، وهي «ما» المصدرية وصلتها كقول الشاعر: يراد الفتى كيما يضر وينفع، أي: للضر والنفع، وقيل: "ما" كافة، الثالثة: «أنِ المصدرية» وصلتها؛ نحو: «جئت كي تكرمني» إذا قدرت «أن» بعدها. أوضح المسالك ٣/ ٨- ٩ .

(٤) «كي» تنصب المضارع عند الكوفيين وابن الحاجب، وذهب بعضهم إلى أن «كي» حرف جر فلا تدخل على الفعل إلا بتقدير «أنْ» بعدها، ورُدَّ بأنه لو كانت حرف جرٍّ لما جاز الجمع بينها وبين اللام في قولك: «قُمْتُ لِكَيْ تقومَ». انظر: الكناش٢/ ١٢ وشرح الأشموني ٣/ ١٨٢.

(٥) يريد بـ«ما بعدها»: لام الجحود، وهي ستأتي.

لأقرأَ»، فاللام حرفُ جرٍّ للتعليلِ، والفعلُ منصوبٌ بـ«أنْ» مضمرةً جوازًا بعدَها[1]؛ وإنما قِيلَ لها «لامُ كي» لإفادتِهَا التعليلَ مثل «كَيْ»؛ ولأنَّها قدْ تَدْخلُ على «كَيْ»، نحو: «جِئْتُ لِكَيْ أقْرَأَ».

[ولامُ الجُحُودِ]: أي النَّفْيِ، والنَّصْبُ بـ«أنْ» مضمرةً وجوبًا بعدها، وضابطُها أنْ يَسبقَها «كَانَ» المنفيَّةُ بـ«ما» أو «يَكُنْ» المنفيَّة بـ«لم»، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[2] و ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[3]، فـ«يُعَذِّبَ، ويَغْفِرَ» منصوبانِ بـ«أَنْ» مُضْمَرَةً وُجوبًا بعد لامِ الجُحُودِ.

[وحَتَّى]: سواء كانت بمعنى «إلى»؛ نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[4]، أو بمعنى لامِ التَّعْليلِ، نحوَ قولِكَ للكافرِ: «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجنَّةَ»[5]،

---

(١) إذا قيل: «جئتَ لتُكْرِمَنِي»، فالنصب بـ"أنْ" مضمرةً، وجوَّز أبو سعيد كون المضمر "كي"، والأول أولى؛ لأن «أنْ» أمكنُ في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوّز فيها بأن تعمل مضمرةً. انظر: شرح الأشموني ٣/ ١٨٦، ١٨٧.

(٢) سورة الأنفال: ٣٣.

(٣) سورة النساء: ١٣٧.

(٤) سورة طه: ٩١.

(٥) لـ«حتى» في النصب معنيان: الأول: تأخذ معنى «كي»، وهو إذا كان ما بعدها مسببًا لما لما قبلها، مثل: «قمتُ حتى تقومَ»؛ أي: كي تقومَ، و«صمتُ حتى يغفرَ الله لي»؛ أي: كي يغفر الله لي، والثاني: تأخذ معنى «إلى أنْ»، إذا لم يكن ما بعدها مسببًا لما قبلها، مثل: سِرْتُ حتى تطلعَ الشمس، بمعنى إلى أنْ تطلعَ الشمس، وهي ههنا ناصبة في المعنيين. ويأتي ما بعدها مرفوعًا، فتؤول بمعنيين أيضًا: الأول: أن يكون الفعل في تأويل الماضي أو في تأويل فعل الحال، فمثال الذي بمعنى الماضي قولك: سِرْتُ حتى أدخلُها، بالرفع، أي سرت فدخلتها، أو أدخلها الآن، وهي حرف من حروف الابتداء، وعلى هذا يقرءون: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ سورة البقرة: ٢١٤، بالرفع والنصب. شرح المقدمة المحسبة ٢٣٤ وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ٤٦٥- ٤٦٦ وشرح ابن عقيل ٤/ ١١ والكناش ٢/ ١١.

أَيْ: لِتَدْخُلَ، فـ«يَرْجِعَ، وتَدْخُلَ»: كُلٌّ مِنْهُما منصوبٌ[1] بـ«أَنْ» مُضْمَرةً وُجُوبًا بعدَ «حَتَّى»[2].

[والجوابُ بالفاءِ و الواوِ] ؛ يَعْنِي الفاءَ[3] والواوَ[4] الوَاقِعَتَيْنِ في الجوابِ، ولَيْسَتِ الفاءُ والواوُ ناصِبَتَيْنِ بأنفسِهِمَا، بَلِ النَّصْبُ بـ«أَنْ» مُضْمَرَةً وجوبًا بَعْدَهُما، والمرادُ مِنْ وُقُوعِهِمَا في الجوابِ وُقُوعُهما في المواضِعِ التِّسْعَةِ المشهُورَةِ:

الأول مِنْهَا الأمرُ: نحو: «أَقْبِلْ فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»، فـ«أُحْسِنَ» مَنصوبٌ بـ«أَنْ» مُضمرةً وُجُوبًا بَعْدَ الفاءِ الواقعةِ في جوابِ الأَمْرِ، وإِنْ قُلْتَ: «وأُحْسِنَ»، كانتِ الواوُ واوَ المعيةِ، فالنَّصْبُ بـ«أَنْ» مُضْمَرةً وجوبًا بعد واوِ المعيَّةِ الواقعةِ بعدَ الأمرِ[5].

---

(١) والإعراب هنا يكون «حتى» حرف جر، والفعل المضارع منصوب بـ«أنْ» المقدرة بعد حتى، والمصدر الموؤول مجرور بـ«حتى». الكتاب ٣/ ١٦ والكناش ٢/ ١١ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦ وأصول النحو ٢/ ١٥١ والمقتضب ٢/ ٣٨.

(٢) ويشترط في هذه الحال أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فإن كان حالاً أو مُؤوَّلاً بالحالِ وجب رفعُهُ. شرح ابن عقيل٤/ ١٠.

(٣) تنصب الفاء بشرطين: أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها، وأن يكون ما قبلها أحد الأمور الستة، وهي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتنمي والعرض، وصيغة الإعراب: الفعل بعد الفاء في تأويل مصدر، وهو معطوف بالفاء، ويجب أن يجعل ما قبله في تقدير المصدر أيضًا؛ لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل. الكتاب ٣/ ٢٨ والكناش ٢/ ١٤ وأصول النحو ٢/ ١٥٣.

(٤) ويشترط أن يقصد بالواو المصاحبة، وأن يكون أحد الأمور الستة المذكورة في الفاء. الكتاب ٣/ ٤١ وشرح ابن عقيل٤/ ١٤ وأصول النحو ٢/ ١٥٤- ١٥٥ ودقائق التصريف ٣٨ والكناش ٢/ ١٦.

(٥) يشترط كون الطلب محضًا بأن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعلٍ، ولا بلفظ الخبر، فإن =

الثاني: النهي: نحو: «لا تَضْرِبْ زيدًا فَيَغْضَبَ»، أو: «ويَغْضَبَ»، فـ«يَغْضَبَ»: فِعْلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ«أَنْ» مُضْمرةً وجُوبًا بعدَ الفاءِ أو الواوِ الواقِعَتَيْنِ بعد النَّهْي.

الثالث: الدُّعَاءُ، نحو: «رَبِّ وَفِّقْنِي فَأَعْمَلَ صالحًا» ، أو «وأَعْمَلَ صالحًا»، فـ«أَعْمَلَ» منصوبٌ بـ«أَنْ» مُضْمرةً وُجُوبًا بعدَ الفاءِ أو الواو الواقِعَتَيْنِ بعد الدعاء. والفَرْقُ بينَ الدُّعاءِ والأمْرِ أنَّ الأمرَ طَلَبٌ مِنَ الأعْلى إلى الأدْنَى، والدُّعاءُ طَلَبٌ مِنَ الأدْنَى إلى الأعْلَى.

الرَّابع: الاستفهامُ، نحو: «هَلْ زَيْدٌ في الدَّارِ فَأَذْهَبَ إليهِ»، أو «وأذهبَ إليه»، فـ«أَذْهَبَ» منصوبٌ بـ«أَنْ» مُضْمرةً وُجُوبًا بعدَ الفاءِ أوِ الواوِ الواقِعَتَيْنِ بعدَ الاسْتِفْهَامِ.

الخامس: العَرْضُ، نحو: «أَلا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا»، أو «وتُصِيبَ خَيْرًا»، فـ«تُصِيبَ» منصوبٌ بـ«أَنْ» مُضْمرةً وُجُوبًا بعدَ الفاءِ أوِ الواوِ الواقِعَتَيْنِ بعدَ العَرْضِ.

السادس: التَّحْضِيض، نحو: ألا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَشْكُرَكَ»، أو «ويَشْكُرَكَ»، فـ«يَشْكُرَ» منصوبٌ بـ«أَنْ» مُضْمرةً وُجُوبًا بعدَ الفاءِ أوِ الواوِ الواقِعَتَيْنِ بعدَ التَّحْضِيضِ.

والفرقُ بينَ العَرْضِ والتَّحْضِيضِ أنَّ العَرْضَ هو الطَّلَبُ بِرِفْقٍ ولِينٍ، والتَّحْضِيضُ هو الطَّلَبُ بِحَثٍّ وإِزْعَاجٍ.

كان مدلولاً عليه بأحد هذين الأمرين وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: «صَهْ فأُحْسِنُ إليكَ»، و«حَسْبُكَ الحديثُ فينامُ الناسُ». شرح ابن عقيل ٤/ ١٤.

السَّابِع: التَّمَنِّي، نحو: «لَيْتَ لي مالاً فَأَحُجَّ مِنْهُ»، أو «وأَحُجَّ مِنْهُ»، فـ«أَحُجَّ» مَنصوبٌ بـ«أَنْ» مُضمرةً وُجُوبًا بعد الفاءِ أوِ الواوِ الواقِعَتَيْنِ بعدَ التَّمَنِّي.

الثَّامِنُ: التَّرَجِّي، نحو: «لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ فَيَفْهَمَني»، أو «وَيَفْهَمَني»، فـ«يَفْهَمَ» مَنْصوبٌ بـ«أَنْ» مُضمرةً وُجُوبًا بعدَ الفاءِ أو الواو الواقِعَتَيْنِ بعدَ التَّرَجِّي [1].

التاسع: النَّفْي، نحو: «ما تَأْتِينا فَتُحَدِّثَنَا أو وَتُحَدِّثَنا»، فـ«تُحَدِّثَنا» منصوبٌ بـ«أَنْ» مُضْمرةً وُجُوبًا بعدَ الفاءِ أوِ الواوِ الواقِعَتَيْنِ بعدَ النَّفْي [2].

[وأو]: يَعْنِي أَنَّ مِنَ النَّواصِبِ للفعلِ المضارعِ «أَوْ» [3]، لكنْ بـ«أَنْ» مُضمرةً وُجُوبًا بعدَهَا، نحو: «لأَقْتُلَنَّ الكافِرَ أو يُسْلِمَ»؛ أَيْ: إلاَّ أنْ يُسْلِمَ، فـ«يُسْلِمَ» منصوبٌ بـ«أَنْ» مُضْمرةً وُجُوبًا بعدَ«أو» التي بمعنى «إلاَّ»، وقد تكونُ بمعنى «إلى» [4]، نحو: «لألْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَني حَقِّي»؛ أي: إلى أَنْ تَقْضِيَني حَقِّي، فـ«تَقْضِيَ» فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ«أَنْ» مضمرةً وُجُوبًا بعدَ «أَو» التي بمعنى «إلى».

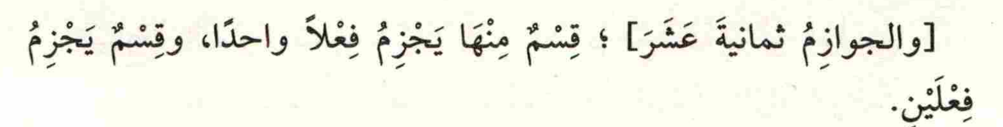
---

(١) هذا مذهب الكوفيين، فقد أجازوا أن يعامل الرجاء معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء ومنه رواية حفص عن عاصم: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [سورة غافر: ٣٦- ٣٧] ، فنصب «أطَّلعَ». شرح ابن عقيل ٤/ ٢٠.

(٢) يشترط أن يكون النفي محضًا؛ أي: خالصًا من معنى الإثبات فإن لم يكن خالصا منه وجب رفعه، نحو قولنا: «ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا». شرح ابن عقيل ٤/ ١٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٤٦ والكناش ٢/ ١٨ والرضي على الكافية ٢/ ٢٤٩ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١.

(٤) تقدر بـ«حتى» أو «إلى» إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيئًا فشيئًا، وتُقدَّر بـ«إلاَّ» إن لم يكن كذلك. شرح ابن عقيل٤/ ٨.



[والجوازِمُ ثمانيةَ عَشَرَ] ؛ قِسْمٌ مِنْهَا يَجْزِمُ فِعْلاً واحدًا، وقِسْمٌ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ.

وبَدَأَ بالقِسْمِ الأوَّلِ فَقَالَ: [وهي: لم]، نحو: «لم يَضْرِبْ زيدٌ»، فـ«لم» حرفُ نَفْيٍ وجَزْمٍ وقَلْبٍ، و«يَضْرِبْ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لم»، و«زَيْدٌ»: فاعلٌ؛ وسُمِّيَتْ «حرفَ نَفْيٍ»: لأنَّها تَنْفِي الفِعْلَ المضارعَ، و«جَزْمٍ»: لأنَّها تَجْزِمُهُ، و«قَلْبٍ»: لأنَّها تَقْلِبُ معناهُ وتُصَيِّرُهُ مَاضِيًا[1].

[ولَمَّا]: وهي بمعنى «لَمْ»[2]، حَرْفُ نَفْيٍ وجَزْمٍ وقَلْبٍ[3]، نحو ﴿ لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾[4]، فـ«يَذُوقُوا»: فِعْلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لمّا»، وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، والواو فاعلٌ.

[وأَلَمْ] هي «لَمْ»، إلاَّ أنَّها اقْتَرَنَتْ بهمزةِ الاستفهامِ، نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾[5]؛ فالهمزةُ للاستفهامِ التَّقْرِيرِيِّ[6]، و«لَمْ»: حَرْفُ نَفْيٍ وجَزْمٍ

---

(١) «لم ولمَّا»: تفيدان نفي الماضي، وقد أثَّرتا في الصيغة، فقد نسب إلى سيبويه أنهما دخلتا على الماضي فيظل معناهما المضي، ولكن لفظهما يصير مضارعا، قال به الجزولي؛وذهب المبرد إلى أنهما دخلتا على المضارع فقلبتا معناه إلى المضي دون لفظه. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٢٨ والمقدمة الجزولية ٣٤ والكناش ٢/ ٢٠.

(٢)ولكن «لما» أكَّد في قلب المضارع إلى الماضي، وتفيد دوام الانتفاء إلى حين الإخبار. انظر: الكناش ٢/ ٢٠ وأوضح المسالك ٤/ ٢٠١ وابن يعيش ٧/ ٤٠.

(٣) «لمَّا» النافية عند الأكثرين مركبة من «لم، وما»، وعند بعضهم هي بسيطة. المساعد على شرح التسهيل ٣/ ١٢٧.

(٤) سورة ص: ٨.

(٥) سورة الشرح: ١.

(٦)) يقول الشوكاني: والاستفهام إذا دخل على النفي قرّره، فصار المعنى: قد شرحنا لك صدرك. فتح القدير: تفسير سورة الشرح.

وقَلْبٍ، و«نَشْرَحْ»[1]: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بـ«لَمْ».

[وألمّا]: هي «لـمَّا»، إلا أنَّها اقْتَرَنَتْ بهمزةِ الاستفهامِ، نحو: «أَلَمَّا أُحْسِنْ إِلَيْكَ»؛ فالهمزةُ للاستفهامِ التَّقْرِيرِيِّ، و«لَمَّا»: حرفُ نَفْيٍ وجَزْمٍ وقَلْبٍ، و«أُحْسِنْ»: فِعْلٌ مُضارِعٌ مجزومٌ بـ«لمّا».

[ولامُ الأمْرِ]: نحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾[2]؛ فاللامُ لامُ الأمْرِ[3]، و«يُنْفِقْ»: فِعْلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامِ الأمْرِ، و«ذُو»: فاعلٌ مرفوعٌ بالواوِ؛ لأنَّهُ مِنَ الأسماءِ الخمسةِ، و«سَعَةٍ»: مضافٌ إليهِ مجرورٌ بالكسرةِ الظَّاهِرةِ.

[والدُّعاءُ]: لامُ الدُّعاءِ هي لامُ الأمْرِ، إلا أنَّها مِنَ الأدْنَى إلى الأعْلَى، فتُسَمَّى لامَ الدُّعاءِ تَأَدُّبًا، نحو: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[4]؛ فاللاَّمُ لامُ الدُّعَاءِ، و«يَقْضِ»: فِعْلٌ مضارعٌ مجزومٌ بلامِ الدُّعاءِ، وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ حَرْفِ العِلَّةِ، وهي الياءُ، والكسرةُ قبلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا.

[و(لا) في النَّهْي]: نحو: «لا تخَفْ»، فـ«لا»: ناهِيةٌ، و«تَخَفْ»: فِعْلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ.

[والدعاء] : «لا» الدُّعائيَّةُ: هي «لا» النَّاهيَّةُ، إلاَّ أنَّها مِنَ الأدْنَى إلى الأعْلى، نحو: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾[5]، فـ«تُؤَاخِذْ»: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ

---

(١) وعن الزمخشري عن أبي جعفر المنصور أنه قرأ: «ألم نشرح لك» بفتح الحاء. وقالوا: لعله بين الحاء وأشبعها في مخرجها، فظنّ السامع أنه فتحها. انظر: الكشاف: تفسير سورة الشرح الآية ١.

(٢) سورة الطلاق: ٧.

(٣) وهي مكسورة، وفيها لغة بالفتح. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٢١.

(٤) سورة الزخرف: ٧٧.

(٥) سورة البقرة: ٢٨٦.

بـ«لا» الدُّعائيَّةِ.

إلى هُنا انتهى الكلامُ علَى ما يَجْزِمُ فِعْلاً واحدًا، ثُمَّ أَخَذَ يتكلَّمُ علَى ما يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ فقَال:

[وإِنْ]: وهي[1] حَرْفٌ يجزمُ فِعْلَيْنِ[2]: الأوَّلُ: فِعلُ الشَّرْطِ. والثَّاني: جَوابُهُ وجَزَاؤه، نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو»، فـ«يَقُمْ» الأولُ مجزومٌ بـ«إِنْ» على أَنَّهُ فِعْلُ الشَّرْطِ، والثاني مجزومٌ بها أيضًا على أَنَّهُ جوابُ الشَّرْطِ وجَزَاؤُهُ.

[وَمَا][3]: نحو: «مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ»، فـ«ما»[4] اسمُ شَرْطٍ جَازِم يجزِمُ فِعْلَيْنِ؛ الأولُ فِعْلُ الشَّرْطِ، والثَّاني جوابُ الشَّرْطِ وجَزَاؤُه، فـ«تَفْعَلْ» الأولُ مجزومٌ بها على أنَّه فِعلُ الشَّرْطِ، والثاني أيضًا مجزومٌ بها على أنَّه جوابُ الشَّرْطِ وجزاؤه.

[ومَنْ][5]: نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ»، فـ«من» اسمُ شَرْطٍ جازمٌ يجزمُ فِعْلَيْنِ، فـ«يَقُمْ» الأولُ مجزومٌ بها على أنه فعلُ الشرطِ، والثاني أيضًا مجزومٌ بها على أنه جوابُ الشَّرْطِ وجزاؤهُ.

[ومَهْمَا][6]: نحو: «مَهْمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ»، فـ«مَهْمَا» اسمُ[7] شرطٍ جازم،

---

(١) وهي تقتضي الربط من غير إشعار بزمن ولا شخص ولا مكان ولا حال. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٣.

(٢) وهي كلم المجازاة، تدخل على الفعلين؛ لتدلَّ أن الأول سبب للثاني. المقتضب ٢/ ٣٥ وأصول النحو ٢/ ١٥٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٨ والكناش ٢/ ٢٠.

(٣) الآجرومية ٢٠١.

(٤) وهي لتعميم من يعقل وغيره، أو تعميم من لا يعقل. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٣.

(٥) الآجرومية ٢٠١ .

(٦) الآجرومية ٢٠١ .

(٧) «مهما» اسم عند الأكثرين، وقال السهيلي: إن عاد عليها الضمير، فاسم نحو: «مهما تأتنا =

و«تَفْعَلْ» الأول مجزومٌ بها[1] على أنَّهُ فِعْلُ الشَّرْطِ، والثاني كذلك على أنه جوابُ الشَّرطِ وجزاؤه.

[وإِذْمَا][2]: هي[3]: حرفٌ مثل «إِنْ»، نحو: «إِذْمَا يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو»، وإعرابُه كإعرابِ مثال «إِنْ»، وقد تقدَّم.

[وأيٌّ][4]: نحو: «أيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، فـ«أيًّا»[5] اسمُ شرطٍ جازم، وما بعدَهُ مجزومٌ بِهِ على أنَّهُ شرطُهُ وجَوَابُهُ وجَزَاؤهُ.

[ومَتَى][6]: نحو: «مَتَى تَأْكُلْ آكُلْ»، فـ«مَتَى»[7] اسمُ شرطٍ جازم، وما بعدَهُ شَرْطُهُ وجَوَابُهُ وجزاؤه.

[وأَيَّانَ][8]: نحو: «أَيَّانَ مَا تَعْدِلْ أَعْدِلْ»، فـ«أَيَّانَ» اسمُ شَرْطٍ جازم، و«مَا» زائدةٌ، وما بعدَهُ شَرْطُهُ وجوابُهُ وجزاؤهُ.

[وأَيْنَ][9]: نحو: «أَيْنَمَا تَنْزِلْ أَنْزِلْ»، فـ«أَيْنَ» اسمُ شَرْطٍ جازم، و«مَا»

تأتنا به»، وإلا، فحرف. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٦.

(١) وهي مثل ما، وقيل: هي أعم منها. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٣.

(٢) الآجرومية ٢٠١.

(٣) قال بعض النحويين، : ليست إذما من أدوات الشرط، وإنما ورد الجزم بها في الشعر كإذا. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٤٠.

(٤) الآجرومية ٢٠١.

(٥) هي عامة في ذوي العلم وغيرهم. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٣.

(٦) الآجرومية ٢٠١.

(٧) لا تستعمل «متى، وأيَّان» لغير الظرفية، وهما لتعميم الأوقات، وقيل: تستعمل «أيَّانَ» في أوقات الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٣.

(٨) الآجرومية ٢٠١.

(٩) الآجرومية ٢٠١.

زائدةٌ، وما بعدَهُ شَرْطُهُ وجَوَابُهُ وجزاؤهُ.

[وأَنَّى][1]: نحو: «أَنَّى تَسْتَقِمْ تَرْبَحْ»، فـ«أَنَّى» اسمُ[2] شَرْطٍ جازم، وما بَعْدَهُ شَرْطُهُ وجَوابُهُ وجَزَاؤهُ.

[وحَيْثُمَا][3]: نحو: «حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحًا»، فـ«حَيْثُما» اسمُ شَرْطٍ جازم، و«تَسْتَقِمْ» فِعْلُ الشَّرْطِ، و«يُقَدِّرْ» جَوابُهُ وجَزَاؤهُ.

[وكَيْفَمَا][4]: الجَزْمُ بها قَالَهُ الكُوفِيُّونَ، ومَنَعَهُ البَصْرِيُّونَ، مِثَالُهُ: «كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، فـ«كَيْفَمَا» اسمُ شَرْطٍ جازم، وما بعدَهُ شَرْطُهُ وجَوَابُهُ وجزاؤهُ.

[وإِذَا في الشِّعْرِ خَاصَّةً][5]: هذا زَائدٌ على الثَّمَانِيَةَ عَشَرَ، وسُمِعَ الجَزْمُ بـ«إذا» في الشِّعْرِ، لا في النَّثْرِ، ومِمَّا سُمِعَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

.... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ[6]

---

(١) الآجرومية ٢٠١ .

(٢) عدها بعض النحاة من الظروف إذا كانت شرطاً بمعنى أين، وقال بعضهم: هي لتعميم الأحوال ، وتكون «أنى» أيضًا للاستفهام؛ وذهب بعضهم أنها بمعنى متى وأين وكيف؛ فقد قيل في قوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٣] إنه: بمعنى« كيف»، وقيل: بمعنى متى؛ وقال بعض المغاربة: وتقول: أنى زيد؟ تريد: كيف زيد؟. المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٣٤.

(٣) الآجرومية ٢٠١ .

(٤) الآجرومية ٢٠١ .

(٥) الآجرومية ٢٠١ .

(٦) عجز بيت من الكامل، لعبد القيس بن خفاف، في المفضليات ٣٨٥ والأصمعيات ٢٣٠ ٢٣٠ والخزانة ٢/ ١٧٦ وفي اللسان مادة«كرب» وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٤. وصدره: استغن ما أغناك ربك بالغنى.

فـ«تُصِبْ» فِعْلُ الشَّرْطِ، وجملة «تَحَمَّلْ» جَوَابُهُ، فالفاءُ رابِطَةٌ للجوابِ، و«تحَمَّلِ» فِعْلُ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ على سُكُونٍ مُقَدَّرٍ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتغالُ المَحَلِّ بِحَركةِ الرَّوِيِّ.

بَـابُ مَرْفُوعَـاتِ الأَسْمَاءِ

[المرْفُوعاتُ سَبْعَةٌ: وهي الفاعلُ][(١)]: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ والفَتَى والقَاضِي، وغلامي». [والمفعولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ]: نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ، ويُضْرَبُ عَمْرٌو».[والمُبْتَدَأُ ، وخَبَرُهُ]: نحو: «زَيْدٌ والفَتَى والقَاضِي وغُلامِي قائمونَ». [واسْمُ كَانَ وأَخَوَاتِها]: نحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائمًا». [وخَبَرُ إنَّ وأَخَواتِهَا]: نحو: «إنَّ زَيْدًا قَائمٌ». [والتَّابِعُ للمَرْفُوعِ، وهو أربعةُ أَشْياءَ: النَّعْتُ]: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ الفاضِلُ». [والعَطْفُ]: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو». [والتَّوْكِيدُ]: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ». [والبدَلُ]: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ».

وهذِهِ كُلُّها مَذْكُورةٌ هُنَا إجْمَالاً على سبيلِ التّعْدادِ، وسَيُذْكَرُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهَا في بابٍ مُفَصَّلَةً، واللهُ سبحانَهُ وتَعالى أَعْلَمُ.

*****

(١) الآجرومية.

بَابُ الفَاعِلِ

[الفاعِلُ[1]: هو الاسْمُ[2] المرْفُوعُ[3] المذْكُورُ قَبْلَهُ[4] فِعْلُهُ[5]: نحو: «قَامَ زَيْدٌ، ويَقُومُ عَمْرٌو». [وهُو على قِسْمَيْنِ: ظاهِرٌ]: وهو ما دَلَّ على مُسَمَّاهُ بلا قَيْدٍ، كـ«زَيْد ورَجُل»، [ومُضْمَرٌ]: وهو ما دَلَّ على مُتَكَلِّمٍ، أو مُخَاطَبٍ، أو غَائِبٍ[6]، كـ«أَنَا، وأَنْتَ، وهو». [فالظَّاهِرُ نحو: قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ]، فـ«قَامَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ على فَتْحٍ ظَاهِرٍ في آخِرِهِ، و«زَيْدٌ» فاعِلٌ مَرْفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ، [ويَقُومُ زَيْدٌ]؛ فـ«يَقُومُ» فِعْلٌ مضارِعٌ مَرْفُوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ والجازِمِ، و«زَيْدٌ» فاعلٌ مَرْفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ، [وقَامَ الزَّيْدانِ]؛ فـ«قَامَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«الزَّيْدَانِ» فاعِلٌ مَرْفُوعٌ بالألِفِ نِيَابةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لأَنَّهُ مُثَنًّى، [ويَقُومُ الزَّيْدَانِ]؛ فـ«يَقُومُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ،

---

(١) هناك أكثر من تعريف للفاعل، فهوعند ابن هشام (أوضح المسالك٢/ ٧٧): اسم أو ما في تأويله، أُسْنِد إليه فعل أو ما في تأويله، مقدم، أصلي المحل والصيغة، وهو عند الفاكهي (شرح كتاب حدود النحو ١٩٣): ما قدم الفعل التام أو شبهه عليه بالأصالة، وأسند إليه على جهة قيامه به، أو وقوعه منه. وانظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٦ – ١٥٧ والكناش ١/ ٦٥ والإيضاح ١/ ١٢٥.

(٢) إطلاق بعض النحاة «ما أسند إليه الفعل»، باستخدام «ما» التي تفيد العموم لما يصلح فاعلاً دون تقييد بالاسم، نحو «أعجبني أن ضربت زيدًا»، فـ«أنْ» مع الفعل فاعل، وهو بتأويل الاسم، وليس اسمًا صريحًا. الرضي على الكافية ١/ ٧٠ والكناش ١/ ٦٥.

(٣) وقد ينصب شذوذًا إذا فُهِم المعنى، فقد سُمع عن العرب: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ، برفع أولهما ونصب ثانيهما، وقد يُجَر لفظًا بإضافة المصدر. أوضح المسالك٢/ ١٠٧٨.

(٤) وجوَّز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله، وقد منعه البصريون. المقتضب ١/ ١٦، ٤/ ١٢٨ وأسرار العربية ٦٣ وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٨ وشرح الأشموني ١/ ٣٠٢.

(٥) يشترط أن يكون فعلا أو ما يشبهه، وأن يكون تامًّا؛ أي ليس من الأفعال الناقصة. النحو الوافي ٢/ ٦٣.

(٦) والمضمر قد يكون ظاهرًا أو مستترًا. النحو الوافي ٢/ ٦٩.

و«الزَّيْدَانِ» فاعِلٌ مرفوعٌ بالألفِ، [وقَامَ الزَّيْدُونَ]؛ فـ«قَامَ» فِعْلٌ مَاضٍ، و«الزَّيْدُونَ» فاعِلٌ مرفوعٌ بالواوِ نِيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأَنَّهُ جمعُ مُذكَّرٍ سالم، [ويَقُومُ الزَّيْدُونَ]؛ فـ«يَقُومُ» فِعْلٌ مضارعٌ، و«الزَّيْدونَ» فاعلُهُ، [وقَامَ الرِّجَالُ]؛ فـ«الرِّجالُ» جمعُ تكسيرٍ فاعلُ «قَامَ»، [ويَقُومُ الرِّجالُ]؛ فـ«الرِّجالُ» فاعلُ «يَقُومُ»، [وقامَتْ هِنْدٌ]؛ فـ«قَامَ» فِعْلٌ ماضٍ، والتَّاءُ عَلامَةُ التَّأْنِيثِ، و«هِنْدٌ» فاعِلُهُ، [وتَقُومُ هِنْدٌ]؛ فـ«تَقومُ» فِعْلٌ مضارعٌ، و«هِنْدٌ» فاعلُهُ، [وقامَتِ الهِنْدَانِ]؛ فـ«قامَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«الهِنْدانِ» فاعلُهُ، [وتَقُومُ الهِنْدانِ]؛ فـ«تَقُومُ» فعلٌ مضارعٌ، و«الهِنْدانِ» فاعلُهُ، [وقامَتِ الهِنْداتُ]؛ فـ«قامَ» فعلٌ ماضٍ، و«الهِنْداتُ» فاعلُهُ، وهو جمعُ مؤنثٍ سالم، [وتَقُومُ الهِنْداتُ]؛ فـ«تَقُومُ» فعلٌ مضارعٌ، و«الهِنْداتُ» فاعلُهُ، [وقامَتِ الهنودُ]؛ فـ«قامَ» فعلٌ ماضٍ، و«الهنُودُ» فاعلُهُ، وهو جمعُ «هِنْد» جمعُ تكْسيرٍ، [وتَقُومُ الهنُودُ]؛ فـ«تَقُومُ» فِعْلٌ مضارعٌ، و«الهنود» فاعلُهُ.

[وقَام أخُوكَ]؛ فـ«قَامَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«أَخُو» فاعلٌ مرفوعٌ بالواو؛ لأَنَّهُ مِنَ الأسماءِ الخمسةِ(١)، والكافُ مُضافٌ إليه.

[ويَقُومُ أَخُوكَ]؛ فـ«يَقُومُ» فعلٌ مضارعٌ، و«أَخُوكَ» فاعلُهُ.

[وقَامَ غُلامِي]؛ فـ«قَامَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«غُلامِي» فاعلُهُ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على ما قَبْلَ ياءِ المتكلِّمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِها اشْتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ، و«غُلام» مضافٌ، و«ياءُ» المتكلِّمِ مضافٌ إليهِ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحلِّ جرٍّ.

[ويَقُومُ غُلامِي]، فـ«يَقُومُ» فِعْلٌ مضارعٌ، و«غُلامِي» فاعلُهُ. [ومَا أَشْبَهَ ذلك]، وجُمْلَةُ ما ذَكَرَهُ عشرون مِثالاً؛ عَشَرَةً مع الماضِي، وعَشَرَةً مع

---

(١) وذلك على لغة الكمال أو التمام.

المضارعِ، وكلُّها معَ الظَّاهِرِ[(١)].

ولَمَّا قدَّمَ الكلامَ على الظَّاهرِ أخذَ يتكلَّمُ على المُضْمَرِ، وهو اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا، سَبْعَةٌ للحاضِرِ، وخَمْسَةٌ للغائبِ، فَقَالَ: [والمضْمَرُ نحو: قَوْلِكَ ضَرَبْتُ]، بفتحِ الضَّادِ وضَمِّ التَّاءِ للمُتَكلِّمِ، وإعرابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«التَّاء» ضميرُ المتكلِّمِ، فاعلٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رَفْعٍ.

[وضَرَبْنا] بفتحِ الضَّادِ وسُكونِ الباءِ للمعظِّمِ نفسَهُ، أو المتكلِّمِ ومعَهُ غَيْرُهُ، وإعرابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«نَا» فاعلُهُ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ رفعٍ.

[وضَرَبْتَ] بفتحِ الضَّادِ، و«التَّاءُ» للمُخاطَبِ، وإعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«التَّاءُ» ضميرُ المُخَاطَبِ، فاعِلٌ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ في مَحَلِّ رفعٍ.

[وضَرَبْتِ] بفتحِ الضَّادِ وكسرِ التَّاءِ للمخاطبةِ، وإعرابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، والتَّاءُ ضميرُ المؤنَّثةِ المخاطبةِ مَبْنِيٌّ على الكسرِ في محلِّ رَفْعٍ.

[وضَرَبْتُمَا] بفتحِ الضَّادِ وضمِّ التَّاءِ، للمُثَنَّى المذكَّرِ والمؤنَّثِ، وإعْرابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«التَّاءُ» ضميرُ المخاطَبَيْنِ فاعلٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رَفْعٍ، والميمُ حَرْفُ عِمادٍ، والأَلِفُ حَرْفٌ دَالٌّ على التَّثْنِيةِ.

[وضَرَبْتُم] بفتحِ الضَّادِ وضَمِّ «التَّاءِ» لجمعِ الذُّكورِ المخاطَبِينَ، وإعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ و«التَّاءُ» ضميرُ المخَاطَبِينَ فاعلٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رَفْعٍ، والميمُ عَلامةُ جَمْعِ الذُّكورِ.

---

(١) يحتاج الفعل إلى فاعل، وقد يُحذف وجوبًا أو جوازًا، لدواعٍ تقتضي الحذف.

[وضَرَبْتُنَّ] بفتحِ الضَّادِ وضَمِّ التَّاءِ لجمعِ الإناثِ المخاطَبَاتِ، وإعْرَابُهُ: «ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«التَّاءُ» فاعلٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رَفْعٍ، والنُّونُ عَلامَةُ جَمْعِ الإناثِ المخاطَبَاتِ .

وهذِهِ كُلُّها أَمْثلةُ الحاضِرِ، وأشارَ إلى أمثلةِ الغائبِ بقولِهِ: [وضَرَبَ] أي: مِنْ قولِكَ مثلاً: «زَيْدٌ ضَرَبَ»، وإعْرابُهُ: «زَيْدٌ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ، و«ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، والفاعِلُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ جوازًا، تَقْدِيرُهُ «هو»، يَعُودُ على «زَيْد»، والجملةُ مِنَ الفعلِ والفاعلِ في مَحَلِّ رَفْعِ خبرِ المبتدأ. [وضَرَبَتْ] بسكونِ التَّاءِ للغائبةِ، أي مِنْ قولِكَ: «هِنْدٌ ضَرَبَتْ»، وإعرابُهُ: «هِنْدٌ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ، و«ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«التَّاءُ» علامةُ التَّأْنيثِ، وفاعِلُهُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ جوازًا تَقْدِيرُهُ «هِيَ»، يَعُودُ على «هِنْد»، والجملةُ مِنَ الفعلِ والفاعلِ في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المبتدأ.

[وضَرَبَا] للمُثَنَّى الغائبِ المذكَّرِ مِنْ قَوْلِكَ مَثَلاً: «الزَّيْدانِ ضَرَبَا»، وإعْرابُهُ: «الزَّيْدَانِ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالألفِ نِيابةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لأنَّهُ مُثَنَّى، و«النُّونُ» عِوَضٌ عَنِ التَّنْوينِ في الاسْمِ المفرَدِ ، و«ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، والألفُ فاعلٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفعٍ، والجملةُ خَبَرُ المبتدأ.

وللمُثَنَّى الغائبِ المؤنَّثِ «ضَرَبَتَا»، تَقُولُ: «الهِنْدانِ ضَرَبَتَا»، وإعرابُهُ: «الهندانِ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالألفِ نيابةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لأَنَّهُ مُثَنَّى، و«ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ، والتَّاءُ علامةُ التَّأْنيثِ؛ وحُرِّكَتْ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وكانتِ الحركةُ فَتْحَةً؛ لمناسبةِ الألِفِ، و«الألِفُ» فاعِلٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، والجملةُ خبرُ المبتدأ.

[وضَرَبُوا] لجمعِ الذُّكُورِ الغَائِبِينَ، مِنْ قَوْلِكَ مَثَلاً: «الزَّيْدُونَ ضَرَبُوا»، وإعرابُهُ: «الزَّيْدُونَ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالواوِ نِيابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لأَنَّهُ جمعُ مُذَكَّرٍ

سالمٍ، والنُّونُ عِوَضٌ عَنِ التَّنْوينِ في الاسْمِ المفْرَدِ، و«ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على فَتْحٍ مُقَدَّرٍ[1] على آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغالُ المحلِّ بحركةِ المناسَبَةِ، و«الواوُ» فاعِلٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رَفْعٍ، والجملةُ خبرُ المبتدأ.

[وضَرَبْنَ] لجمعِ الإناثِ الغائباتِ، مِنْ قَوْلِكَ مَثَلاً: «الهِنْداتُ ضَرَبْنَ»، وإعرابُهُ: «الهِنْداتُ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«ضَرَبَ» فِعْلٌ ماضٍ[2]، و«النُّونُ» ضميرُ النّسْوَةِ فاعلٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، والجملةُ خبرُ المبتدأ.

❁❁❁❁❁

---

(١) ويعبر بعض النحاة في إعراب ذلك: مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك؛ للاختصار.

(٢) وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، أو مبني على الفتح المقدر منع من ظهورها اشتغال المحل.

بَابُ المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

ويُسَمَّى[1] نائبَ الفاعِلِ، [وهو: الاسمُ المرفوعُ الَّذِي لم يُذْكَرْ مَعَهُ فاعِلُهُ]، يَعْنِي[2]: أنَّ المفعولَ الّذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ المُسَمَّى أَيْضًا نائبَ الفاعلِ، هو المفعولُ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ فاعِلِهِ في جميعِ أحكامِهِ بعدَ حَذْفِ الفاعلِ؛ لِغَرَضٍ مِنَ الأغْراضِ[3]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[4]، الأصلُ: وخَلَقَ اللهُ الإنْسَانَ، برفعِ لَفْظِ الجلالةِ على الفَاعِلِيَّةِ، ونَصْبِ الإنْسَانِ على المفعوليَّةِ، فَحُذِفَ الفاعلُ، وهو لَفْظُ الجلالةِ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَبَقِيَ الفِعْلُ مُحْتَاجًا إلى ما يُسْنَدُ إلَيْهِ، فأُقِيمَ المفعولُ بِهِ مَقَامَ الفاعِلِ في الإسْنَادِ إلَيْهِ، فأُعْطِيَ جميعَ أحكامِ الفاعِلِ، فَصَارَ المفعولُ مَرْفُوعًا بعدَ أَنْ

---

(١) تعددت المصطلحات التي تطلق عليه، فهو نائب الفاعل، وهو الفاعل الذي لم يسم، وهو المفعول الذي لم يسم فاعله، ورافعه أحد عاملين: الفعل المبني للمجهول، أو اسم المفعول. الكناش ١/ ٧٠ والنحو الوافي ٢/ ٩٧.

(٢) الرضي على الكافية ١/ ٨٠ وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٤ وشرح الأشموني ١/ ٣٥٩ والكناش ١/ ٧٠

(٣) يُحذَف الفاعل ، ويبنى الفعل للمجهول لعدة أغراض منها:
الجهل به: نحو : «سُرِقَ المال».
العلم به : نحو قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ (سورة الأنبياء: ٣٧) .
الخوف منه أو الخوف عليه :نحو : «قُتِلَ الرجل».
حذف الفاعل لقصد إبهامه: نحو «أُهِينَ مُتَكَبِّرٌ».
تعظيم الفاعل أو تحقيره: نحو «نُظِّف الشارع».
إذا كان ذكره لا يفيد شيئاً: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُوا۟ فَٱنشُزُوا۟ ﴾ (سورة المجادلة: ١١).
شرح كتاب الحدود في النحو ١٩٤ والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٧ وأوضح المسالك ٢/ ١١٩.

(٤) سورة النساء: ٢٨.

كانَ مَنْصُوبًا، فَالْتَبَسَتْ صُورَتُهُ بصورةِ الفاعلِ، فاحْتِيجَ إلى تمييزِ أَحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ، بحيثُ إذا سُمِعَ لَفْظُ الفعلِ يُعْلَمُ أنّ ما بعدَهُ فاعلٌ أو نائبٌ عَنِ الفاعلِ، فَبَقِيَ الفعلُ مَعَ الفاعلِ على صُورَتِهِ الأصليَّةِ وغُيِّرَ مَعَ نائبِهِ.

ثم بيَّنَ كيفيةَ تَغْيِيرِ[1] الفعلِ[2] بقولِهِ: [فَإِنْ كانَ الفعلُ ماضِيًا[3] ضُمَ أَوَّلُهُ

(١) هناك تغييرات تطرأ على الماضي حال بنائه للمجهول، وهي:
إذا لم يكن مبدوءًا بهمزة وصل ولا تاء زائدة، ولا عينه ألفًا وليس مضعفًا، فإنه يُضم أوله ويكسر ما قبل آخره، وذلك نحو قولنا: ضُرب زيدٌ.
إذا كان أوله همزة وصل، فإنه يُضم الأول والثالث، ويُكسر ما قبل الآخر، وذلك نحو قولنا: استُخْرِجَ النفطُ.
إذا كان أوله تاء زائدة فإنه يضم أوله وثانيه ويكسر ما قبل آخره، نحو قولنا: تُسُلِّمت الجائزةُ.
إذا كانت عين الفعل ألفًا، فيجوز ثلاثة أوجه في هذه الحالة:
الأول: كسر ما قبل العين كسرًا خالصًا، فتُقْلَب الألف ياء، فيقال: قِيل وبِيع، في : قال وباع.
ومنه قول الراجز:

حِيكتْ على نِيرَيْنِ إذْ تحَاكُ
تَختَبِطُ الشَّـوْكَ ولا تُشاكُ

الثاني: ضمّ ما قبل العين، فتُقلب الألف واوًا، نحو قولنا: بُوع وقُولَ، في قال وباع.
ومنه قول رؤبة:

لَيْتَ وَهَلْ ينفَعُ شيئًا لَيْتُ
لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فاشتريتُ

الثالث: الإشمام، وهو الإتيان على الفاء بحركة بين الضمة والكسرة. ومنه قراة السبعة: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] بالإشمام في: «قِيلَ، غِيضَ».
أوضح المسالك ٢/ ١٣٤. وانظر ذلك في كتابنا: المختصر في النحو باب نائب الفاعل.

(٢) لا يُبنى المجهول إلا من الفعل المتعدي بنفسه، وقد يُبنى من اللازم، إن كان نائب الفاعل مصدرًا نحو: «سُهِر سَهَرٌ طويل»، أو ظرفًا مثل: «صِيمَ رمضانُ». جامع الدروس العربية ٤٥.

(٣) جامع الدروس العربية ٤٥.

وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ]، نحو: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾، وإعرابُهُ: «خُلِقَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُول، وهو بِمَعْنَى ما قَبْلَهُ، و«الإنْسَانُ» نائبُ الفاعلِ مَرْفُوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ، و«ضَعيفًا» حالٌ مِنَ «الإنسان».

[وإنْ كانَ] الفعلُ [مُضارِعًا[1] ضُمَّ أَوَّلُهُ، وفُتِحَ ما قَبْلَ آخِرِهِ]، نحو: «يُضرَبُ زيدٌ»، بِضَمِّ الأوَّلِ وفَتْحِ الرَّاءِ الَّتي قَبْلَ آخِرِهِ، وإعْرَابُهُ: «يُضْرَبُ» فِعْلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَبْنِيٌّ للمجهولِ، وهو بمعنَى ما قَبْلَهُ، و«زَيْدٌ» نائبُ الفاعِلِ مَرْفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ.

[وهُو على قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ ومُضْمَرٌ]، كَما تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ في الفاعِلِ.

[فالظَّاهِرُ نحو قَوْلِكَ: ضُرِبَ]- بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وكَسْرِ الرَّاءِ الَّتي قَبْلَ آخِرِهِ- [زيدٌ]، فإذا قُلْتَ[2]: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، تَقُولُ في إعْرابِهِ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و«زَيْدٌ» نائبُ الفاعِلِ مَرْفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ، [ويُضرَبُ]- بضَمِّ أوَّلِهِ وفَتْحِ الرَّاءِ الَّتي قَبْلَ آخِرِهِ- [زيدٌ]، فإذا قُلْتَ[3]: «يُضْرَبُ زَيْدٌ»، تَقُولُ في إعْرابِهِ: «يُضْرَبُ» فِعْلٌ مُضارِعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و«زَيْدٌ» نائبُ الفاعلِ مَرْفُوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، [وأُكْرِمَ عَمْرٌو] بضمِّ أوَّلِ الفِعْلِ وكَسْرِ ما قَبْلَ آخِرِهِ، وإعرابُهُ: «أُكْرِمَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ، و«عَمْرٌو» نائبُ الفاعلِ مَرْفوعٌ بالضمَّةِ الظَّاهرةِ، [ويُكْرَمُ عَمْرٌو] بضمِّ أوَّلِ الفِعْلِ وفَتْحِ الرَّاءِ الَّتي قَبْلَ آخِرِهِ، وإعرابُهُ: «يُكْرَمُ» فِعْلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ

(١) جامع الدروس العربية ٤٥.

(٢) أي بصيغة الماضي.

(٣) أي بصيغة المضارع.

لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و«عَمْرٌو» نائبُ الفاعلِ مَرْفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرَةِ.

[والمُضْمَرُ نحو قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ وضَمِّ التَّاءِ للمُتَكلِّمِ، وإعرابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ للمجهولِ، و«التَّاءُ» ضَمِيرُ المتكلِّمِ نائبُ الفاعلِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ رَفْعٍ، [وضُرِبْنَا] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ، للمُتكلِّمِ ومَعَهُ غَيْرُهُ أو المُعَظِّمِ نَفْسَهُ، وإعرابُهُ «ضُرِب» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، و«نَا» ضَمِيرٌ نائبٌ عَنِ الفاعلِ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، [وَضُرِبْتَ] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ وفَتْحِ التَّاءِ، للمُخاطَبِ المُذَكَّرِ، وإعرابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، و«التَّاءُ» ضَمِيرُ المُخَاطَبِ نائبُ الفاعلِ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، [وضُرِبْتِ] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ، و«التَّاءُ» للمُخَاطَبَةِ المؤنَّثةِ، وإعرابُهُ: «ضُرِب» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، و«التَّاءُ» ضَمِيرُ المُخَاطَبَةِ المُؤَنَّثَةِ نائبُ الفاعلِ مَبْنِيٌّ على الكَسْرِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، [وضُرِبْتُمَا] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ وضَمِّ التَّاءِ لِلْمُثَنَّى المُخَاطَبِ؛ مُذَكَّرًا أو مُؤَنَّثًا، وإعرابُهُ: «ضُرِب» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهولِ، و«التَّاءُ» ضَمِيرُ المُخَاطَبَيْنَ نائبُ الفاعلِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ رَفْعٍ، و«الميمُ» حَرْفُ عمادٍ، والألفُ حَرْفٌ دَالٌّ على التَّثْنِيةِ، [وضُرِبْتُمْ] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ وضَمِّ التَّاءِ لجمعِ الذُّكُورِ المُخَاطَبِينَ، وإعرابُهُ: «ضُرِب» فِعْلٌ ماضٍ مَبنيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، و«التَّاءُ» ضَميرُ المُخَاطَبِينَ الذُّكُورِ نائبُ الفاعلِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ رَفْعٍ، و«الميمُ» علامةُ الجمعِ، [وَضُرِبْتُنَّ] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ وضَمِّ التَّاءِ، ضَميرُ النِّسْوَةِ المُخَاطَبَاتِ، وإعرابُهُ: «ضُرِب» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، و«التَّاءُ» ضميرُ النِّسْوَةِ المُخَاطَبَاتِ نائبُ الفاعلِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ رَفْعٍ، و«النُّونُ» علامةُ جَمْعِ النِّسْوَةِ، والحاصلُ أَنَّ التَّاءَ

في الجَميعِ نائبُ الفاعلِ، وما اتَّصَلَ بِهِ حروفٌ دَالَّةٌ على المَعْنَى المُرَادِ مِنْ تَثْنِيةٍ، وجَمْعِ تَذْكِيرٍ وتَأْنيثٍ، [وضُرِبَ] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ وفَتْحِ الباءِ للمُذَكَّرِ الغائِبِ في نحو قَوْلِكَ: «زَيْدٌ ضُرِبَ»، وإعرابُهُ: «زَيْدٌ»[1] مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ، و«ضُرِبَ» فِعْلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيهِ جوازًا، تَقْديرُهُ «هو»، [وَضُرِبَتْ] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ وفَتْحِ الباءِ وسُكونِ التَّاءِ للغائبةِ المؤنَّثةِ في نحو قَوْلِكَ: «هِنْدٌ ضُرِبَتْ»، وإعرابُهُ: «هِنْدٌ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ، و«ضُرِبَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبنيٌّ للمجهولِ، و«التَّاءُ» علامةُ التَّأنيثِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ جوازًا تَقْدِيرُهُ «هِي»، [وضُرِبَا] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ، وبَعْدَ الباءِ أَلِفٌ لِلْمُثَنَّى الغائبِ المُذَكَّرِ في نحو قولكَ: «الزَّيْدانِ ضُرِبَا»، وإعرابُهُ: «الزَّيْدانِ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالألفِ، و«ضُرِبَ» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ للمجهولِ، و«الألفُ» نائبُ الفاعلِ مَبْنيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، وتَقولُ في مُثَنَّى الغائبِ المؤنَّثِ: «ضُرِبَتَا»، بزيادةِ تاءِ التَّأْنيثِ، [وَضُرِبواْ] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ، لِجمعِ الذُّكُورِ الغائبينَ، في نحو قولكَ: «الزَّيْدُونَ ضُرِبُوا»، وإعرابُهُ: «الزَّيْدونَ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالواوِ، و«ضُرِب» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ للمجهولِ مَبْنيٌّ على فَتْحٍ مُقَدَّرٍ مَنَعَ مِنْ ظُهورِهِ اشتغالُ المَحَلِّ بضَمَّةِ المناسبةِ، و«الواوُ» ضميرُ جمعِ الذُّكُورِ الغائبينَ في مَحَلِّ رَفْعٍ نائبِ فاعلٍ، [وَضُرِبْنَ] بضَمِّ الضَّادِ وكَسْرِ الرَّاءِ، لجمعِ النِّسْوةِ الغائباتِ في نحو قولكَ: «النِّسْوَةُ ضُرِبْنَ»، وإعرابُهُ: «النِّسْوَةُ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«ضُرِب» فِعْلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ لِلْمجهولِ، و«النُّونُ» ضَميرُ جمعِ النِّسْوَةِ نائبُ الفاعلِ مَبْنيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ رَفْعٍ[2].

---

(١) «زيد» مبتدأ على مذهب البصريين، خلافًا للكوفيين، فيجوزون تقديم مرفوع الفعل.

(٢) ذكر النحاة أفعالا وردت عن العرب أفعال ملازمة للبناء للمجهول، منها: هزل، زكم، =

باب المبتدأ والخبر

[المُبْتَدَأُ هو: الاسْمُ المرْفُوعُ العَارِي عَنِ العوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ]؛ يَعْنِي: أنَّ المبتدأَ[1] هو[2] الاسمُ المرفوعُ العَارِي ـ أي المجرَّد ـ عَنِ العواملِ[3] اللَّفْظِيَّةِ[4]، فَخَرَجَ بـ«الاسم»: الفعلُ والحرفُ، باعتبارِ معناهما، فكلٌّ مِنْهُما لا

دهش، شده ، شغف بكذا ، أُهرِع بمعنى أسرع، نتج، جن، سل، حم، امتقع لونه، زهي، فلج وحكم المضارع منها حكم الماضي .ولكن لا يعامل مضارعها معاملة الماضي إلا فيما ورد عن العرب، فهو مقصور على السماع. ومما سمع: يُهرع، يُعني، يُولع، يُستهتر به. أوضح المسالك ٢/ ١٣٨ ه ١.

(١) انظر: ترشيح العل ٨٠ وشرح الكافية الشافية ١/ ١٤٢ وأوضح المسالك ١/ ١٨٤ وارتشاف الضرب ١٠٧٩ والكناش ١/ ٧٢.

(٢) هناك تعريفات كثيرة أوردها النحاة للمبتدإ، فهو عند ابن هشام (أوضح المسالك١/ ١٨٦): اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفىً به، وعند الفاكهي (شرح كتاب الحدود في النحو ١٩٦): الاسم المجرد عن عامل لفظي، لفظا أو حكمًا، مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لما انفصل وأغنى، وعند الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك١/ ١٧٧): هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة: مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمستغنى به، وهو عند السيوطي (همع الهوامع ٢/ ٥): الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبرًا عنه، أو وصفًا سابقًا رافعًا لمنفصلٍ كافٍ.

(٣) هناك عدة تعريفات للعامل، فهو عند ابن بابشاذ (شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٢٤٤) ما عمل في غيره شيئًا من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، على حسب اختلاف العوامل، وهو عند الرضي(شرح الكافية ١/ ٧٢): ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، وهو عند الجرجاني (العوامل المائة: ٧٣) ما يوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص، سواء كان اسمًا أم فعلاً أم حرفًا، وهو عند الرماني (الحدود ٤) موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى، والعوامل عند الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف٤٢) ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بشيء.

(٤) العامل على نوعان: لفظي، ومعنوي، العامل اللفظى هو ما يكون للّسان فيه حظٌّ وهو =

يَقَعُ مبتدأً، وخَرَجَ بـ«المرفوع»: المنصوبُ والمجرورُ بغيرِ حرفٍ زائدٍ، فكلٌّ مِنْهُما لا يَقَعُ مبتدأً، وخَرَجَ بقولِهِ «العارِي عَنِ العواملِ اللَّفْظيَّةِ»: ما اقْترنَ بِهِ عاملٌ لَفْظِيٌّ(١)، كالفاعلِ ونائبِ الفاعلِ، فَلا يُسَمَّى كُلٌّ مِنْهُما مبتدأً.

[والخبرُ هو الاسْمُ المرفوعُ المُسْنَدُ إليْهِ]؛ يَعْنِي: أنَّ الخبرَ هو(٢) الاسْمُ المرفوعُ المُسْنَدُ إلى المبتدأ، [نحو قولِكَ: زَيْدٌ قائمٌ]، هذا تمثيلٌ للمبتدأ والخبرِ المُفْرَدَيْنِ، فـ«زَيْدٌ» اسْمٌ مرفوعٌ مُجَرَّدٌ عَنِ العواملِ اللَّفْظيَّةِ، فهو مبتدأٌ، ورافعُهُ الابتداءُ، وهو عامِلٌ مَعْنَوِيٌّ لا لَفْظِيٌّ، و«قائمٌ» اسْمٌ مرفوعٌ مُسْنَدٌ إلى المبتدأ، فهو خبرٌ عنهُ مرفوعٌ، ورافعُهُ المبتدأُ، [والزَّيْدانِ قائمانِ]، وهذا مثالٌ للمبتدأ والخبرِ المُثَنَّيَيْنِ، فـ«الزَّيْدانِ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نِيابةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لأَنَّهُ مُثَنًّى، و«قائمانِ» خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بِهِ وعلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأَنَّهُ مُثَنًّى، [والزَّيْدُونَ قائمونَ]، وهذا مثالٌ للمبتدأ والخبرِ المجمُوعَيْنِ جمعَ مُذكَّرٍ سالمًا، فـ«الزَّيْدُونَ» مبتدأٌ مرفوعٌ

سماعيٌّ وقياسيٌّ، السماعى هو الذى يتوقف إعماله على السماع ، والمعنوي مثل رافع المبتدأ والمضارع. شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٤.

(١) ذكر: «ما اقترن به عامل لفظي» احترازًا من العامل المعنوي؛ حيث إن الجاري عند النحويين البصريين أن عامل الرفع في المبتدأ معنوي، وهو الابتداء. الإنصاف ٤٠ والتبيين ٢٢٤ ، ٢٢٩ وائتلاف النصرة ٣٠ والمقتضب ٢/ ٤٩ وأصول النحو ١/ ٦٢ وشرح الأشموني ١/ ١٤٩ وأسرار العربية ٥٥، ٦٠.

(٢) وردت تعريفات كثيرة للخبر، منها ما ذكره الفاكهي (شرح كتاب الحدود في النحو ١٩٨): ما يحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، وعند ابن هشام (أوضح المسالك١/ ١٩٤): الخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور. وانظر: الكناش ١/ ٧٤ وشرح الأشموني ١/ ١٤٩.

بالواوِ، و«قائمونَ» خبرُهُ كذلكَ مرفوعٌ بالواوِ؛ لأنَّ كلاًّ مِنْهما جمعُ مُذَكَّرٍ سالمٌ[1].

[والمبتدأُ قِسْمانِ: ظَاهِرٌ ومُضْمَرٌ]، كَمَا تَقَدَّمَ أنَّ الفاعلَ ظاهِرٌ ومُضْمَرٌ، [فالظَّاهِرُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ]؛ يَعْنِي مِنْ قَوْلِهِ: «زَيْدٌ قائمٌ»، و«الزَّيْدَانِ قائمانِ»، و«الزَّيْدُونَ قائمونَ»، والظَّاهِرُ هو ما دَلَّ لفظه على مُسَمَّاهُ بِلا قَرِينةٍ، نحو: «زَيْدٌ»، فإنَّهُ يَدُلُّ على الذَّاتِ الموضوعِ لها بلا قَرِينةٍ، والمُضْمَرُ[2] ما دَلَّ على مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غائبٍ بقرينةِ التَّكَلُّمِ أو الخِطابِ أو الغَيْبَةِ[3]، نحو: «أنا وأَنْتَ وهُوَ». وهو يَنْقَسِمُ إلى: مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلٍ، فالمُتَّصِلُ هو ما يجبُ اتِّصالُهُ بعامِلِهِ، ولا يَقَعُ بَعْدَ «إلاَّ»[4] في الاخْتِيارِ، وتَقَدَّمَتْ أمْثِلَتُهُ في

---

(١) يورد المصنف هذه الأمثلة للتدريب العملي على مطابقة الخبر للمبتدإ، فإنه يشترط في الخبر أصلاً أن يطابق المبتدأ، إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، ويُسْتَثْنى من ذلك أن يكون المبتدأ مشتقًّا، وهو ما يسمى بالوصف، فإن معموله من فاعل أو نائب فاعل، يغني عن الخبر ويسدّ مسدّه، بشرط أن يكون مسبوقًا باستفهام أو نفي

(٢) خصص المصنف هذا الباب للمبتدإ والخبر، إلا أنه تناول فيه المضمر وأقسامه. والضمير أو المضمر تسمية البصريين، وسماه الكوفيون كناية ومكنيا. شرح الأشموني ١/ ٨٧.

(٣) المضمر والضمير، اسمان جامدان لما وضع لمتكلم كأنا، أو لمخاطب كأنت، أو لغائب كهو، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كقوما وقاما، وقوموا وقاموا، وقمن. أوضح المسالك١/ ٩٩ والتذييل والتكميل ٢/ ١٢٨ والنحو الوافي ١/ ٢١٧. والضمير هو اسم يُستعاض به للدلالة على اسم آخر،طلبًا للاختصار ومنع التكرار.

(٤) الضمير البارز المتصل هو: الذي لا يُبتَدأ به كالكاف في «أكرمك» ويقع في آخر الكلمة، فلا يُفتتح به النطق؛ لأنه لا يستقلّ بنفسه، عن عامله، ولا يقع بعد «إلا»، فلا يُقال: ما أكرمتُ إلاكَ، وقد جاء شذوذًا في الشعر:

وَمَا نُبَالِي إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَن لاَ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ

=

بابِ الفاعلِ، في قولِهِ: «ضَرَبْتُ»، و«ضَرَبْنا» إلى آخرِ ما تَقَدَّمَ؛ والمُنْفَصِلُ ما يُبْتَدَأُ بِهِ، ويَقَعُ بَعْدَ «إلاَّ» في الاخْتِيَارِ، وهو ما أَشَارَ إِلَيْهِ بقَوْلِهِ: [والمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وهي: أنا]، الدَّالُّ على المُتَكَلِّمِ[1]، في نحو قَوْلِكَ: «أنا قائمٌ»، فـ«أَنَا» ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلٌ مُبْتدَأٌ، مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رَفْعٍ، و«قَائمٌ» خبرُهُ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرةِ.

[ونَحْنُ] الدَّالُّ على المُتَكَلِّمِ ومَعَهُ غَيْرُهُ أو المُعَظِّمُ نَفْسَهُ في نحو قولِكَ: «نحنُ قائمونَ»، فـ«نحن» ضميرُ رفعٍ مُنْفَصِلٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ رفعِ مبتدأٍ، و«قائمونَ» خبرُهُ مرفوعٌ بالواوِ؛ لأَنَّهُ جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

[وأنتَ] - بفتحِ التَّاءِ - الدَّالُّ على المُخَاطَبِ في نحو قولِكَ: «أنْتَ قائمٌ»، فـ«أَنْ» ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعِ مبتدأٍ، و«التَّاء» حَرْفُ خِطابٍ[2]، و«قائمٌ» خبرُ المبتدأِ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ.

[وأنتِ] -بكسْرِ التَّاءِ- لِلْمُخاطَبَةِ المُؤنَّثَةِ في نحو قولِكَ: «أنتِ قائمةٌ»،

الخزانة ٥/ ٢٧٨ والخصائص ١/ ٣٠٧ والأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩ وشرح الأشموني ١/ ٦٩ وأوضح المسالك ١/ ٨٣ وابن عقيل ١/ ٨٩.

(١) يكتب الضمير «أنا» بإثبات ألف في آخره .وأكثر القبائل العربية يثبت هذه الألف أيضًا عند الوقف، ويحذفها عند وصل الكلام وفي درجه. ومنهم من يحذفها في الوقف أيضًا، ويأتي بهاء السكت الساكنة بدلا منها، فيقول عند الوقف: أنه. وقليل منهم يثبت الألف وصلًا ووقفًا، ففيها لغات متعددة، أقواها وأشهرها إثباتها في الكتابة دائمًا، وعند الوقف، وحذفها في وسط الكلام. النحو الوافي ١/ ٢١٧ هامش ٢.

(٢) هناك حرفان للخطاب: الأول: الكاف في نحو «ذلك، وذلكم»، والثاني: التاء في «أنت». الكناش ٢/ ١٣٣.

وكذا ذهب البصريون إلى أن الكاف في «أرأيتَك، وأرأيتكم» لا محلَّ لها من الإعراب، وذهب آخرون أنها في موضع نصب، وآخرون أنها في موضع رفع. المسائل العسكريَّات ٧٨ والتذييل والتكميل ٣/ ٢٠٠.

فـ«أَنْ»[1] ضميرُ رَفْعٍ مُنْفصِلٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعِ مبتدأٍ، و«التَّاءُ» حَرْفُ خِطَابٍ، و«قائمةٌ» خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ.

[وأَنْتُمَا] لِلْمُثَنَّى سَواءٌ كانَ ذَكَرًا أَوْ مُؤَنَّثًا، في نحو قولِكَ: «أَنْتُما قائمانِ»، فـ«أَنْ» ضميرُ رفعٍ مُنْفَصِلٌ، مُبتدَأٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعٍ، و«التَّاءُ» حَرْفُ خطابٍ، و«المِيمُ» حَرْفُ عِمَادٍ[2]، و«الألِفُ» حَرْفٌ دَالٌّ على التَّثْنِيةِ، و«قائمانِ» خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالألفِ؛ لأنَّهُ مُثَنًّى.

[وأَنْتُمْ] لجمعِ الذُّكُورِ المُخَاطَبِينَ في نحو قولِكَ: «أَنْتُمْ قائمونَ»، فـ«أَنْ» ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفصِلٌ مُبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رَفْعٍ، و«التَّاءُ» حَرْفُ خِطَابٍ، و«الميمُ» علامةُ الجمعِ[3]، و«قائمونَ» خبرُ المبتدإِ مرفوعٌ بالواوِ؛ لأَنَّهُ جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

[وأَنْتُنَّ] لجمعِ الإناثِ المخاطباتِ في قولِكَ: «أَنْتُنَّ قائماتٌ»، فـ«أَنْ» ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلٌ، مبتدأٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، و«التَّاءُ» حرفُ خِطَابٍ، و«النُّونُ» علامةُ جمعِ النّسْوَةِ[4]، و«قَائِمَاتٌ» خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ.

[وهو] للمفردِ الغائبِ في نحو قولكَ: «هُوَ قَائِمٌ»، فـ«هو» ضميرُ رَفْعٍ

---

(١) يقول أبو الفداء (الكناش ١/ ١٨١): «الهمزة والنون في: أنت، هي الاسم المضمر، والتاء علامة للخطاب، وكذلك الكاف في إياك للخطاب»، وانظر: جامع الدروس العربية ٩٥.

(٢) أو الميم والألف للتثنية، وسميت الميم حرف عماد، لاعتماد المتكلم والسامع عليها في التفرقة بين ضمير التثنية وضمير الواحد. جامع الدروس العربية ٩٥.

(٣) هو علامة جمع الذكور العقلاء. جامع الدروس العربية ٩٥.

(٤) جامع الدروس العربية ٩٥.

مُنْفصِلٌ مبتدأٌ مَبْنيٌّ على الفَتْحِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، و«قائمٌ» خبرُهُ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ.

[وهي] للمُفْرَدَةِ الغائبةِ في نحوِ قوْلِكَ: «هِيَ قائمةٌ»، فـ«هي» ضميرُ رَفْعٍ مُنْفصِلٌ مبتدأٌ مَبْنيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ رَفْعٍ، و«قائمةٌ» خبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ.

[وهُمَا] لِلْمُثَنَّى الغائبِ، سَواءٌ كانَ مُذَكَّرًا أو مُؤَنَّثًا، في نحو قولِكَ: «هُمَا قائمانِ»، فـ«هُمَا» ضميرُ رفعٍ مُنْفصِلٌ مبتدأٌ مَبْنيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ رفعٍ، و«قائمانِ» خبرُهُ مرفوعٌ بالألفِ؛ لأَنَّهُ مُثَنًّى.

[وهُمْ] لجمعِ الذُّكُورِ الغائبينَ في نحو قولكَ: «هُمْ قائمونَ»، فـ«هُمْ» ضميرُ رفعٍ مُنْفَصِلٌ مبتدأٌ مَبْنيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ رفعٍ، و«قائمونَ» خبرُهُ مرفوعٌ بالواوِ؛ لأَنَّهُ جمعُ مذكرٍ سالمٌ.

[وهُنَّ] لجمعِ الإناثِ الغائباتِ، في نحو قولكَ: «هُنَّ قائماتٌ»، فـ«هُنَّ» ضميرُ رفعٍ مُنْفصِلٌ مبتدأٌ مَبْنيٌّ على الفَتحِ في مَحَلِّ رفعٍ، و«قائماتٌ» خبرُهُ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ.

ثُمَّ إنَّ المُصنِّفَ -رَحِمَهُ اللهُ تعالى- مَثَّلَ لوقوعِ بَعْضِهَا مبتدأً بِقَوْلِهِ: [نحو قولكَ: أنا قائمٌ، ونحن قائمون]، وتَقَدَّمَ إعرابُ المِثالَيْنِ [وما أَشْبَهَ ذلك] مِنَ الأمثلةِ السَّابقةِ.

[والخبرُ قِسْمانِ: مُفْرَدٌ وغيرُ مُفْردٍ]، والمُرادُ بالمُفْرَدِ هُنا ما لَيْسَ جُمْلَةً ولا شِبْهَهَا، ولو كانَ مُثَنًّى أو مَجْمُوعًا، والمُرادُ بغيرِ المُفْرَدِ الجملةُ أو

شِبْهُهَا، والجملةُ[1]: الكلامُ المُرَكَّبُ مِنْ فِعْلٍ وفاعلٍ، نحو: «قامَ زَيْدٌ»، أو مِنْ مبتدأ وخبرٍ، نحو: «زَيْدٌ قائمٌ»، والمُرَكَّبُ مِنْ فِعْلٍ وفاعلٍ يُسَمَّى جملةً فِعْلِيَّةً، والمُرَكَّبُ مِنْ مبتدأ وخبرٍ يُسَمَّى جملةً اسميةً، وشِبْهُ الجملةِ الظَّرْفُ والجارُّ والمجرورُ كما سَيَذْكُرُهُ.

[فالمفردُ نحو: زَيْدٌ قائمٌ] فـ«زَيْدٌ» مبتدأٌ ، وخبرُهُ «قائمٌ»، [والزَّيْدَانِ قائمَانِ]، فـ«الزَّيْدانِ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالألفِ؛ لأَنَّهُ مُثَنًّى، و«قائمانِ» خبرُهُ مرفوعٌ بالألفِ أيضًا؛ لأَنَّهُ مُثَنًّى، [والزَّيْدُونَ قائمونَ]، فـ«الزَّيْدُونَ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالواوِ؛ لأَنَّهُ جمعُ مذكرٍ سالمٌ، و«قائمونَ» خبرُهُ مرفوعٌ أيضًا بالواوِ؛ لأَنَّهُ جمعُ مذكرٍ سالمٌ، فالخبرُ في هذِهِ الأمثلةِ مُفْرَدٌ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ جملةً ولا شِبْهَهَا.

[وغَيْرُ المُفْرَدِ أربعةُ أشياءَ]؛ لأنَّ شِبْهَ الجملةِ شَيْئَانِ: الظَّرْفُ والجارُّ والمجرورُ[2]، ....

---

(١) لفظ الجملة لم يُستخدم في النحو إلا في عصر متأخر نسبيًّا؛ فكان أول من استعمله مصطلحًا محددَ الدلالة محمد بن يزيد المبرد في كتابه المقتضب. مقومات الجملة العربية؛ للدكتور علي أبو المكارم ٢٠ . وانظر: المقتضب١/ ٨.

يقول المبرد (المقتضب١/ ٨): «هذا باب الفاعل، وهو رفع، وذلك قولك: قام عبدالله، وجلس زيد، وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يَحسُن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد».

(٢) بعض النحاة قدر ذهب إلى أن الخبر نوعان: مفرد وجملة، ولم يعتد بالنوع الثالث، وهو شبه الجملة، ورأى أنه إن قُدِّرَ متعلق الظرف والجار والمجرور فعلا وهو «استقر» فإنه جملة، وإن قُدِّر اسما وهو «مستقرّ»، فإنه مفرد؛ وإنما كان مفردًا لأن الظرف معمول لغيره. انظر: أوضح المسالك ١/ ١٩٤ وحاشية الصبان ١/ ٢٨٥ وهمع الهوامع ٢/ ١٠ والرضي على الكافية ١/ ٩٣.

وذهب ابن السراج وأبو علي إلى أن الظرف والجارّ والمجرور قسم برأسه. أصول ابن =

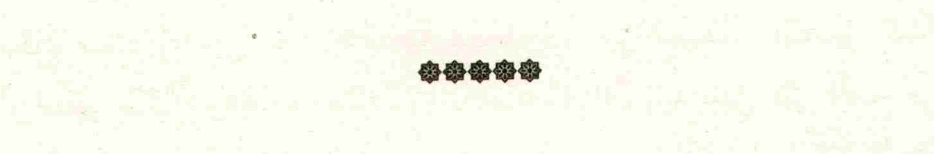
والجملةُ شَيْئَانِ[1]: الجملةُ الفِعْلِيَّةُ والجملةُ الاسْمِيَّةُ، وقَدْ أشارَ إلى بَيَانِ ذلك بقولِهِ: [الجارُّ والمجرورُ والظَّرْفُ]، فَكُلٌّ مِنْهُمَا يُسَمَّى شِبْهَ الجملةِ، [والفِعْلُ مَعَ فاعِلِه، والمبتدأُ مَعَ خَبَرِهِ]، فَكُلٌّ مِنْهُمَا يُسَمَّى جملةً، [نحو قولِكَ: زَيْدٌ في الدَّارِ]، هذا مِثَالٌ للخبرِ إذا كان جارًّا ومجرورًا، وإعرابُهُ: «زَيْدٌ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«في الدَّارِ» جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ تَقْدِيرُهُ «كائنٌ» أو «اسْتَقَرَّ»، [وزَيْدٌ عِنْدَكَ]، هذا مِثَالٌ للخبرِ إذا كانَ ظَرْفًا، وإعْرَابُهُ: «زَيْدٌ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«عِنْدَ» ظَرْفُ مكانٍ منصوبٌ على الظَّرْفِيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُ المبتدأ، والتَّقْديرُ: كائنٌ أو اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ، و«عِنْدَ» مُضافٌ و«الكَافُ» مُضافٌ إليهِ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ؛ وفي الحقيقةِ الخبرُ هو المُتَعَلِّقُ المحذوفُ، وإنما كان الجارُّ والمجرورُ والظَّرْفُ شَبِيهَيْنِ بالجملةِ؛ لأنَّهُ مَنْ قَدَّرَ المحذوفَ فِعْلاً نحو: «اسْتَقَرَّ» كانَ مِنْ قَبِيلِ الإخبارِ بالجملةِ، وإِنْ قَدَّرَهُ اسْمًا مُفْرَدًا، نحو«كائنٌ»، كانَ مِنْ قَبيلِ الإخبارِ بالمُفْرَدِ، فكأَنَّهُمَا أَخَذَا طَرَفًا مِنَ المُفْرَدِ، وطَرَفًا مِنَ الجملةِ؛ فَلِذَا كانَا شَبِيهَيْنِ بالجملةِ، وشَبِيهَيْنِ بالمُفْرَدِ، فَحُذِفَ ذلكَ في كلامِهِمْ مِنْ بابِ الاكْتِفَاءِ، مِثْل ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾[2]؛ أَيْ: والبَرْد. [وزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ]، هذا مِثَالٌ للخبرِ إذا كانَ جملةً فِعْلِيَّةً، وإعرابُهُ: «زَيْدٌ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«قَامَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«أَبُو» فاعلٌ مرفوعٌ بالواوِ؛ لأَنَّهُ مِنَ الأسماءِ الخمسةِ، و«أَبُو» مُضافٌ، و«الهاءُ» مُضافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ

السراج ١/ ٦٢- ٦٣ والارتشاف ٣/ ١١١٠.

(١) وهذا هو المشهور عند النحاة، وزاد الزمخشري الجملة الظرفية، وزاد ابن هشام الجملة الشرطية. شرح كتاب الحدود في النحو ٦٥.

(٢) سورة النحل: ٨١.

في محلِّ جرٍّ، والجملةُ مِنَ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرِ المبتدأ، [وزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ]، هذا مِثالٌ للخبرِ إذا كانَ جملةً اسْمِيَّةً، وإعرابُهُ: «زَيْدٌ» مبتدأٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، و«جَاريتُهُ» مبتدأٌ ثانٍ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظاهرةِ، و«جاريةٌ» مضافٌ، و«الهاءُ» مُضافٌ إليهِ مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ، و«ذاهبةٌ» خبرُ المبتدأ الثَّاني مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ، والرَّابطُ بَيْنَهُمَا «الهاءُ» مِنْ «جارِيتُهُ»، والله أعلم .



بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ

هذا البابُ مُنْعَقِدٌ للعواملِ الدَّاخلةِ(١) على المبتدأ والخبرِ، فَتُغَيِّرُهُمَا وتَنْسَخُ حُكْمَهُمَا السَّابِقَ؛ ولهذا تُسَمَّى بالنَّواسخِ(٢)، [وهي كان وأخواتها]، نحو: «كانَ زيدٌ قائمًا»(٣). [وإنَّ وأخواتُها]، نحو: «إنَّ زَيْدًا قائمٌ»، [وظَنَّ وأخواتُهَا]، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا».

[فأمَّا كانَ(٤) وأخواتُها فإنَّها تَرْفَعُ الاسْمَ] الذي كان مبتدأً، ويُسَمَّى بعدَ دخولِهَا اسْمَها(٥)، [وتَنْصبُ الخبرَ]، وهو الذي كانَ خبرًا للمبتدأ، ويُسَمَّى

---

(١) لا تدخل هذه الأفعال على ما لزم صدرًا أو حذفًا أو ابتدائية أو عدم تصرف أو جملة طلبية. جمع الجوامع ٧٥.

(٢) الناسخ من قولنا: نسخت الشمس الظل، إذا أزالته، فالنواسخ تزيل حكم ما بعدها.

(٣) كان قياس هذه الأفعال أنها لا تعمل شيئًا؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه. همع الهوامع ٢/ ٦٣ والتذييل والتكميل ٤/ ١١٥.

(٤) تعددت الاصطلاح الخاص بها عند النحاة، فهي أفعال ناقصة، وأفعال عبارة؛ فأما كونها أفعالًا فلتصرّفها بالماضي والمضارع والأمرِ والنهيِ والفاعلِ، وأمّا كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقيّ يدل على معنى وزمان، فدلالة «ضربَ» على الزمان ومعنى الضرب،أما «كان» فتدلّ على ما مضى من الزمان فقط، فلمّا نقصت دلالتُها، كانت ناقصة. و«أفعال عبارة» أي: هي أفعال لفظيةٌ لا حقيقيةٌ؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَث، والحدثُ الفعل الحقيقي، فكأنه سُمّي باسمِ مدلوله. فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث، لم تكن أفعالاً إلّا من جهة اللفظ والتصرّف؛ فلذلك قيل «أفعال عبارة»، إلّا أنها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبرُ كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتمّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب. شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٣٦ والكناش ٢/ ٣٦.

(٥) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة؛ لأن «زيدًا» في: «كان زيدٌ قائمًا» اسم للذات لا لـ«كان»، والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال الإضافة لأدنى ملابسة، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي الخبر عنه. حاشية =

بعدَ دُخُولِهَا خبرَها[1]، [وهي]- أي: كان[2] وأخواتها[3]- [كَانَ] نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[4]، وإعرابُهُ: «كانَ» فِعْلٌ ماضٍ[5] ناقصٌ يَرْفَعُ الاسمَ ويَنصبُ الخبرَ، ولَفْظُ الجلالةِ اسمُهَا، مرفوعٌ بها وعلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، و«غَفُورًا» خبرُها منصوبٌ بها وعلامةُ نَصْبِهِ الفتحةُ الظَّاهرةُ، و«رَحِيمًا» خبرٌ بعدَ خبرٍ[6]، منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وسُمِّيَتْ هذه الأفعالُ ناقصةً؛ لأنَّهَا لا تَكْتَفِي بالمرفوعِ، بَلْ لا يَتِمُّ معناهَا إلاّ بالمنصوبِ.

الصبان ١/ ٣٣١.

(١) وهو عند البصريين خبر عن «كان»، وهوشبيه بالمفعول، وهو حال عند الكوفيين ، وعند الفراء شبيه بالحال. حاشية الصبان ١/ ٣٣٣ وهمع الهوامع ٢/ ٦٢.

(٢) وهي بخلاف التامة والزائدة، وهي التي لا يتم معناها بها مع مرفوعها كلام، وحكمها أن ترفع اسمها غير اللازم للتصدير تشبيهًا بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهًا بالمفعول. معجم النحو ٣٤٦.

(٣) لم يذكر سيبويه منها غير أربعة. الكتاب ١/ ٤٥ والكناش ٢/ ٣٦.

(٤) سورة النساء: ٩٦.

(٥) هو ماضٍ من حيث الصيغة، وليس من حيث الدلالة على الزمن، لأن «كان» مع الذات الإلهية لها شأن آخر، فهو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[الشورى: ١١]، فالكينونة في الخلق ليست هي في الخالق، ولفظها لا يدل على الماضي المنقطع، وإن كان هذا هو المشهور فيها، وقد جاء ذكرها في كلام الله وكلام العرب بأنه «لم يزل»، وهي بذلك تدل على الاستمرارية، وقال السيوطي (همع الهوامع ١/ ٤٣٧) : تختص «كان» بمرادفة «لم يزل» فهي تدل على الدوام، ومنهم من يرى أن «كان» في مثل هذه السياقات مسلوبة الزمن. انظر: مجموع فتاوى ابن العثيمين ٨/ ١٧٢. والبحر المحيط ٥/ ٤٨٧.

(٦) قد يتعدد الخبر، إذا تعددت أوصاف المبتدأ أو اسم الناسخ، نحو قولنا: الرمَّان حلوٌ حامض، فهو جامع للطعمَيْنِ، ورأى الفارسي أن الأول تنزَّل من الثاني منزلة الجزء، وصار الخبر إنما هو بتمامهما، وقال بعضهم إن الأول هو الخبر في الحقيقة، والثاني كالصفة له، وذهب أبو حيان أن كل واحد خبر بذاته؛ لأن المقصود التعددية في الوصف. همع الهوامع ٢/ ١٠ – ١١، ٢/ ٧٥. وفي جمع الجوامع ٧٦ : أنه يتعدد، والمنع أولى.

[وأَمْسَى]، نحو: «أَمْسَى زَيْدٌ غَنِيًّا»، وإعرابُهُ: «أَمْسَى» فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ يَرْفَعُ الاسْمَ ويَنصبُ الخبرَ، و«زَيْدٌ» اسمُها مَرْفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«غَنِيًّا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، [وأَصْبَحَ]، نحو: «أَصْبَحَ البَرْدُ شَدِيدًا»، وإعرابُهُ: «أَصْبَحَ» فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، و«البَرْدُ» اسمُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«شَدِيدًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، [وأَضْحَى]، نحو: «أَضْحَى الفَقِيهُ وَرِعًا»، وإعرابُهُ: «أَضْحَى» فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، و«الفَقِيهُ» اسمُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«وَرِعًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، [وظَلَّ]، نحو: «ظَلَّ زَيْدٌ صَائمًا»، وإعرابُهُ: «ظَلَّ» فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، و«زَيْدٌ» اسمُها مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«صائمًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، [وباتَ]، نحو: «بَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا»، وإعرابُهُ: «باتَ» فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، و«زَيْدٌ» اسمُها مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«سَاهِرًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهِرةِ، [وصَارَ]، نحو: «صَارَ السِّعْرُ رَخِيصًا»، وإعرابُهُ: «صَارَ» فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، «السِّعْرُ» اسمُها مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«رَخِيصًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، [ولَيْسَ]، نحو: «لَيْسَ[1] زَيْدٌ قائمًا»، وإعرابُهُ: «لَيْسَ» فِعْلٌ ماضٍ[2]

---

(١) وقد ذهب بعض النحاة إلى أنها حرف، واستدل بقولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، والصحيح أنها فعل لاتصال الضمائر بها. الأشباه والنظائر ٣/ ٥- ٦ والكناش ٢/ ٤٣.
وقال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية «ليس» تقليدًا منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها. إصلاح الخلل ١٤١.

(٢) أصل «لَيْسَ»: لَيِس، ثم لزمها التخفيف؛ بالسكون لجمودها عن التصرف، ومعناها نفي مضمون الجملة الاسمية في الحال عند الأكثر، تقول: «ليس زيدٌ قائمًا» في الحال، ولا تقول: غدًا، وقيل إنها للنفي مطلقًا للحال والاستقبال. ولا يعتد علم اللغة الحديث بهذا =

ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، و«زَيْدٌ» اسمُها مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«قائمًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، [ومَا زَالَ]، نحو: «مَازَالَ زَيْدٌ عالِمًا»، وإعرابُهُ: «ما» نافيةٌ[1]، و«زَالَ» فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، و«زَيْدٌ» اسمُها مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«عَالِمًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، [ومَا انْفَكَّ]، نحو: «ماانْفَكَّ عَمْرٌو جالِسًا»، [ومافَتِئَ]، نحو: «مافَتِئَ بَكْرٌ مُحْسِنًا»، [ومَا بَرِحَ]، نحو: «مَا بَرِحَ محمدٌ كَرِيمًا»، وإعرابُ الجميعِ مِثْلُ إعرابِ «مَا زَالَ زَيْدٌ عالِمًا»، [ومَادَامَ]، نحو: «لا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِدًا إليكَ»، وإعرابُ «مَا دَامَ»[2]: «مَا» مَصْدريَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، و«دَامَ» فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، و«زَيْدٌ» اسمُها مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«مُتَرَدِدًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«إِلَيْكَ» جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ«مُترددًا»؛ وسُمِّيَتْ «ما» هذه ظَرْفِيَّةً لِنِيَابتِها عنْ ظَرْفٍ، ومَصدريَّةً لأَنَّها تَسْبُكُ مع ما بعدها بمصدرٍ؛ إذِ التَّقديرُ: مُدَّة دَوامِ زيدٍ مُترددًا إليكَ.

[وما تَصَرَّفَ مِنْهَا]؛ يَعْنِي أنَّ ما تَصَرَّفَ مِنْ هذه الأفعالِ يعملُ عملَ ماضيها مِنْ كَوْنِهِ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، [نحو: كانَ ويكونُ وكُنْ]؛ فالأَوَّلُ ماضٍ، والثَّاني مُضارعٌ، والثَّالثُ أمْرٌ، وكلُّها ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ.

الأصل، وإنما يرى أن أصلها: لا أيش، أي لا يوجد. الكناش ٢/ ٤٢ وفصول في فقه العربية ٤٨.

(١) هناك أربعة من أخوات «كان» يشترط تقدم نفي أو شبهه، وهي: زال، وانفك، وبرح، وفتئ، والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين. همع الهوامع ٢/ ٦٥.

(٢) هي لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها. الكناش ٢/ ٤٢ والرضي على الكافية ٢/ ٢٩٣.

[وأَصْبَحَ، ويُصْبِحُ، وأصبحَ]: مثْلُ الأوَّلِ، ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ، [تَقُولُ] -في عملِ الماضِي- [كانَ زَيْدٌ قائمًا](،) وتقدَّمَ إعرابُهُ، وتقولُ في عملِ المضارعِ: «يكونُ زَيْدٌ قائمًا»، وإعرابُهُ: «يكونُ» فِعْلٌ مضارعٌ ناقصٌ مِنْ مُتَصرِّفات «كانَ» النَّاقِصَةِ، يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، و«زَيْدٌ» اسمُها مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«قائمًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ؛ وتقولُ في عملِ الأمْرِ: «كُنْ قائمًا»، وإعرابُهُ: «كُنْ» فِعْلٌ أمرٌ ناقصٌ مِنْ مُتَصرِّفاتِ «كانَ» النَّاقصةِ، يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، واسمُها ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا، تقديرُهُ «أَنْتَ»، و«قائمًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وقِسِ الباقي ممَّا يَتَصَرَّفُ.

[ولَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا]، وإعرابُهُ: «لَيسَ» فِعْلٌ ماضٍ[1] ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، «عَمْرٌو» اسمُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«شاخِصًا» خبرُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ؛ و«لَيسَ» لا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ بصيغةِ الماضِي لَيسَ لها مضارعٌ ولا أمرٌ ولا مصدَرٌ؛ ولهذا ذَهَبَ بعضُهُمْ إلى أنَّها حرفُ نَفْيٍ، ولَيْسَتْ فِعْلاً، لكنَّ مذهبَ الجمهورِ أنَّها فِعْلٌ ماضٍ؛ لأنَّها تَقْبَلُ تاءَ التَّأنيثِ السَّاكنةِ، نحو: «لَيسَتْ هِنْدٌ جَالِسَةً».

وقولُهُ: [وما أشبهَ ذلكَ]؛ يَعْني: أنَّ ما كانَ مُشَبَّهًا لهذهِ الأمثلةِ فهو مثلُهَا في العملِ والإعرابِ، فقِسْهُ عليهِ، ولا حاجةَ إلى الإطالةِ بكثرةِ الأمثلةِ.

*****

---

(١) «ليس» فعل جامد، ماضٍ في الصيغة، لكنه يدل على الحال، فنقول: ليس زيدٌ حاضرًا الآن، وذهب بعضهم إلى أنها تنفي جميع الأزمنة. همع الهوامع ٢/ ٧٩.

أمَّا إنَّ وأخواتُهَا[1]

[وأمَّا إنَّ وأخواتُهَا فإنَّها تنصبُ الاسْمَ]، وهو الَّذِي[2] كانَ مبتدأً، [وتَرْفَعُ[3] الخبرَ]، الَّذِي[4] كانَ مرفوعًا بالمبتدأ، [وهي: إنَّ، وأنَّ[5]، ولكنَّ، وكأنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، تقولُ: إنَّ زَيْدًا قائمٌ]، وإعرابُهُ: «إِنَّ» حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، و«زَيْدًا» اسمُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«قائمٌ» خبرُهَا مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، وتقولُ في عملِ «أنَّ» المفتوحةِ: «بَلَغَنِي أنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ»، وإعرابُهُ: «بَلَغَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«النُّونُ» للوقايةِ، و«الياءُ» مفعولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نَصْبٍ، و«أنَّ» حَرْفُ توكيدٍ[6] ونصبٍ، تنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، و«زَيْدًا» اسمُها منصوبٌ

---

(١) زيادة لازمة للعنوان. وقد أطلق النحاة عليها الحروف المشبهة بالفعل. الكناش ٢/ ٨٧.

(٢) من المبتدأ ما لا تنصبه «إن»، وهو ما يلزم التصدير، إلا ضمير الشأن، وما هو واجب الابتداء، نحو: «طُوبى للمؤمن»، ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبي والإنشائي؛ ولذا ذهب بعض النحاة إلى أن جملتي «نعم وبئس» خبريتان لا إنشائيتان؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨] ، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ٩]. حاشية الصبان ١/ ٣٩٦ ومعاني النحو ١/ ٢٨٥.

(٣) ويجوز نصبهما بـ «ليت» عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه، وما اشتشهد به محمولٌ على الحال، أو على إضمار فعل، وهو رأي الكسائي. التذييل والكميل ٥/ ٥ والكناش ٢/ ٩٧ وشرح الكافية لابن مالك ٥١٦ والرضي على الكافية ٢/ ٣٤٦.

(٤) الرافعة الخبر هذا مختلف فيه، فمذهب البصريين أنه هي الرافعة للخبر كما هي الناصبة للاسم، وأنها عملت عملين. ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل في الخبر شيئًا، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها. التذييل والتكميل ٥/ ٦ والكتاب ٢/ ١٣١ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠- ٣١٢.

(٥) بعض النحاة لا يذكر «أنَّ» بفتح الهمزة، على اعتبار أنها فرع عن المكسورة. المقتضب ٤/ ١٠٧ والأصول ١/ ٢٢٩ والتذييل والتكميل ٥ / ٥.

(٦) «أنَّ» المفتوحة أيضًا في إفادتها للتوكيد إشكال، فلا يظهر هذا المعنى؛ لأنها ينسبك منها =

بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«مُنْطَلِقٌ» خبرُها مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«أنَّ» وما دَخَلَتْ عليهِ في تأويلِ مصدرٍ فاعِلِ «بَلَغَ»، والتَّقْدير: بَلَغَنِي انْطلاقُ زَيْدٍ، وتقولُ في عملِ «لكنَّ»: قامَ القَوْمُ لكِنَّ عَمْرًا جالِسٌ، وإعرابُهُ: «قام القومُ» فِعْلٌ وفاعِلٌ، و«لكنَّ»[1] حَرْفُ اسْتِدْرَاكٍ[2] ونصبٍ[3]، تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، و«عَمْرًا» اسمُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«جالِسًا» خبرُهَا مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ، وتقولُ في عملِ «كَأَنَّ»: كأنَّ زَيْدًا أسَدٌ، وإعرابُهُ: «كأنَّ» حرفُ تَشْبيهٍ ونصبٍ، تنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، و«زَيْدًا» اسمُهَا منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«أَسَدٌ» خبرُها مرفوعٌ بالضمةِ الظاهرةِ، [و]تقولُ في عملِ «لَيْتَ»: [ليتَ عَمْرًا شاخِصٌ]، وإعرابُهُ: «لَيْتَ» حرفُ تَمَنٍّ[4] ونصبٍ، تنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، و«عَمْرًا» اسمُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«شاخِصٌ» خبرُهَا مرفوعٌ بالضّمةِ الظَّاهرةِ، وتقولُ في عملِ «لَعَلَّ»: [لَعَلَّ الحبيبَ قادِمٌ]، وإعرابُهُ: «لَعَلَّ» حرفُ تَرَجٍّ ونصبٍ، تنصبُ الاسمَ، وترفعُ

مصدر، ولو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يكن ثم في النسبة توكيد، لو قلت في بلغني أنك منطلقٌ: بلغني انطلاقك، لم يكن فيه توكيد البتة. التذييل والتكميل ٥/ ٨.

(١) قال الكوفيون: مركبة من لا وإن الكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفًا. حاشية الصبان١/ ٣٩٩ والجنى الداني ٥٥٥ والبسيط ٧٦٦- ٧٦٨.

(٢) ومعنى الاستدراك الذي فيها أنك تنسب حكمًا لمحكوم عليه يُخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها؛ ولذلك لابد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولابد أن يكون الكلام الذي قبلها نقيضًا لما بعدها أو ضدًا. التذييل والتكميل ٥/ ٩ - ١٠ والكناش ٢/ ٩٦.

(٣) وزاد ابن خروف وابن عصفور أنها تفيد التوكيد. شرح الجمل لابن خروف ٢١١ والمقرب لابن عصفور ١/ ١٠٦.

(٤) الفرق بين التمني والرجاء أن الأول يعني المستحيل، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (سورة فاطر: ٣٧)، فهو تمني المستحيل.

الخبرَ، و«الحبيبَ» اسمُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«قادِمٌ» خبرُها مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ.

[ومَعْنَى إِنَّ وأَنَّ[1] للتَّوْكيدِ]؛ أي: تَوْكيد[2] النِّسبةِ، أعني قيامَ زَيْدٍ مثلاً في قولك: «إنَّ زَيْدًا قائمٌ»، فيرتفعُ الكذبُ واحتمالُ المجازِ[3].

[ولكنَّ للاستدراكِ]، وهو تَعْقِيبُ الكلامِ برفعِ ما يُتَوَهَّمُ ثبوتُهُ أو نفْيُهُ[4].

[وكأنَّ للتَّشْبيهِ[5]]، وهو مُشاركةُ أَمْرٍ لأمرٍ في معنًى بينهما[6].

---

(١) يفرق بينهما في التركيب من وجه أن «إنَّ» بكسر الهمزة لا تغير معنى الجملة، أي لا تخرجها عن حكم الاستقلال؛ لذا يحسن السكوت على الجملة التي دخلت عليها، كما كان يحسن السكوت عليها قبل دخولها. أما «أنَّ» بفتح الهمزة فتغير معنى الجملة، وتجعلها في تأويل المفرد. الجنى الداني ٣٧٩ والمقتضب ٢/ ٣٣٩ والكناش ٢/ ٨٨- ٨٩ وشرح الكافية لابن مالك ٤٨٢

(٢) زعم ثعلب أن الفراء قال: «إنَّ» مُقررة لقسمٍ متروكٍ، استغني به عنه، والتقدير: والله إن زيدًا لقائمٌ. التذييل والتكميل ٥/ ٨.

(٣) لفظ (إنَّ) له وجوه أنحاء: للتحقيق، وبمعنى« نعم»، وأمرًا من الأنين، وماضيًا مبنيًا للمفعول من الأنين، وغير ذلك. التذييل والتكميل٥/ ٨.

(٤) «لكن» تفيد الاستدراك والتوكيد، وهي بسيطة عند البصريين، ومركبة عند الفراء، وأصلها «لكنْ أن»، فطرحت الهمزة للتخفيف ونون« لكن» للساكنين، وقال الكوفيون: مركبة من لا وإن الكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفًا. حاشية الصبان ١/ ٣٩٨- ٣٩٩ واللباب للعكبري ١/ ٢٠٦ والتبيين ٣٥٥ والتذييل والتكميل ٥/ ١١.

(٥) وذهب الكوفيون إلى أن «كأن» تكون للتقريب، وذلك في نحو: كأنك بالشتاء مقبلٌ، وكأنك بالفرج آتٍ. التذييل والتكميل ٥/ ١٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ١٠٥٠.

(٦) ذهب بعض النحاة إلى أن «كأن» مركبة من كاف التشبيه وأنَّ، فأصل« كأنَّ زيدًا أسدٌ»: إنَّ إنَّ زيدًا كأسد، فقدم حرف التشبية اهتمامًا به، ففتحت همزة «أنَّ» لدخول الجار. حاشية =

[ولَيْتَ للتَّمَنِّي]، وهو طَلَبُ ما لا طَمَعَ فيهِ، أو ما فيه عُسْرٌ[1].

[ولَعَلَّ للتَّرَجِّي والتَّوَقُّع[2]]، فالتَّرَجِّي[3] طَلَبُ الأمرِ المَحْبُوبِ، نحو: «لَعَلَّ الحبيبَ قادِمٌ»، والتَّوَقُّعُ الإشْفَاقُ؛ أي: الخَوْف مِنَ المكروهِ، نحو: «لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ».

❁❁❁❁❁

الصبان ١/ ٤٠٠- ٤٠١ والتذييل والتكميل٥/ ١٢ والخصائص ١/ ٣١٧ والأصول ١/ ٢٣٠ وسر صناعة الإعراب ٣٠٤.

(١) فلا يقال: ليت غدًا يجيء. وأما قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٩٤، الجمعة: ٦] مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الأكثر. حاشية الصبان ١/ ٣٩٩.

(٢) ذكر ابن فارس (الصاحبي ١٤١) أن البصريين يقولون إنها للترجي وبعضهم يرى أنها للتوقع، وأنها تأتي بمعنى «عسى»، وبمعنى «كي». وانظر: البرهان للزركشي ٤/ ٣٩٤.

(٣) تؤدي «لعل» أكثر من دلالة حسب التركيب، فهي للترجي في المحبوب نحو: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، والإشفاق في المكروه نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢]، والتعليل نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾[طه: ٤٤] والاستفهام نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]. حاشية الصبان ١/ ٣٩٩-٤٠٠.

ظَنَنْتُ وأخواتُها[1]

[وأمَّا ظَنَنْتُ[2] وأخواتُها[3] فإنَّها تنصبُ المبتدأَ والخبرَ[4] على أنَّهما مفعولانِ لها، وهي: ظَنَنْتُ]، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا»، وإعرابُهُ: «ظَنَنْتُ» فِعْلٌ[5] وفاعلٌ، و«زَيْدًا» مفعولٌ أوَّلُ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«قَائمًا» مفعولٌ ثانٍ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ.

[وحَسِبْتُ، وخِلْتُ[6]، وزَعَمْتُ، ورَأَيْتُ، وعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ[1]،

---

(١) زيادة لازمة للعنوان.

(٢) وتسمى أفعال القلوب؛ لأنها غير مؤثّرة ولا واصلةٍ منك إلى غيرك، وإنما هي أُمورٌ تقع في النفس، وتلك الأمُورُ علمٌ وظن وشكٌ. فالعلم هو القطع على شيء بنَفْيٍ أو إيجاب، وهذا القطع يكون ضروريًا وعقليًا، فالضروريُ كالمُدرَك بالحواس الخمس، نحوُ: «علمنا بأن السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأنّ الاثنين أكثر من واحد، وأقل من الثلاثة»، ويقرب من ذلك الأمُورُ الوِجْدانية كالعلم بالألَم واللذة ونحوهما، وأمّا العقليّ، فما كان عن دليل من غير مُعارِض، فإن وُجد معارضٌ من دليل آخر، وتَردد النظرُ بينهما على سَواء، فهو شك، وإن رجح أحدُهما، فالراجح ظن، والمرجوح وهْمٌ. شرح ابن يعيش على المفصل ٤/ ٣١٨ والجامع الصغير ٧١ وشرح الأشموني ١/ ٢٧١ والكناش ٢/ ٣٣ وأوضح المسالك ٢/ ٣١.

(٣) وسميت أفعال المقاربة لأن فيها ما هو للمقاربة لا أنها كلها للمقاربة؛ لأن فيها ما هو للشروع في الفعل، وما هو للتراخي، فلا مقاربة في هذين، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز، وهو من باب تسمية المجموع ببعض أفراده. التذييل والتكميل ٤/ ٣٢٨ وجامع الدروس العربية ٣٥.

(٤) تنصب الجزئين على المفعولين وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما. شرح ابن يعيش على المفصل ٤/ ٣١٨.

(٥) عملها في الأصل عمل «كان»، وهي على قسمين؛ قسم مجمع على أنه فعل، وهو ما عدا «عسى»، وقسم مختلف فيه وهو «عسى»، فالجمهور على أنها فعل، وهي حرف عند ابن السراج. التذييل والتكميل ٤ / ٣٢٧.

(٦) «حسِبْتُ، وخِلْتُ، وزَعَمْتُ» لرجحان الشيء، وهي بمعنى الظنّ. جامع الدروس العربية ٣٨ - ٣٩.

واتَّخَذْتُ، وجَعَلْتُ، وسَمِعْتُ، تقولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا[٢]]، وإعرابُهُ كما تقدَّمَ.[وخِلْتُ الهلالَ لائحًا، وما أشبهَ ذلكَ]؛ يَعْني أنَّ ما أشبهَ المثالَيْنِ مِنْ بقيَّةِ الأمثلةِ يُقَاسُ على هذَيْنِ المثالَيْنِ، نحو: «زَعَمْتُ بَكْرًا صَدِيقًا»، و«حَسِبْتُ الحبيبَ قادِمًا»، و«رَأَيْتُ الصِّدْقَ مُنْجِيًا»، و«عَلِمْتُ الجُودَ مَحْبوبًا»، و«وَجَدْتُ العِلْمَ نافِعًا»، و«اتَّخَذْتُ بَكْرًا صَدِيقًا»، و«جَعَلْتُ الطِّينَ إِبْرِيقًا»، وإعرابُهُ كما تقدَّمَ؛ ومِثالُ «سَمِعَ»: سَمِعْتُ النبيَّ ﷺ يقولُ، فـ«سَمِعْتُ» فِعْلٌ وفاعِلٌ، و«النَّبِيّ» مفعولٌ أوَّلُ، و«يقولُ» فِعْلٌ مضارعٌ، وفاعلُهُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيهِ جوازًا، والجملةُ في مَحَلِّ نصبِ مفعولٍ ثانٍ؛ والرَّاجِحُ أنَّ «سَمِعَ» في نحو هذا المثال تَتَعَدَّى لمفعولٍ واحدٍ، والجملةُ الَّتي بعدها حالٌ، واللهُ سبحانَهُ وتعالى أعلمُ وأحْكَمُ.

✽✽✽✽✽

---

(١) «رَأَيْتُ، وعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، واتَّخَذْتُ، وجَعَلْتُ، وسَمِعْتُ»: التي تنصب مفعولين بمعنى علم واعتقد. جامع الدروس العربية ٣٧ ٣٩.

(٢)ومنهم من يلحق بها أفعالاً أخرى، نحو: شعرت ودريت وألفيت وتوهمت وهب. الكناش ٢/ ٣٣- ٣٤.

باب النَّعْتِ

[النَّعْتُ: تابعٌ[1] لِلْمَنْعُوتِ في رَفْعِهِ ونَصْبِهِ وخَفْضِهِ وتعريفِهِ وتنكيرِهِ]؛ يَعْنِي: أنَّ النَّعْتَ[2] يَتْبَعُ[3] منعوتَهُ في رَفْعِهِ إنْ كانَ مرفوعًا، وفي نصبهِ إنْ كانَ منصوبًا، وفي خفضِهِ إنْ كانَ مخفوضًا، وفي تعريفِهِ إنْ كانَ معرفةً، وفي تنكيرِهِ إنْ كانَ نكرةً، وذلك في النَّعْتِ الحقيقيِّ[4]، وهو الرَّافِعُ لضميرِ المنعوتِ، [تقولُ: قامَ زَيْدٌ العَاقِلُ]، وإعرابُهُ: «قامَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«زَيْدٌ» فاعلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«العاقل» نَعْتٌ لـ«زَيْد»، ونعتُ المرفوعِ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، وهو تابعٌ للمنعوتِ في الرَّفْعِ والتَّعْريفِ، [ورَأَيْتُ زَيْدًا العاقِلَ]، وإعرابُهُ: «رَأَيْتُ» فِعْلٌ وفاعِلٌ، و«زَيْدًا» مفعولٌ بهِ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«العاقل» نعتٌ لـ«زَيْد» منصوبٌ أيضًا بالفتحةِ الظَّاهرةِ، فَقَدْ تَبِعَهُ في نصبِهِ وتعريفِهِ، [ومَرَرْتُ بزيدٍ العاقِلِ]،

---

(١) التوابع :هي الكلمات التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيلِ التَّبَع لغيرها. شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٢١٨ والكناش ١/ ١٥٩ والرضي على الكافية ١/ ٢٨٩.

(٢) النعت هو: الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان، والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف. شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٢٣٢ والكناش ١/ ١٥٩ والرضي على الكافية ١/ ٣٠١ وجمع الجوامع ٢٥٢.

(٣) يتبع النعت منعوته في عشرة أشياء: الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. الكناش١/ ١٦١- ١٦٢ وشرح الأشموني ٢/ ٦٣-٦٤ وجمع الجوامع ٢٥٢.

(٤) احترازًا من النعت السببي، وهو الذي يبين صفة من صفات ما تعلَّق به، نحو قولنا: مررت برجل كريم أبوه، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (سورة النساء: ٧٥). الكناش ١/ ١٦٢ والرضي على الكافية١/ ٣١٠ ومعاني النحو ٣/ ١٨١.

وإعرابُهُ: «مَرَرْتُ» فِعْلٌ وفاعلٌ، وب«زَيْد» الباءُ حرفُ جرٍّ، و«زَيْد» مجرورٌ بالباءِ، و«العاقِل» نَعْتٌ لَهُ مجرورٌ بالكسرةِ الظَّاهرةِ، فَقَدْ تَبِعَهُ في خَفْضِهِ وتعريفِهِ.

وتقولُ في التَّنْكيرِ: «جَاءَ رَجُلٌ عاقِلٌ»، و«رَأَيْتُ رَجُلاً عاقلاً»، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ»، وإعرابُهُ: كالَّذِي قَبْلَهُ، فَقَدْ تَبِعَ منعوتَهُ في الإعرابِ والتَّنْكِيرِ.

ولَمَّا كانَ النَّعْتُ تَارَةً يكونُ مَعْرفةً، وتَارةً يكونُ نكرةً، ذَكَرَ المصَنِّفُ أقسامَ المعرفةِ والنَّكرةِ، فَقَالَ: [والمعرفةُ خمسةُ أشياءَ]، المعرفةُ ما دَلَّ على مُعَيَّنٍ، والَّذِي ذَكَرَهُ المصَنِّفُ خمسةَ أشياءَ:

الأوَّلُ مِنهَا [الاسمُ المُضْمَرُ[1]]، وهو[2]: ما دَلَّ على مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ أو غائبٍ؛ [نحو: أنَا] لِلْمُتَكَلِّمِ، و«نَحْنُ» لِلْمُتَكَلِّمِ ومَعَهُ غَيْرُهُ، أو المعظِّمِ نفسَهُ، [وأنتَ] للمُخاطَبِ، و«أنْتِ» لِلْمُخاطَبَةِ، و«أَنْتُما» لِلْمُخاطَبَيْنِ، و«أَنْتُمْ» لجمعِ الذُّكُورِ المخاطَبِينَ، و«أَنْتُنَّ» لجمعِ الإناثِ المخاطباتِ، و«هُوَ» للغائبِ، و«هِيَ» للغائبةِ، و«هُمَا» للغائبَيْنِ، و«هُمْ» للغائِبِينَ، و«هُنَّ» للغائباتِ.

[و] الثَّاني مِنْ أقسامِ المعرفةِ: [الاسمُ العَلَمُ، نحو: زَيْدٌ ومَكَّة]، الأوَّلُ

(١) الضمير لا ينعت ولا ينعت به، وجوَّز الكسائي نعت الغائب لمدح أو ذمٍّ أو ترحُّم. جمع الجوامع ٢٥٣.

(٢) سُمِّي الضمير بذلك لكثرة استتاره، فإطلاقه على البارز توسع، أو لعدم صراحته كالأسماء الظاهرة، أو لأنه بالضمير يستر الاسم الصريح فلا يُذكر، فقولنا: أنا، لا نذكر اسمنا، وإنما سُتِر بهذه اللفظة. شرح التصريح ١/ ٩٥ ومعاني النحو ١/ ٤٢.

الضمير أو المضمر اصطلاح بصري، والكوفي يسمونه كناية ومكنيًا؛ لأنه ليس باسم صريح. معاني النحو ١/ ٤٣ وجامع الدروس العربية ٩٣.

عَلَمٌ لِمَنْ يعقِلُ، والثَّاني عَلَمٌ لِمَا لا يَعْقِلُ[1].

[و] الثَّالث مِنْ أقسامِ المعرفةِ: [الاسمُ المُبْهَمُ نحو: هذا، وهذِهِ، وهؤلاءِ]، وهَذَا الاسْمُ يَشْمَلُ جميعَ أسماءِ الإشارةِ[2] والأسماءِ الموصولةِ[3]، نحو: «الَّذِي، والَّتي، والَّذِين»، ويحصُلُ التَّعيينُ في أسماءِ الإشارةِ بالإشارةِ الحسِّيَّةِ، وفي الأسماءِ الموصولةِ بالصِّلَةِ[4]، نحو: «جاءَ الَّذي قامَ أبُوهُ».

---

(١) العلم: اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا بغير قرينة، من غير قيد زائد عليه، بل بمجرد الوضع والغلب، أما المعارف الأخرى فتعين مسماها بقرينة، فالضمير مثلا يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة، واسم الإشارة بواسطة إشارة حسية أو معنوية، واسم الموصول يعنه بواسطة جملة الصلة، والمعرف بأل بواسطتها، والنكرة المقصودة بالنداء، والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافته إليها. شرح التصريح ١/ ١٢٣ و جامع الدروس العربية ٨٨.

وترجع التسمية إلى إطلاقه على الجبل، قال تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴾ (سورة الرحمن: ٢٤)، ويطلق على الراية وعلى العلامة، ويبدو أنه نقل إلى المصطلح النحوي من هذا المعنى الأخير؛ لأن العلم علامة على مسماه. معاني النحو ١/ ٧٠.

(٢) اسم الإشارة : هي كل اسم دل على معين بواسطة إشارة حسية باليد ونحوها، إن كان المشار إليه حاضرًا، وأو إشارة معنوية إن كان المشار إليه معنًى، أو ذاتًا غير حاضرة. شرح التصريح ١/ ١٤٢ والتذييل والتكميل ٣/ ١٨١ وجامع الدروس العربية ١٠١.

(٣) الاسم الموصول: كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو ظرف، أو جار ومجرور تامين، أو وصف صريح، وإلى عائد. شرح التصريح ١/ ١٤٩ والتذييل والتكميل ٣/ ٥ وكتاب شرح الحدود في النحو ٩٤ والرضي على الكافية ١/ ١٢ وجامع الدروس العربية ١٠٣.

وترجع تسميته بالاسم الموصول إلى أنه يوصل بكلام بعده هو من تمام معناه، وذلك لأن الأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة، فإذا جاءت الصلة بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، يجوز أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٧١ ومعاني النحو ١/ ١١٩.

(٤) تعريف الاسم الموصول بالعهد الذي في الصلة لا بـ«أل». شرح التصريح ١/ ٩٦.

[و] الرَّابعُ مِنَ أقسامِ المعرفةِ: [الاسمُ الَّذي فيهِ الألفُ واللامُ[1]، نحو: الرَّجُل، والغلام.

[و] الخامس مِنْ أقسامِ المعرفةِ: [ما أُضِيفَ إلى واحدٍ مِنْ هذهِ الأربعةِ]، نحو: «غُلامِي»، و«غُلامُ زَيْدٍ»، و«غُلامُ هذا»، و«غُلامُ الَّذي قامَ أَبُوهُ»، و«غُلامُ الرَّجُلِ».

[والنَّكْرةُ كُلُّ اسْمٍ شائعٍ في جِنْسِهِ، لا يَخْتَصُّ بِهِ واحدٌ دونَ آخرَ]؛ يَعْنِي: أنَّ النَّكْرةَ هي[2] الاسمُ الموضوعُ لِفَرْدٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، نحو: «رَجُل»، و«غُلام»، فلا يَخْتَصُّ بهِ[3] واحدٌ دونَ آخرَ، [وتَقْرِيبُهُ كُلُّ ما صَلحَ دخولُ الألفِ واللامِ عليهِ، نحو: الرَّجُل، والغُلام]؛ يَعْنِي: أنَّ «الرَّجلَ» و«الغلامَ» قبلَ دخولِ

---

(١) ويسمى المعرف بالأداة، وفي أداة التعريف آراء: منها أن الأداة هي اللام وحدها، وهو مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان، ونسب ذلك للمتأخرين منهم ، ونُقِل عن الخليل أنه كان يسميها «أل»، ولم يكن يسميها الألف واللام، كما لا يُقال في «قد» القاف والدال، ومنها أنها ثنائية، وهو مذهب ابن كيسان. التذييل والتكميل ٣/ ٢١٧ والكتاب ٣/ ٣٢٤ – ٣٢٥ وسر صناعة الإعراب ٣٣٣ واللامات للزجاجي ٤١.

(٢) النكرة هي: الاسم الموضوع على أن يكون شائعًا في جنسه إن اتفق أن يُوجد له جنسٌ. وقيل: النكرة هي اللفظ الموضوع على معنى، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يُتصور أن يُوجد منه أكثر من شخص واحد. وقيل أيضًا: النكرة ما عُلق في أول أحواله على الشياع في مدلوله، وقيل: هو الاسم الصالح لكل واحدٍ من جنسه على طريق البدل. التذييل والتكميل٢/ ١٠٢ وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٣٤وجامع الدروس العربية ١١٧.

(٣)إذا أطلقت النكرة دلت على أحد أمرين: إرادة الوحدة، أو إرادة الجنس، الأول نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ ﴾ (سورة يس: ٢٠)، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ ﴾ (سورة النور: ٤٥)، وقد يراد بها الاثنان معًا، نحو قولنا: جاءني اليوم رجل، فيحتمل أنه جاء رجل واحد، أو جاء رجل لا امرأة. معاني النحو ١/ ٣٩.

الألفِ واللامِ عليهِمَا نكرتانِ[1]؛ لأنَّ «رجلاً» يصدقُ على كلِّ رَجُلٍ، وكذلك «غُلام»، فلَمَّا دَخَلَتْ عليهما الألفُ واللامُ تَعَرَّفَا، فقبولُ الألفِ واللامِ علامةُ التَّنْكيرِ، واللهُ سبحانَهُ وتعالى أعلمُ.

❁❁❁❁❁

(١) النكرة أحد أمرين: الأول: ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف، كـ«رجل» لمذكر عاقل، «وفرس» لحيوان مذكر غير عاقل، والثاني: ما لا يقبل «أل» المؤثرة للتعريف؛ ولكنه يقع موقع ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، نحو « ذي» بمعنى صاحب. شرح التصريح ١/ ٩٤.

باب العَطْفِ

والمُرادُ به عطفُ[1] النَّسَقِ، وهو[2] التَّابِعُ المتوسِّطُ بينَهُ وبَيْنَ مَتْبُوعِهِ[3] أَحَدُ حروفِ العَطْفِ الآتيةِ؛ [وحروفُ العَطْفِ عَشْرَةٌ[4]، وهي: الواوُ]، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو»، فـ«جَاءَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«زَيْدٌ» فاعِلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«عَمْرٌو» الواوُ[5] حَرْفُ عَطْفٍ، و«عَمْرٌو» معطوفٌ على «زَيْدٍ» مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، فالمعطوفُ يَتْبَعُ المعطوفَ عليهِ في إعرابِهِ، سواءٌ كان رَفْعًا أو غَيْرَهُ.

[والفاءُ]: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو»، فـ«عَمْرٌو» معطوفٌ على «زَيْد» مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ[6].

---

(١) - احترازًا من عطف البيان، وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة. شرح التصريح ٢/ ١٤٧.

(٢) - وأطلق عليه سيبويه باب الشركة. الكتاب ١/ ٤٤١.

(٣) التوابع هي: الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١٨ (ط. إميل يعقوب).

(٤) انظر: التسهيل ١٤٧ والكناش ٢/ ٩٩ والمقتضب ١/ ١٤٨ وشرح اللمحة ٢/ ٢٤٧ والإيضاح ٢/ ٢٠.

(٥) - لا تدل الواو على الترتيب ولا التعقيب، وإن كانوا يقدمون الأهم، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ (الشورى: ٣)، وقال بأنها للترتيب بعض النحاة منهم قطرب والربعي وَهِشَام وثعلب،ويرى السهيلي أنه ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: بالزمان والطبع والرتبة والسبب والفضل والكمال. الكتاب ١/ ٢١٨ ونتائج الفكر في النحو ٢٠٨- ٢٠٩، وهمع الهوامع ٣/ ١٨٥- ١٨٦ وشرح التصريح ٢/ ١٥٣ وجمع الجوامع ٢٦٠.

(٦) - تختص الفاء بالعطف مع الترتيب والتعقيب. همع الهوامع ٣/ ١٩٢ ونتائج الفكر ٢٠٨ والمقتضب ١/ ١٠ وشرح التصريح ٢/ ١٦١ وجمع الجوامع ٢٦١ وأنكره الفراء (معاني القرآن ١/ ٣٧١) مطلقا.
=

[وثُمَّ]: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو»[1].

[وَأَوْ]: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ أو عَمْرٌو»[2].

[وَأَمْ]: نحو: «جَاءَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو»[3].

[وإِمَّا]: نحو: ﴿ فَإِمَّا بَعْدُ وَإِمَّا ﴾[4]، فقولُهُ: ﴿ فِدَآءً ﴾ معطوفٌ على ﴿مَنًّا﴾، والعاطِفُ«الواوُ» الدَّاخلَةُ على «إِمَّا»، و«إِمَّا» أَتَى بها للدِّلالةِ على التَّقْسيمِ والتَّخْيِيرِ، والمُصَنِّفُ جَرَى على أنَّ«إِمَّا»[5] هي العاطِفَةُ[1]، وهو ضَعِيفٌ، والرَّاجِحُ أنَّ العاطِفَ«الواوُ».

يقول سيبويه: «ومن ذلك قولك : مررت بزيدٍ فعمرو، ومررت برجل فامرأةٍ، فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأول مبدوءًا به». الكتاب ١/ ٢١٨.

(١) – يدل العطف بـ«ثم» على الترتيب بمهلة، فعندما نقول : مررت بزيد ثم عمرو، فيرى سيبويه (الكتاب١/ ٢١٨) أن المرور مروران، وذهب الفراء إلى أنها بمعنى الفاء تفيد الترتيب، وفيها لغات: «فُمَّ» بِالْفَاءِ بَدَلا من الثَّاء كَمَا قَالُوا فِي جدث جدف، و«ثُمَّتَ» بتاء سَاكِنة ومفتوحة، كما في قوله: صاحبته ثمّت فارقتهُ.همع الهوامع ٣/ ١٩٥ والمقتضب ١/ ١٠ وجمع الجوامع ٢٦١- ٢٦٢.

(٢) – «أو»: عند المتقدمين لأحد الشيئين أو الأشياء، عند المتأخرين من النحاة تأتي لعدة معانٍمنها : (للشّكّ) من الْمُتَكَلّم نَحْو: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الْكَهْف: ١٩]، والإبهام على السَّامع نَحو: ﴿ ٱللَّهُ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ ﴾ [سبأ: ٢٤]، والتخيير وَالْإِبَاحَة وَالْفرق نحو: اقْرَأ فقهًا، والإضراب مثل «بل» كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي بل يزِيدُونَ. همع الهوامع ٣/ ٢٠٤.

(٣) – وأنكر أَبُو عُبَيْدَة معمر بن الْمثنى حرف عطف، وذهب ابْن كيسَان إِلَى أَن أَصْلهَا «أَو»، أُبدِلَتْ واوها ميمًا، فتحوَّلتْ إِلَى معنى يزِيد على معنى «أو». همع الهوامع ٣/ ١٩٦ – ١٩٧ وجمع الجوامع ٢٦٢.

(٤) سورة محمد: ٤.

(٥) بناء على وجود (إما) ذهب أبو حنيفة إلى أن الإمام يخير في القتل والاسترقاق، وذهب =

[وَبَلْ]: نحو: «ما جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»[٢].

[ولا]: نحو: «جاءَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو»[٣].

[وَلَكِنْ]: نحو: «مَا جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو»[٤].

[وحَتَّى في بَعْضِ[٥] المَوَاضِعِ]: وذلك البَعْضُ هو ما كانَ ما بعدَهَا بَعْضًا مِمَّا قَبْلَها[١]، نحو: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَها»، فـ«حَتَّى» حرفُ عَطْفٍ،

الشافعي إلى أنه مخير في القتل والاسترقاق والفداء والمن ، وذهب مالك إلى أنه مخير في واحد من هذه الأربعة ، وفي ضرب الجزية . ،وذهب أبو حيان إلى أنه نصب «منًّا وفداءً» بإضمار فعل يقدر من لفظهما ، أي فإما تمنون منا ، وإما تفدون فداء ، وهو فعل يجب إضماره ، لأن المصدر جاء تفصيل عاقبة ، فعامله مما يجب إضماره . البحر المحيط ٨/ ٧٢.

(١) «إمَّا» حرف من حروف العطف، عند أكثر النحويين ومنهم سيبويه. ونُقِلَ عن يونس وأبي علي وابن كيسان أنها ليست بعاطفة، وقال بعض المتأخرين: الواو عطفت «إمَّا» الثانية على «إمَّا» الأولى، و«إمَّا» الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى. الجنى الداني ٥٢٩ وجمع الدوامع ٢٦٤.

(٢) - «بل» حرف إضراب ، يدخل على المفردات والجمل. جمع الجوامع ٢٦٥ ومعاني النحو ٣/ ٢٥٧.

(٣) - يعْطف بـ«لا» بعد فعل الأمر مثل: اضْرِب زيدًا لَا عمرًا، وبعد الدعاءمثل: غفر الله لزيدٍ لَا لبكرٍ، وبعد التحضيض مثل: هلاَّ تضرب زيدًا لَا عمرًا، وفي الإيجاب مثل:جَاءَ زيدٌ لَا عَمْرٌو، وذهب سيبويه أنه يعطف بها في النداء كقولنا: يَا ابْن أخي لَا ابْن عمي. همع الهوامع ٣/ ٢١٥ وجمع الجوامع ٢٦٥ ومعاني النحو ٣/ ٢٤٣.

(٤) - «لكن» تفيد الاستدراك، ويسبقها نفي أو نهي، ويشترط إفراد معطوفها، فنقول: ما نجح زيدٌ لكنْ عمرٌو، وليست عاطفة إذا وليتها جملة، وتكون حرف الابتداء يفيد الاستدراك، نحو: نجح زيدٌ لكن عمرٌو رسب. همع الهوامع ٣/ ٢١٦ وجمع الجوامع ٢٦٦ ومعاني النحو ٣/ ٢٥٧.

(٥) «حتى» له عند البصريين ثلاثة أقسام: يكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء. وزاد الكوفيون قسمًا رابعًا، وهو أن يكون حرف نصب، ينصب الفعل المضارع، وزاد =

و«رَأْس» معطوفٌ على «السَّمَكَةِ» منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«الهاءُ» مُضافٌ إليْهِ، وإعرابُ بَقِيَّةِ الأمثلةِ ظاهرٌ.

[فإنْ عَطَفْتَ بها على مرفوعٍ رَفَعْتَ]، كَمَا تَقَدَّمَ، [أو على منصوبٍ نَصَبْتَ، أو على مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أو على مجزومٍ جَزَمْتَ، تقول: «قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا»، و«مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو]، والإعرابُ ظاهرٌ، ومثالُ العطفِ في الأفعالِ: «زَيْدٌ يَقُومُ ويَقْعُدُ»، و«لَنْ يقومَ ويَقْعُدَ»، [وزَيْدٌ لم يَقُمْ ولمْ يَقْعُدْ]، فالأوَّلُ مرفوعٌ، والثَّاني منصوبٌ، والثَّالثُ مجزومٌ، والله سبحانه وتعالى أَعْلَمُ.

*****

بعض النحويين قسمًا خامسًا، وهو أن يكون بمعنى الفاء. انظر: الجنى الداني ٥٤٢.

(١) - «حتى» كالواو في الجمع والمشاركة، ولكنها تفارق الْوَاو فِي بعض أَحْكَامها، فلَا يعْطفإِلَّا مَا كَانَ بَعْضًا من المَعْطُوف عَلَيْهِ، نَحْو «مَاتَ النَّاس حَتَّى الْأَنْبِيَاء» و «قدم الْحجَّاج حَتَّى المشاة»، ولا يجوز أن نقول: قدم الرجال حتى النساء، وأكلت الفاكهة حتى السمك؛ لأن النساء لسن بعضًا من الرجال، وأن السمك ليس بعضًا من الفاكهة. همع الهوامع ٣/ ٢١٣ وشرح التصريح ٢/ ١٦٦ وجمع الجوامع ٢٦٥ ومعاني النحو ٣/ ٢٤٣.

باب التَّوْكِيدِ

وهو[1] التَّابِعُ الرَّافِعُ للاحتمالِ، فإذا قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ»، يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ الكلامُ على تَقْدِيرِمُضافٍ، والتَّقْديرُ: جَاءَ كِتَابُ زَيْدٍ أو رسولُه، فإذا قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، ارْتَفَعَ الاحتمالُ، وإذا قُلْتَ: «جَاءَ القَوْمُ»، يَحْتَمِلُ أنَّ الذي جاءَ بَعْضُهُمْ، فإذا قُلْتَ: «جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ» ارْتَفَعَ الاحتمالُ.

[التَّوْكِيدُ تابِعٌ للمُؤَكَّدِ في رَفْعِهِ]، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، فـ«زَيْدٌ» فاعِلٌ، و«نَفْسُهُ» توكيدٌ لَهُ، وتَوْكِيدُ المرفوعِ مرفوعٌ، [ونَصْبِهِ] نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، فـ«زَيْدًا» مفعولٌ، و«نَفْسَهُ» تَوْكِيدٌ لَهُ، وتَوْكِيدُ المنصوبِ مَنصوبٌ، [وخَفْضِه) نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ»، فـ«زَيْد» مجرورٌ بالباءِ، و«نَفْسه» توكيدٌ لهُ، وتَوْكيدُ المجرورِ مجرورٌ، [وتَعْرِيفِهِ]، كما رَأَيْتَ في الأمثلةِ، ولم يَقُلْ: «وتنكيرِهِ»؛ لأنَّ ألفاظَ التَّوكيدِ كُلَّها مَعَارِفُ[2]، فلا تَتْبَعُ النَّكِرَةَ، وأجازَ ذلكَ الكُوفِيُّونَ[3]، نحو: «صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ»، فجعَلُوا «كُلَّهُ»توكيدَ الشَّهْرِ، ولم

---

(١) – التوكيد قسمان: لفظي، وهو تكرير صريح: وهو أن تكرر اللفظ الأول بعينه، وهو جارٍ على الاسم والفعل والحرف والجملة. والمعنوي وهو تكرير غير صريح: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول.وللمعنوي ألأفاظ معدودة، وهي: نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكل وأكتع وأبتع وأبصع. الكناش ١/ ١٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١٨ (ط. إميل يعقوب).

(٢) لأنها تؤكد المعارف؛ وتوكيدها من قبيل تعريف الجنس، كما أن بعضها مشروط بالإضافة إلى ضميره المؤكد، فيتعرف به. الكناش ١/ ١٧٠ وشرح الأشموني ٢/ ٨٣ والارتشاف ٤/ ١٩٥١.

(٣) منع النحاة توكيد النكرة غير المحدودة، وهي التي تصلح للقليل والكثير، فلا فائدة في توكيدها، نحو: حين وزمن ووقت ومدة، أما ما أفادت، وذلك يكون في النكرة المحدودة، مثل: يوم وليلة وشهر وحول، ونحوه مما يدل على مدة معلومة المقدار، فيجوز. شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٦.

يُوجِبُوا مُطَابَقَتَهُ في التَّنْكيرِ.

(ويكونُ بألفاظٍ مَعْلومةٍ، وهي: النَّفْسُ] بمعنى الذَّاتِ، نحو: «جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، [والعَيْنُ] بمعْنَى الذَّاتِ أَيْضًا، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ»، [وكُلٌّ] نحو: «جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ»، فـ«القَوْم» فاعِلٌ، و«كُلٌّ»توكيدٌ للقوم، و«الهاءُ» مضافٌ إليهِ، و«الميمُ» علامةُ الجمعِ، [وأَجْمَع] نحو: «جَاءَالقَوْمُ أَجمَعُ»، فـ«أَجْمَع» توكيدٌ للقومِ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ.

[وتَوابِعُ أَجمَعَ، وهي: أَكْتَعُ، وأَبْتَعُ، وأَبْصَعُ]، يُؤْتَى بها في التَّوْكيدِ تابعةً لـ«أَجْمَعَ»، نحو: «جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُونَ، أَكْتَعُونَ، أَبْتَعُونَ، أَبْصَعُونَ»، وإعرابُهُ: «جَاءَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«القَوْمُ» فاعِلٌ مرفوعٌ بالضَّمَّةِ، و«أَجْمَعُونَ» تأكيدٌللقومِ مرفوعٌ بالواوِ؛ لأَنَّهُ جَمْعُ مُذَكَّرٌ سالمٌ، و«النُّونُ» عِوَضٌ عنِ التَّنوينِ في الاسمِ المُفْردِ، و«أَكْتَعُونَ» تأكيدٌ ثانٍ، و«أَبْتَعُونَ» ثالثٌ، و«أَبْصَعُونَ» رابعٌ، وإعرابُها كإعرابِ ما قبلها، وأَتَى بها لزيادةِ التَّوكيدِ والمبالغةِ فيهِ، وكُلُّها بمعنَى «أَجْمَعُونَ»؛ لأنَّ«أَكْتَع» مَأْخوذٌ مِنْ قولِهِمْ: «تَكَتَّعَ الجِلْدُ» إذا اجتمعَ[1]، و«أَبْتَع» مِنَ الْبَتْعِ، وهو طُولُ العُنُقِ، والقومُ إذا كانوا مُجْتَمَعِينَ طالَتْ أعناقُهُمْ، فجَعَلُوهُ كِنايةً عَنِ الاجتماعِ، و«أَبْصَع» مأخوذٌ منَ البَصْعِ، وهو العَرَقُ المجتمعُ، فيكونُ بمعنى «أَجْمَع»؛ ولَمَّا كانتْ هذهِ الألفاظُ الثَّلاثةُ لا يُؤْتَى بها غالِبًا إلاَّ بعدَ «أَجْمَع» سُمِّيَتْ توابِعَ «أَجْمَع»، [تقولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ]، فـ«زَيْدٌ» فاعلٌ، و«نَفْس» توكيدٌ له،

---

(١) «أكتع وأبتع وأبصع»: اختلف النحاة في معنى هذه الكلمات، فقيل لا معنى لهذه الكمات الثلاث في حال الإفراد، وقيل أكتع مشتق من حول أكتع، وأصع من بصع العرق إذا سال، وأبتع من البتع، وهو طول العنق. الجامي على الكافية ١٤٢ واللسان (بصع) وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٢١ (ط. إميل يعقوب).

و«الهاءُ» مضافٌ إليهِ، [ورَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ]، فـ«القَوْمَ» مفعولٌ بِهِ لـ«رَأَيْتُ»، و«كُلَّ» تأكيدٌ للقومِ، و«الهاءُ» مضافٌ إليهِ، و«الميمُ» علامةُ الجمعِ، [ومَرَرْتُ بالقومِ أَجْمَعِينَ]، فـ«القَوْم»مجرورٌ بالباءِ، و«أَجْمَعِينَ» تأكيدٌ للقومِ مجرورٌ بالياءِ؛ لأَنَّهُ جمعُ مُذَكَّرٍ سالمٌ، و«النُّونُ» عِوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ في الاسمِ المفردِ، واللهُ سبحانَهُ وتعالى أَعْلَمُ.

❁❁❁❁❁

باب البدلِ(١)

هو التَّابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا وَاسِطَةٍ(٢) بينَهُ وبَيْنَ مَتْبُوعِهِ(٣)، نحو: «جاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، فـ«زَيْدٌ» فاعلٌ، و«أَخُوكَ» بدلٌ من «زَيْد»، بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، ويُسَمَّى البدلَ المُطابِقَ؛ لأنَّ المرادَ مِنَ الثَّاني هو الأوَّلُ بِعَيْنِهِ.

[إذا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ]، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، [أو فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ]، نحو: «إنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ للهِ يَرْحَمْكَ»، [تَبِعَهُ في جميعِ إعرابِهِ]رَفْعًا ونَصْبًا وخَفْضًاوجَزْمًا.

[وهو أربعةُ أقسامٍ: بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ]، ويُقالُ لهُ: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، والبَدَلُ المُطابِقُ؛ وهو ما كان الثَّاني فيهِ عَيْنَ الأوَّلِ(٤)، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، [وبَدَل البَعْضِ مِنَ الكُلِّ]: وهو ما كان الثَّانِي فيهِ بَعْضًا مِنَ الأوَّلِ، نحو: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ»، [وبَدَلُ الاشتمالِ]: وهو ما كانَ الثَّانِي فيهِ بَيْنَهُ وبينَ الأوَّلِ ارتباطٌ بغيرِالكُلِّيَّةِ والجزْئِيَّةِ، نحو: «نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، [وبَدَلُ الغَلَطِ]: وهو ما ذُكِرَ فيه الأوَّلُ غَلَطًا، ثُمَّ ذُكِرَ الثَّاني لإزالةِ ذلك الغَلَطِ، نحو: «رَكِبْتُ زَيْدًا الفَرَسَ»، وقَدْ مَثَّل المُصَنِّفُ-رَحِمَهُ اللهُ تعالى- للأقسامِ الأربعةِ بقولِهِ: [نحو قولِكَ: قامَ زيدٌ أخوكَ]، فـ«زَيْدٌ» فاعلٌ،

(١) البدل هو اصطلاح البصريين، وحكى الأخفش أن الكوفيين يسمونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه التكرير. ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢.

(٢) أي: بدون حرف جرٍّ.

(٣) أي عندما نقول: «أقبل أخوك محمدٌ» فالمقصود فيه بالحكم هو «محمد»، وهو المهم، وأما «أخوك» فقد ذكر تمهيدًا لذكر العلم، فالبدل هو المهم ، وهو المقصود بالحكم، وعل هذا يذهب النحاة إلى ان البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط. معاني النحو ٣/ ٢٠٣.

(٤) ويقال فيه: ما كان المقصود مدلوله الأول. الكناش ١/ ١٧١ وجمع الجوامع ٢٥٨.

و«أَخُوكَ» بَدَلٌ مِنْهُ، بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ مرفوعٌ بالواوِ؛ لأَنَّهُ مِنَ الأسماءِ الخمسةِ، و«الكافُ»مضافٌ إليهِ، [وأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ]، فـ«الرَّغِيف» مفعولٌ بِهِ لـ«أَكَلْتُ»، و«ثُلُث» بَدَلٌ مِنْهُ، بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، و«الهاءُ» مضافٌ إليهِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ جَرٍّ، [ونَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ]، وإعرابُهُ«نَفَعَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«النُّونُ» للوقايةِ، و«الياءُ» مفعولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نَصْبٍ، و«زَيْدٌ» فاعِلُ «نَفَعَ» مرفوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةِ، و«عِلْم» بَدَلُ اشتمالٍ مِنْ«زَيْدٍ»، و«الهاءُ» مضاف إليه مبني على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ، [ورَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ]، فـ«زَيْدًا» مفعولٌ بِهِ لـ«رَأَيْتُ»، و«الفَرَس» بَدَلُ غَلَطٍ؛ أيْ: بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي ذُكِرَ غَلَطًا، وهو المرادُ بِقَوْلِهِ: [أَرَدْتُ أنْ تقولَ: الفَرَس، فَغَلطتَ، فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ]، المرادُ مِنْ قولِهِ فَأَبْدَلْتَ الإبدالَ اللُّغوِيّ وهو التَّعْوِيضُ، والمعنى: عَوَّضْتَ زَيْدًا عَنِ الفَرَسِ الَّذِي كانَ حقُّ التَّرْكِيبِ الإتيانَ بِهِ بِدُونِ لَفْظِ زَيْدٍ، فلا يُنافي أَنَّ البدلَ في الاصْطِلاحِ في هذا التَّركيبِ هو الفَرَسُ لا زَيْدٌ، فلا اعتراضٌ على المُصنِّفِ بأنَّ البدلَ[1] هو الفَرَسُ لا زَيْدٌ، فكيفَ يقولُ: فأَبْدَلْتَ زَيْدًا منه؛ وحاصلُ الجوابِ أنَّ مُرادَهُ الإبدالُ اللُّغَوِيُّ لا الاصْطِلاحِيّ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

❁❁❁❁❁

(١) يظهر معنى البدل في الثلاثة الأخر، فبدل البعض من الكل، نرى أن المقصود هو البعض، وكذلك بدل الاشتمال وبدل الغلط، أما الأول، وهو بدل الكل من الكل أو المطابق فيشكل الفرق بينه وبين عطف البيان، ويفرق بينهما في نحو «جاء أخوك زيدٌ»، أن الأول إن كان أشهر من الثاني أو كانا في الشهرة على السواء، فالثاني بدل، وإلا فهو عطف بيان. وأيضًا فعطف البيان لا يكون إلا مظهرًا، والبدل يكون مظهرًا ومضمرًا. شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٧ والكناش ١/ ١٧١ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٦.

بَـــابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

[المنصوباتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وهي: المفعولُ بهِ]، نحو[1]: «ضَـرَبْتُ زَيْـدًا»، فـ«زَيْدًا» مفعولٌ بهِ منصوبٌ، [والمصدرُ]نحو[2]: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»، فـ«ضَرْبًا» مصدرٌ منصوبٌ، ويُعَبَّرُ عنه بـالمفعولِ المُطْلَقِ، [وظَـرْفُ الزَّمَـانِ]، نحـو: «صُمْتُ اليَوْمَ»، فـ«صُمْتُ» فِعْلٌ وفاعِـلٌ، و«اليَـوْمَ» منصـوبٌ على الظَّرْفِيَّـةِ الزَّمانيَّةِ، [وظَرْفُ المكانِ]، نحو: «جَلَسْتُ أمامَ الكَعْبَةِ»، فـ«جَلَسْـتُ» فعـلٌ وفاعلٌ، و«أَمامَ» منصوبٌ على الظَّرْفيَّـةِ المكانيَّـةِ، و«الكعبـة» مضـافٌ إليـهِ، [والحالُ]، نحو: «جاءَ زَيْدٌ راكِبًا»، فـ«جَاءَزيدٌ»: فعلٌ وفاعلٌ، و«راكِبًا» حـالٌ مِنْ«زيدٌ» منصـوبٌ بــ«جـاء»، [والتّمييزُ]، نحـو ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[3]، فـ«فَجَّرْنَا»: فِعْلٌ وفاعِلٌ، و«الأرْضَ» مفعـولٌ بـهِ، و«عُيُونـا» تمييزٌ منصـوبٌ بـ«فَجَّرْنا»، [والمُسْتَثْنَى]، نحو: «قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدًا»، فـ«القَوْمُ» فاعـلُ«قـامَ»، و«إلاَّ» أَداةُ استثناءٍ، و«زَيْـدًا» منصـوبٌ علىالاستثناءِ بــ«إلاَّ»، [واسـمُ لا]، نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ حاضِرٌ»، فـ«لا» نافيةٌ للجِنْسِ تَنْصبُالاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، و«غُلام» اسمُها منصوبٌ بالفتحةِ، و«غُلام» مضافٌ و«رَجُـل» مضـافٌ إليـه،

---

(١) المفعول به هو: الذي يقع عليه فعل الفاعل، والمراد بالوقوع التعلق؛ ليدخل نحو: ما ضربتُ زيدًا، والمراد بالتعلق هنا هو هو تعلق الفعل لشيء لا يعقل الفعل إلا بعد تعقُّل ذلك الشيء. شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٤ والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٧ والكناش ١/ ٩٤.

(٢) المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً، أو واقع على مفعول. وقد يسمى فعلاً وحدثًا وحدثانا، وهو أصل الفعل لا فرعه، خلافاً للكوفيين. الكتاب ١/ ٣٤ وشرح المفصل ١/ ٢٧٢ (ط. إميل يعقوب) والتذييل والتكميل ٧/ ١٣٠

(٣) سورة القمر: ١٢.

و«حاضرٌ» خبرُها مرفوعٌ بالضَّمَّةَ، [والمنادَى]، نحو: «يا غُلامَ زَيْدٍ»، فـ«يا» حَرْفُ نداءٍ، و«غُلام» مُنادى منصوبٌ بالفتحةِ؛ لأَنَّهُ منادى مضافٌ، و«زَيْد» مضافٌ إليه، [وخبرُ كانَ وأخواتها]، نحو: «كانَزَيْدٌ قائمًا»، فـ«كانَ» فِعْلٌماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ ويَنْصبُ الخبرَ، و«زَيْدٌ» اسمُهَا مرفوعٌ، و«قائمًا» خبرُها منصوبٌ، [واسمُ إنَّ وأخواتِها]، نحو: «إنَّ زَيْدًا قائمٌ»، فـ«إنَّ» حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، تَنْصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، و«زَيْدًا» اسمُها منصوبٌ، و«قائمٌ» خبرُهَا مرفوعٌ.

[والمفعولُ مِنْ أجْلِهِ]: نحو: «قامَ زَيْدٌ إجلالاً لِعَمْرٍو»، فـ«قامَ زَيْدٌ»: فِعْلٌ وفاعلٌ، و«إِجْلالاً» مفعولٌ لأجلِهِ منصوبٌ بـ«قامَ»، «لِعَمْرٍو» جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ«إجلالاً».

[والمفعولُ مَعَهُ]: نحو: «سِرْتُ والنِّيلَ»، فـ«سِرْتُ»: فِعْلٌ وفاعلٌ، و«النِّيلَ» الواوُ واوُ المَعِيَّةِ، و«النِّيلَ»مفعولٌ معَهُ منصوبٌ بـ«سِرْتُ».

[والتَّابعُ للمنصوبِ، وهو أربعةُ أشْيَاءَ: النَّعْتُ]، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا العاقلَ». [والعَطْفُ]: نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا». [والتَّوْكِيدُ]: نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ». [والبَدَلُ]: نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، وإعرابُ الأمثلةِ ظَاهِرٌ، واللهُ سبحانَهُ وتعالى أَعْلَمُ.

*****

باب المَفْعُولِ بِهِ

لَمَّا ذَكَرَ المنصوباتِ إجمالاً، شَرَعَ يَذْكُرُها تَفْصيلاً، ولم يَذْكُرْ في التَّفْصِيلِ خبرَ«كانَ وأخواتِها»، و«اسمَ إنَّ وأخواتِها»، والتَّوابِعَ؛ لِتَقَدُّمِ ذكرِها في المرفوعاتِ.

وبَدَأَ بذكْرِ المفعولِ بِهِ، وهو في اللُّغَةِ: مَنْ وَقَعَ[1] عليهِ الفِعْلُ[2]، سواءٌ كانَ الفِعْلُ حِسِّيًا، كـ«ضَرَبْتُ زَيْدًا»، أو مَعْنَوِيًا، كـ«تَعَلَّمْتُ المسْألَةَ»، فإنَّ الضَّرْبَ حِسِّيّ، والتَّعَلُّمَ مَعْنَوِيٌّ، وفي اصطلاحِ النُّحاة ما ذَكَرَهُ بقولِهِ: [وهوالاسمُ المنصوبُ[3] الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفعلُ]؛ يَعْنِي: أنَّ المفعولَ بِهِ في اصْطِلاحِ النُّحاةِ هو: الاسْمُ الَّذِي يَقَعُ عليهِ فِعْلُ الفاعلِ، [نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، ورَكِبْتُ الفَرَسَ]، فـ«زَيْدًا» مفعولٌ به[4] لـ«ضَرَبْتُ»، و«الفَرَس»

(١) والمراد بالوقوع التعلق؛ ليدخل نحو: ما ضربتُ زيدًا، والمراد بالتعلق هنا هو هو تعلق الفعل لشيء لا يعقل الفعل إلا بعد تعقُّل ذلك الشيء. شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٤ والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٧ والكناش ١/ ٩٤.

(٢) الفعل أو ما في منزلته، مثل:
- المصدر: نحو : ضربًا زيدًا، فـ«زيدًا» مفعول به للمصدر «ضربًا».
- اسم الفاعل، نحو: محمدٌ قاتلٌ زيدًا، فـ«زيدًا» مفعول به لاسم الفاعل «قاتل».
- صيغ المبالغة، نحو: محمدٌ ضرَّابٌ زيدًا، فـ«زيدًا» مفعول به لصيغة المبالغة «ضرّاب».
- اسم الفعل، نحو: دونك الكتابَ، خذه، فالكتاب مفعول به لاسم الفعل «دونك»، وقولنا: «عليك النجاحَ» أي الزمه، فـ«عليك» اسم فعل أمر بمعنى «الزم» و«النجاح» مفعول به.

(٣) اختلف في عامل النصب فيه، فذهب بعضهم إلى أنه عامل الفاعل، وقيل: هما، وقيل كونه مفعولاً. جمع الجوامع ١١٢.

(٤) - قد يقع فعل الفاعل عليه بالفعل، وذلك في حال الإثبات، نحو قولنا: أعطيت محمدًا درهمًا، وقد لا يقع عليه، وذلك في حال النفي، نحو قلونا: ما أعطيت محمدًا درهمًا.
- وقد يكون المفعول به بعد أداة استثناء ملغاة، نحو قولنا: ما رأيت إلا زيدًا.
- قد يقع بعد حرف جرّ زائد، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٖ مِّن قَلۡبَيۡنِ فِي جَوۡفِهِۦۚ ﴾.
=

مفعولٌ بِهِ لـ«رَكِبْتُ»، ومَثَّلَ بِمَثَالَيْنِ للإشارةِ إلى أنَّهُ لافَرْقَ في المفعولِ بهِ بينَ كَوْنِهِ عاقلاً كـ«زَيْد»، أو غير عاقلٍ كـ«الفَرَس».

[وهو على قِسْمَيْنِ: ظاهِرٍ ومُضْمَرٍ]، كما أنَّ الفاعلَ ظاهِرٌ ومُضْمَرٌ، [فالظَّاهِرُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ]، وهو«زَيْدٌ والفَرَسُ» المُتَقَدِّمانِ في المثالَيْنِ السَّابقَيْنِ، [والمُضْمَرُ[1] قسمانِ: مُتَّصِلٌ]، وهوالَّذِي لا يُبْتَدَأُ بِهِ[2]، ولا يَقَعُ بعدَ إلاَّ في الاختيارِ، نحو« الكافُ» مِنْ«رَأَيْتُكَ»، إِذْ لا يَصُحُّ أنْ يُقَالَ: «مَا رَأَيْتُ إلاَّكَ»، وقد يَقَعُ مِثْلُ ذلك في غيرِ الاختيارِ، وهو ضرورةُ الشِّعْرِ[3]، [ومُنْفَصِلٌ]، وهو الَّذي يَقَعُ في ابتداءِ الكلامِ نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[4]، ويَقَعُ بَعْدَ إلاَّ في الاختيارِ، نحو: «ما نَعْبُدُ إلاَّ إيَّاكَ».

- قد يقع مصدرًا مؤولاً من «أنْ» والفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا ﴾، أو «أنّ» ومعموليها، نحو قولنا: علمتُ أن زيدًا ناجحٌ.

(١) الضمير اسم وُضِع لمتكلم كـ«أنا» أو لمخاطب كـ«أنت»، أو لغائب كـ«هو»، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كـ«قُومَا وقامَا» مثنًى، و«قُومُوا وقَامُوا وقُمْنَ» جمعًا، وهو موضوع موضع الاسم الظاهر، والغرض منه الاختصار. جامع الدروس العربية ٩٣- ٩٥.

(٢) ويقع في آخر الكلمة، إلا إذا كان ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فيقع في حشوها. جامع الدروس العربية ٩٣.

(٣) نحو قول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَن لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

الخزانة ٥/ ٢٧٨، والخصائص ١/ ٣٠٧و الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩وشرح الأشموني ١/ ٦٩ وأوضح المسالك ١/ ٨٣ وابن عقيل ١/ ٨٩ جامع الدروس العربية ٩٣.

(٤) سورة الفاتحة: ٥.

[فالمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ[١]، نحو قولِكَ: ضَرَبَنِي]، وإعرابُهُ: «ضَرَب» فِعْلٌ ماضٍ، و«النُّونُ» للوقايةِ[٢]، و«الياءُ» ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ مفعولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ نَصْبٍ[٣]، [وضَرَبَنَا] بفتح الباء، فـ«نَا» ضَمِيرُ المتكلِّمِ ومَعَهُ غيرُهُ أو المُعَظِّمُ نَفْسَهُ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ نَصْبِ مفعولٍ بهِ، [وضَرَبَكَ]بفتحِ الكافِ، فـ«الكافُ» ضميرُ المخاطَبِ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نَصْبِ مفعولٍ بهِ، [وضَرَبَكِ] بكسْرِ الكافِ، ضَمِيرُ المخاطَبةِ مبنيٌّ على الكسْرِ في محلِّ نصبِ مفعولٍ بِهِ، [وضَرَبَكُمَا]، فـ«الكافُ» ضميرُ المخاطَبَيْنِ مبنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبِ مفعولٍ بهِ، و«الميمُ» حرفُ عمادٍ، و«الألفُ» حَرْفٌ دَالٌّ على التَّثْنِيةِ، [وضَرَبَكُمْ]، فـ«الكافُ»ضميرُ جمعِ الذُّكورِ المُخاطَبين، مبنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبِ مفعولٍ بِهِ، و«الميمُ» علامةُ الجمعِ، [وضَرَبَكُنَّ]، فـ«الكافُ» ضميرُ جمعِ الإناثِ المخاطَبَاتِ مبنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبِ مفعولٍ بهِ، و«النُّونُ» علامةَ جمعِ النّسوةِ، [وضَرَبَهُ] فـ«الهاءُ» ضميرُ المُذَكَّرِ الغائبِ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلٍّ نصبِ مفعولٍ بِهِ، [وضَرَبَها]، فـ«الهاءُ» ضميرُ المؤنَّثةِ الغائبةِ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ نصبِ مفعولٍ بهِ، [وضَرَبَهُمَا]، فـ«الهاءُ» ضميرُ المُثَنَّى

---

(١) _ قد يختلف العدد لأنه أحصى الكاف بالفتح والكسر، وهي كما في جامع الدروس العربية ٩٣: «التاء ونا والواو والألف والنون والكاف والياء والهاء وها»، وهي تسعة.

(٢) إذا لحقت ياء المتكلم الفعل أو اسم الفعل وجب الفصل بينهما بنون الوقاية؛ لأنها تقي ما تتصل به من الكسر، نحو: أكرمني، ورويدني»، وأما الفعل المضارع الذي يلحقه نون الإعراب فيجوز حذفها وبقاؤها استغناءً بنون الإعراب. الكناش ١/ ١٩٣ جامع الدروس العربية ٩٤.

(٣) «الكاف والهاء وها»: تكون ضمائر نصب، و«الألف والتاء والواو والنون» لا تكون إلا ضمائر رفع، و«نا والياء» تكون ضمير رفع وضميري جر. جامع الدروس العربية ٩٣.

الغائبَيْنِ مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبِ مفعولٍ بِهِ، و«الميمُ» حرفُ عمادٍ ، و«الألِفُ» حَرْفٌ دَالٌّ على التَّثْنيةِ، [وضَرَبَهُمْ] فـ«الهاءُ» ضميرُ جمعِ الذُّكُورِ الغائبينَ مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبِ مفعولٍ بهِ، و«الميمُ» علامةُ الجمعِ، [وضَرَبَهُنَّ] فـ«الهاءُ» ضميرُ جمعِ الإناثِ الغائباتِ مَبْنيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبِ مفعولٍ بِهِ، و«النُّونُ» علامةُ جمعِ النّسوةِ.

[والمُنْفصِلُ[1] اثْنَا عَشَرَ[2]، نحو قولِكَ: إيَّايَ]، فإذا قُلْتَ: «ما أَكْرَمْتَ إلاَّ إيَّايَ»، تَقُولُ في إعرابِهِ: «ما» نافيةٌ، و«أَكْرَمْتُ» فِعْلٌ وفاعلٌ، و«إلاَّ» أداةُ حَصْرٍ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: «إلاَّ» حَرْفٌ لإيجابِ النَّفْيِ، أو أداةُ استثناءٍ مُلْغاةٍ لا عملَ لها، و«إيَّا» ضميرُ نصبٍ منفصلٌ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبِ مفعولٍ بهِ لـ«أَكْرَمْتَ»، و«الياءُ»الأخيرةُ حرفٌ دالٌّ على المُتَكَلِّمِ، [وإيَّانَا] للمُتكلِّمِ ومَعَهُ غيرُ[هُ]، أو المعظِّمُ نَفْسَهُ، [وإيَّاكَ] -بفتحِ الكافِ- للمُخاطَبِ، [وإيَّاكِ]-بكسْرِ الكافِ- للمُخاطَبةِ، [وإيَّاكُمَا] للمُخَاطبَيْنِ، [وإيَّاكُمْ] لجمعِ الذُّكُورِ المُخَاطَبِينَ، [وإيَّاكُنَّ] لجمْعِ الإناثِ المُخاطَبَاتِ، فـ«إيَّا» في الجميعِ هي الضَّمِيرُ، وكُلُّها يُقالُ فيها: ضميرُ نصبٍ مُنْفصِلٌ مَبنيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ نصبِ مفعولٌ بهِ، و«الياءُ» في الأوَّلِ حرفٌ دالٌّ على المُتكلِّمِ، و«نَا» في الثَّاني حرفٌ دالٌّ على المُتكلِّمِ ومعَهُ غيرُهُ، أو المُعظِّمِ نَفْسَهُ، و«الكافُ» فيما بَعْدَهُ لِلْمُخاطَبِ أو المُخاطَبةِ أوالمُخاطَبَيْنِ أو

(١) الضمير المنفصل: ما يصح الابتداء به، كما يصح وقوعه بعد «إلا» على كل حال. جامع الدروس العربية ٩٥.

(٢) وعدتها في جامع الدروس العربية ٩٥ أربعة وعشرون، اثنا وعشرون للرفع، وهي: أنا ونحن وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن وهو وهي وهما وهم وهنَّ. واثنا عشر للنصب، وهي: إياي وإيانا وإياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكنَّ وإياهُ وإياها وإياهما وإياهم وإياهنَّ.

المُخاطَبينَ أو المخاطباتِ، و«الميمُ» في «إِيَّاكُمَا» حرفُ عِمادٍ، و«الألفُ» حرفٌ دَالٌّ على التَّثْنِيةِ، و«الميمُ» في «إِيَّاكُمْ» حرفٌ دَالٌّ على جمعِ الذُّكُورِ المُخَاطَبِينَ، و«النُّونُ» في «إِيَّاكُنَّ» حرفٌ دالٌّ على جمعِ النّسوةِ المُخاطَبَاتِ، [وإِيَّاهُ] لِلْمُفْرَدِ المُذكَّرِ الغائبِ، و«الهاءُ» حرفٌ دالٌّ على الغَيْبَةِ، [وإِيَّاهَا] لِلْمفردةِ الغائبةِ، [وإِيَّاهُمَا] للمُثَنَّى الغائبَيْنِ، [وإِيَّاهُمْ] لجمْعِ الذُّكُورِ الغَائبِينَ، [وإِيَّاهُنَّ] لجمْعِ الإناثِ الغائباتِ، واللهُ سبحانَهُ وتعالى أَعْلَمُ.



باب المَصْدَرِ

ويُسَمَّى [١] المفعولَ المُطْلَقَ [٢]، [وهو: الاسمُ المنصوبُ الَّذي يَجِيء ثالثًا في تَصْريفِ الفِعْلِ، نحو قولِكَ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا]؛ يَعْنِي أنَّ المصدَرَ هو الاسْمُ؛ أي: اسْمُ الحدَثِ [٣] الَّذي يَجِيء ثالثًا في تصريفِ الفِعْلِ؛ أي: تَغْيِيرُهُ مِنْ صِيغةٍ إلى صِيغةٍ أُخْرَى، نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا»، فَقَدْ تَغَيَّرَ مِنْ صِيغةِ الماضِي إلى صيغةِ المُضارع ثانيًا، والمُصْدَرُ ثالثًا، فإذا قُلْتَ: «ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا»، فـ«زَيْدٌ» فاعِلٌ، و«ضَرْبًا» مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ بـ«ضَرَبَ»، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: منصوبٌ على المصدرِ بـ«ضَرَبَ».

[وهو قِسْمانِ: لَفْظِيٌّ ومَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَافقَ لَفْظُهُ لفظَ فِعْلِهِ فهو لَفْظِيٌّ، نحو قولِكَ: قَتَلْتُهُ قَتْلاً، وإنْ وَافَقَ معنَى فِعْلِهِ دونَ لَفْظِهِ فهو مَعْنَوِيٌّ [٤]، نحو: جَلَسْتُ قُعودًا، وقُمْتُ وُقوفًا]، فإنَّ الجُلوسَ والقُعودَ بمعنًى واحدٍ، كَمَا أنَّ القِيامَ والوُقُوفَ بمعنًى واحدٍ، فُكُلٌّ مِنْ «قُعودًا، ووقوفًا» منصوبٌ على المَصْدَرِيَّةِ بالفعلِ الَّذي قَبْلَهُ [٥]، ويَكْفِي اتِّفاقُهُمَا في المعنَى، وإنِ اخْتَلَفَا في

(١) المفعول المطلق هو ما يصدق عليه قولنا: مفعول بدون قيد، بخلاف بقية المفاعيل المقيدة بالجار كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، وهذه التسمية للبصريين. شرح التصريح ١/ ٤٩٠ وشرح ابن يعيش ١/ ٢٧٢ (ط. يعقوب إميل) وهمع الهوامع ٢/ ٩٤ وجمع الجوامع ١٢٥.

(٢) هو اسم يؤكد عامله، فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك، أو يبين نوعه، أو يبين عدده. شرح التصريح ١/ ٤٩٠.

(٣) المصدر هو : اسم الحدث الجاري على الفعل، وليس علمًا ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة. شرح التصريح ١/ ٤٩١.

(٤) أي: مرادفه.

(٥) يريد الحديث عما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، وقد تعددت إلى ما يأتي:: مرادفه، واسم المصدر، ولفظ كل وبعض مع إضافتهما لمصدر الفعل، =

اللَّفْظِ، وقِيلَ يُقَدَّرُ لَهُمَا فِعْلٌ مُوافِقٌ في اللَّفظِ، فيُقَالُ في الأَوَّلِ: «جَلَسْتُ وقَعَدْتُ قُعُودًا»، وفي الثَّاني: «قُمْتُ ووَقَفْتُ وُقُوفًا»، وذلك تَكَلُّفٌ لا حاجةَ إلَيْهِ، والله سبحانه وتعالى أَعْلَمُ.

❁❁❁❁❁

والضمير العائد على المصدر، وعدده، وآلته، وصفته، والإشارة إليه. شرح التصريح ١/ ٤٩٣- ٤٩٤ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

باب ظَرْفِ الزَّمانِ وظَرْفِ المكانِ

[ظَرْفُ[1] الزَّمانِ] في اصْطِلاحِ النُّحاةِ[2]: [هو اسْمُ الزَّمانِ] الَّذي يَقَعُ الحدَثُ فيهِ [المنصوبُ بتقديرِ في]، فإذا قُلْتَ: «صُمْتُ يَوْمَ الخميسِ»، كانَ التَّقْديرُ: صُمْتُ في يَوْمِ الخميسِ، فاليومُ وَقَعَ الصَّوْمُ فيهِ، [نحو: اليومَ]، في نحو قولِكَ: «صُمْتُ اليومَ»، فـ«اليومَ» منصوبٌ على الظَّرْفيَّةِ الزَّمانيَّةِ بـ«صُمْتُ، » ومِثْلُهُ: «صُمْتُ يَوْمَ الجمعةِ، أو يومَ الخميسِ»، [والليلةَ] نحو: «اعْتَكَفْتُ اللَّيْلَةَ أوْ ليلةً أو ليلةَ الجمعةِ»، فالكُلُّ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ بالفعلِ الَّذي قبلَهُ، [وغُدْوة] نحو: «أَزُورُكَ غُدْوَةً»[3]، فـ«أزورُكَ» فِعْلٌ مضارعٌ، وفاعلُهُ مستترٌ فيه وُجوبًا تقديرُهُ «أنا»، و«الكافُ» ضميرُ المُخاطبِ مفعولٌ بهِ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، و«غُدْوَةً» منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّة بـ«أَزورُ»، [وبُكْرَةً] نحو: «أَزُورُكَ بُكْرَةً»، [وسَحَرًا]

---

(١) الذي يطلق عليه الظرف عند النحويين ما حسن فيه إظهار «في» وليست في لفظه؛ لأن الموضوع لمعنى الظرفية «في». اللباب ١/ ٢٧١.

(٢) المفعول فيه أو الظرف له عدة تعريفات منها : ما ضُمّن من اسمِ وقتٍ أو مكانٍ معنَى «في» باطّراد، لواقع فيه مذكور أو مقدّر ناصب له، وكذلك : ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه سواء كان مبهما، أم مختصا، أم معدودا، وقيل فيه أيضًا: مايذكر للبيان عن أي زمان وأي مكان وقع فيهما الفعل، مثل: قمت يوم الجمعة أمام فلان، ونحوه، وشرطه أن يكون مضمنًا معنى «في»، وكذلك : الظرف ما كان وِعاءً لشيء، وتُسمَّى الأواني ظروفًا، لأنّها أَوْعِيَةٌ لِما يُجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنةِ: ظروفٌ، لأن الأفعال توجَد فيها، فصارت كالأوعية لها، والظرف على ضربَيْن: زمان ومكان. شرح التسهيل ٢/ ٢٠٠ وشرح الحدود في النحو ٢١٨ وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٠٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٢٢ (ط. إميل) وجمع الجوامع ١٣٠.

(٣) علم لوقت. المفصل ٥٥ والمقتضب ٣/ ٣٧٩ وارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٠ وجمع الجوامع ١٣٠.

نحو: «أَجِيئُكَ سَحَرًا»[1]، [وغَدًا] نحو: «أَجِيئُكَ غَدًا»، [وعَتْمَةً] نحو: «أَجِيئُكَ عَتْمَةً»، [وصَبَاحًا] نحو: «أَجِيئُكَ صَباحًا»، [ومَسَاءً] نحو: «أَجِيئُكَ مَسَاءً»، والإعراب ظاهِرٌ مِمَّا قبلَهُ، [وأَبَدًا] نحو: «لا أُكَلِّمُ زَيْدًا أَبَدًا» ، وإعرابُهُ «لا» نافيةٌ، و«أُكَلِّمُ» فِعْلٌ مضارِعٌ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيهِ وُجوبًا تقديرُهُ «أنا»، و«أَبَدًا» منصوبٌ على الظَّرْفيَّةِ الزَّمانيَّةِ؛ والأَبَدُ الزَّمَنُ المُستقبَلُ الَّذي لا نهايَةَ لَهُ، [وأَمَدًا] نحو: «لا أُكَلِّمُ زَيْدًا أَمَدًا»، والأَمَدُ الزَّمَنُ المستقبَلُ، [وحِينًا] تقولُ: «قَرَأْتُ حِينًا»، فـ«قَرَأْتُ» فِعْلٌ وفاعِلٌ، و«حِينًا» منصوبٌ على الظَّرْفيَّةِ الزَّمانيَّةِ، والحِينُ الزَّمانُ المُبْهَمُ. [ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ] نحو: «وَقْت، وسَاعَة، وضَحْوَة».

[وظَرْفُ المكانِ هو اسْمُ المكانِ] الَّذي يقعُ فيهِ الحدَثُ [المنصوبُ بتقديرِ «في» نحو: أَمَامَ] تقولُ: «جَلَسْتُ أمامَ الشَّيْخِ»، فـ«جَلَسْتُ» فِعْلٌ وفاعِلٌ، و«أمامَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ بـ«جَلَسْتُ»، و«الشَّيْخ» مضافٌ إليهِ، [وخَلْفَ] نحو: «جَلَسْتُ خَلْفَهُ»، [وقُدَّامَ] بمعنَى الأمامِ، [ووَرَاءَ] بمعنَى الخَلْفِ، [وفَوْقَ] نحو: «جَلَسْتُ فَوْقَ السَّطْحِ»، فـ«فَوْقَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، و«السَّطْح» مضافٌ إليهِ، [وتَحْتَ] نحو: «جَلَسْتُ تَحْتَ السَّقْفِ»، فـ«تَحْتَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، و«السَّقْف» مضافٌ إليهِ، [وعِنْدَ] بمعنَى المكان القَرِيب، نحو: «جَلَسْتُ عِنْدَ

---

(١) «سَحَرَ، و"سُحَير» إذا أردت به سحرَ يومك، فإنّه غيرُ متصرِّفٍ ولا منصرفٍ، والذي مَنَعَه من الصرف أنّه معدولٌ عن الألف والسلام معرفةً، معنى ذلك أنّه إذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه، فتَزيد فيه الألف واللام للتعريف، ثمّ غُيِّر عن لفظِ ما فيه الألفُ واللام مع إرادةِ معناهما. والمفصل ٥٥ وشرح ابن يعيش على المفصل ١/ ٤٢٣ والمقتضب ٣/ ٣٧٩ وجمع الجوامع ١٣١.

زَيْدٍ»، فـ«عِنْدَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّة، و«زَيْد» مضافٌ إليهِ، [ومَعَ] بمعنَى مكَانِ الاجْتماعِ والمَصاحبةِ[1]، نحو: «رَكِبْتُ مَعَ زَيْدٍ»، فـ«مَعَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، و«زَيْد» مضافٌ إليهِ، [وإزَاءَ] بمعنى مُقابِل، نحو: «جَلَسْتُ إزاءَ زَيْدٍ»، فـ«إزَاءَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، و«زَيْد» مضافٌ إليهِ، [وحِذَاءَ] بمعنى المكان القريب، نحو: «جَلَسْتُ حِذَاءَ زَيْدٍ»، فـ«حِذَاءَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، و«زَيْد» مضافٌ إليهِ، [وتِلْقَاءَ] بمعنى مُقابِل، نحو: «جَلَسْتُ تِلْقَاءَ زَيْدٍ»، فـ«تِلْقَاءَ» منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، و«زَيْد» مضافٌ إليهِ، [وهُنَا] اسْمُ إشارةٍ للمكانِ القريبِ، فهو ظَرْفُ مكانٍ، نحو: «جَلَسْتُ هُنَا»، فـ«هُنَا» مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ على الظَّرْفيَّةِ المكانيَّةِ، [وثَمَّ] اسْمُ إشارةٍ للمكانِ البعيدِ، فهو ظَرْفُ مكانٍ، نحو: «جَلَسْتُ ثَمَّ»، فـ«ثَمَّ» مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، [وما أشْبَهَ ذلكَ] مِنْ أسماءِ المكانِ المُبْهَمةِ، نحو: «يَمِين، وشِمال، وبَرِيد، وفَرْسَخ، ومِيل، والله سبحانه وتعالى أَعْلَمُ.

✿✿✿✿✿

(١) تجر بـ«من»، وتقع خبرًا وصلة وصفة وحالا. جمع الجوامع ١٤٤.

بَـابُ الحَـالِ

[الحالُ هو الاسمُ المنصوبُ المُفَسِّرُ لِما انْبَهَمَ مِنَ الهَيْئاتِ]؛ يَعْني[1]: أنَّ الحالَ هو الاسْمُ المنصوبُ المُفَسِّرُ لِهَيْئَةِ صَاحِبِهِ عِنْدَ حُصُولِ مَعْنى عامِلِهِ، فهو وَصْفٌ في المعنى لِصاحِبِهِ، قَيْدٌ لِعَامِلِهِ [نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا]، فـ«زَيْدٌ» فاعِلُ «جَاءَ»، و«رَاكِبًا» حالٌ مِنْهُ حَصَلَ بها بَيَانُ هَيْئَتُهُ عِنْدَ المجيءِ، فهي حالٌ مِنَ الفاعلِ، وناصِبُهُ الفِعْلُ[2] المذْكُورُ قَبْلَهُ، وقَدْ تأتي الحالُ مِنَ المفعولِ كما ذَكَرَهُ بقولِهِ: [ورَكِبْتُ الفَرَسَ مُسَرَّجًا]، فـ«الفَرَس» مفعولُ «رَكِبْتُ»، و«مُسَرَّجًا» حالٌ مِنَ الفَرَسِ، فهو حالٌ مِنَ المفعولِ، وناصِبُها الفِعْلُ المذْكُورُ قَبْلَهُ، [ولَقِيتُ عَبْدَ اللهِ راكِبًا]، فـ«عَبْدَ اللهِ» مفعولُ «لَقِيتُ»، و«رَاكِبًا» يحتمِلُ أنْ يكونَ حالاً مِنَ «التَّاءِ»، وهي الفاعلُ، أو مِنْ «عَبْد اللهِ»، وهو المفعولُ، [وما أَشْبَهَ ذلِكَ] مِنْ أمثلةِ الحالِ.

---

(١) الحال: وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه. أو تأكيده، أو عامله. وشرح كتاب الحدود في النحو ٢٢٤ والمرتجل ١٦٠ وشرح التسهيل ٢/ ٣٢١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣ وجمع الجوامع ١٥٨.

ويفرق بينها وبين الصفة بأنها صفة الفاعل والمفعول في المعنى. وإنما الفرق بينهما وبين الصفة أن الصفة ثابتة مستمرة مع الموصوف، والحال منتقلة. فإذا قلت: جاء زيد الضاحك أفالضاحك صفة له في حال مجيئه، وفي غير حال مجيئه. فإذا قلت: جاء زيد ضاحكًا، فالضحك حال له في حال مجيئة، بخلاف الصفة . شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١١.

(٢) العامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات، أو معنى فعل، كقولك: "فيها زيد مقيماً"، وهذا عمرو منطلقاً، وما شأنك قائماً، وما لك واقفاً. وفي التنزيل: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (سورة هود: ٧٢)، و ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ (سورة المدثر: ٤٩)، و«ليت، ولعل، وكأن» ينصبنها أيضًا، لما فيهن من معنى الفعل. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧ وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٤ وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٣.

وقَدْ تَكُونُ الحالُ جُمْلَةً[1]، نحو: «جاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طالِعَةٌ»، فـ«الواوُ» واوُ الحالِ، و«الشَّمْسُ طَالِعَةٌ» مبتدأٌ وخَبَرٌ، والجملةُ في مَحَلِّ نَصْبِ حالٍ مِنْ «زَيْد»، وهي في قُوَّةِ قولِكَ: جَاءَ زَيْدٌ مُقارِنًا طُلُوعَ الشَّمْسِ.

[ولا يكُونُ الحالُ إلاَّ نَكِرةً]؛ يَعْني: أنَّ الحالَ لا تكونُ إلاَّ نكرةً، كما في الأمثلةِ السَّابقةِ، وقَدْ تَأْتِي مَعْرِفةً[2]، فَتُؤَوَّلُ بنكرةٍ، نحو: «ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ»؛ أي: مُرَتَّبِينَ، و«اجْتَهِدْ وَحْدَكَ»؛ أي: مُنْفَرِدًا، [ولا يَكُونُ إلاَّ بَعْدَ تمامِ الكَلامِ]، كَمَا في الأمثلَةِ السَّابقةِ، وقَدْ يَجِبُ تقديمُ الحالِ إذا كانَ لها صَدْرُ الكلامِ، كأسماءِ الاستفهامِ، نحو: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ»، وإعرابُهُ «كَيْفَ» اسمُ استفهامٍ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ «زَيْد»، و«جَاءَ زَيْدٌ» فِعْلٌ وفاعِلٌ.

[ولا يكونُ صاحبُها إلاَّ معرفةً]، كما في الأمثلةِ السَّابقةِ، وقد تأتي مِنْ صاحبِها النَّكرةِ نكرة سَمَاعًا[3]، ومنهُ الحدِيثُ: «صَلَّى رَسُولُ اللهِ -ﷺ- جالِسًا، وصَلَّى ورَاءَهُ رِجَالٌ قِيامًا»[4]، فـ«قِيامًا» حالٌ مِنَ «رِجال»، وهو

---

(١) إن كانت جملة الحال اسمية فتسبقها واو الحال، إلا ما شذ من قولهم: «كلمته فوه إلى فيَّ»، ،إن كانت فعلية وكان فعلها ماضيًا. فتأتي قبله «قد» ظاهرة أو مقدرة. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٤.

(٢) وردت الحال معرفة، نحو «أرسلها العراك، ومررت به وحده، وجاؤا قضهم بقضيضهم، وفعلته جهدك، وطاقتك»، وقراءة من قرأ: ﴿ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ [المنافقون: ٨]، وتؤول ذلك بأنها مصادر قد تُكُلِّمَ بها على نية وضعها في موضع مالا تعريف فيه، والتقدير: معتركة، ومنفرداً ، وقاطبة وجاهدًا، ومن الأسماء المحذوّ بها حذو هذه المصادر قولهم: «مررت بهم الجماء الغفير». شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٦.

(٣) انظر: شرح المكودى على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٦٨.

(٤) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٥/ ٤٤٠ والموطأ ١/ ١٣٥ ومسند أحمد ٣/ ٢٠.

نكرةٌ، وهو يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليهِ، وقَد يكونُ صاحبُها نكرةً قياسًا بِمُسَوِّغٍ مِنَ المُسَوِّغاتِ المذكورةِ في المُطوَّلاتِ(١)، والله سبحانه وتعالى أَعْلَمُ.

❁❁❁❁❁

---

(١) منها على سبيل المثال: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الأشموني، وشروح الكافية، لابن الحاجب، والكناش في النحو والتصريف، وشروح ألفية ابن مالك والأشباه والنظائر في النحو وهمع الهوامع وشرح التسهيل والتذييل والتكميل وغيرها.

بَابُ التَّمييزِ[1]

[التَّمييزُ[2]: هو الاسمُ المنصوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ[3] مِنَ الذَّوَاتِ]، وناصِبُهُ ما قَبْلَهُ مِنْ فِعْلٍ أو عَدَدٍ أو مِقْدار، كما سَيَظْهَرُ مِنَ الأمثلةِ، وقَدْ يَكُونُ مُبَيِّنًا لِمَا خَفِيَ مِنَ النِّسَبِ، كما سَيَتَّضِحُ بالأمثلةِ أيضًا، [نحو قولِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا]، فَـ«تَصَبَّبَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«زَيْد» فاعلٌ، و«عَرَقًا» تمييزٌ منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ بالفعلِ قبلَهُ، وهو مُبَيِّنٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ النِّسْبةِ، فإنَّ نِسْبةَ التَّصَبُّبِ إلى زَيْدٍ تحتملُ أنْ تكونَ مِنْ جهةِ العَرَقِ أو غيرِهِ، وكذا قَوْلُهُ: [وتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وطَابَ محمدٌ نَفْسًا]، كُلٌّ مِنَ التَّمْييزَيْنِ فيهما مُبَيِّنٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ النِّسبةِ، وكُلٌّ مِنَ التَّرْكِيبَيْنِ فِعْلٌ وفاعلٌ، و«شَحْمًا» في الأوَّلِ تمييزٌ، وكذا «نَفْسًا» في الثَّاني، [واشْتَرَيْتُ عِشْرينَ غُلامًا]، «اشْتَرَيْتُ» فِعْلٌ وفاعلٌ، و«عِشْرينَ» مفعولٌ بِهِ منصوبٌ بالياءِ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ، و«غُلامًا» تمييزٌ لـ«عِشرينَ»؛ لإبهامِهَا ولِصلاحِيَّتِها لِكُلِّ معدودٍ، وناصبُ التَّمييزِ «عِشرينَ»، [ومَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً]، «مَلَكْتُ» فِعْلٌ وفاعِلٌ، و«تِسْعينَ» مفعولٌ بِهِ منصوبٌ بالياءِ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّرِ، و«نَعْجَةً» تمييزٌ لـ«تِسْعينَ» منصوبٌ بِهِ كما تَقَدَّمَ في «عِشْرينَ»، [وزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا]، «زَيْدٌ» مبتدأٌ، و«أَكْرَمُ» خبرُهُ، و«مِنْكَ» جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ«أَكْرَم»، و«أَبًا» تمييزٌ منصوبٌ بـ«أَكْرَم» مُحَوَّلٌ عَنِ المبتدأ، والأصلُ «أبو زَيْدٍ أَكْرَمُ مِنْكَ»، فَحُوِّلَ التَّركيبُ، وقِيلَ: «زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ»، فحصل إبهامٌ في نِسبةِ الأَكْرَمِيَّةِ

---

(١) ويسمى أيضًا : التبيين، والتفسير. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٥ واللباب ١/ ٢٩٦.

(٢) وهو أيضًا : اسم نكرة فضلة، يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة. شرح كتاب الحدود في النحو ٢٣٨.

(٣) المبهمات قد تكون جملاً أو مفردات.

إليه من أيِّ جهةٍ، فَجِيءَ بالتَّمييزِ؛ لبيانِ ذلك الإبهامِ، ومِثْلُه قَوْلُ [وأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا]، فـ«أَجْمَل» معطوفٌ على «أَكْرَم» الوَاقعِ خَبَرًا عَنْ «زَيْد»، والمعطوفُ على الخبرِ خَبَرٌ، والتَّقديرُ: زَيْدٌ أَجملُ مِنْكَ وَجْهًا، فـ«زَيْدٌ» مبتدأٌ، و«أَجْملُ» خبرُهُ، و«مِنْكَ» جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَجْمل»، و«وَجْهًا» تمييزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ المبتدأ؛ لإبهامِ نِسْبةِ الأجمليَّةِ إليه، والأصلُ «وَجْهُ زَيْدٍ أَجْمَلُ مِنْكَ» فَفُعِلَ بهِ ما تَقَدَّمَ.

[ولا يكونُ إلاَّ نكرةً]؛ يَعْنِي: أنَّ التَّمييزَ كالحالِ، لا يكونُ إلاَّ نكرةً، كَمَا تَقَدَّمَ في الأمثلةِ، وأَمَّا قولُهُ:

.... وطِبْتَ النَّفسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرو[1]

فـ«أل» فيهِ زائدةٌ.

[ولا يكونُ إلاَّ بَعْدَ تمامَ الكلامِ]، كَمَا تَقَدَّمَ في الأمثلةِ أيْضًا، وقد يَتَقَدَّمُ إذا كان عاملُهُ مُتصَرِّفًا، كقوله:

وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلا

فـ«شَيْبًا» تمييزٌ مُقَدَّمٌ على عاملِهِ، وهو اشْتَعَلَ، واللهُ سُبحانَهُ وتَعالى أَعْلَمُ.

❁❁❁❁❁

---

(١) من الطويل، وهو لرشيد بن شهاب اليشكري في الدرر ١/ ٥٣ وبدون نسبة في الكناش ١/ ١٢٤ وأوضح المسالك ١/ ١٨١، ٢/ ٣٦١ والبيت لفظه بتمامه:

رَأَيْتُكَ لمَّا أنْ عَرَفْتَ جِلادَنا رَضِيتَ وطِبْتَ النَّفسَ يا بكْرُ عنْ عَمْرو

بَــابُ الاسْتِثْنَــاءِ

هو[1]: الإِخْرَاجُ[2] بـ«إلاَّ»، أو إِحْدَى أَخَوَاتِها.

[وحُرُوفُ الاستثناءِ ثمانيةٌ، وهي: إلاَّ]: نحو: «قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدًا»، فـ«قامَ القَوْمُ»: فِعْلٌ وفاعِلٌ، و«إلاَّ» أداةُ استثناءٍ، و«زَيْدًا» منصوبٌ بـ«إلاَّ» على الاستثناءِ.

[وغَيْر]: نحو: «قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»، فـ«غَيْر» منصوبٌ على الاستثناءِ، و«زَيْد» مُضافٌ إليهِ.

[وسِوَى وسُوَى وسَوَاءٌ]: نحو: «قَامَ القَوْمُ سِوَى زيدٍ، فـ«سِوَى» منصوبٌ على الاستثناءِ بفتحةٍ مُقَدَّرةٍ على الألفِ للتَّعذُّرِ، و«زَيْد» مُضافٌ إليهِ.

[وخَلا ، وعَدَا ، وحَاشَا]: نحو: «قَامَ القَوْمُ خَلا زَيْدًا، وعدا عَمْرًا، وحَاشَا بَكْرًا»، فـ«خَـلا» فِعْلٌ ماضٍ، وفاعِلُهُ ضميرٌ يَعُودُ على القَائمِ المفهومِ مِنْ «قامَ القَوْمُ»، و«زَيْدًا» منصوبٌ على المفعوليَّةِ بـ«خَلا»، وهو استثناءٌ في المعْنَى، إذِ المَعْنَى: إذا جَاوَزَ القائمُ زَيْدًا؛ أي: خَالَفَهُ، فهو بمنزلةِ «قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدًا»، ومِثْلُهُ «عَدَا عَمْرًا، وحَاشَا بَكْرًا».

[فالمسْتَثْنَى بإلاَّ يُنْصَبُ[3] إذا كان الكلامُ تامًّا مُوجَبًا]، التَّامُّ هو الَّذِي ذُكِرَ

---

(١) المستثنى: المخرج تحقيقا أو تقديرا، بإلا أو إحدى أخواتها من مذكور. شرح كتاب الحدود في النحو ٢٤٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٤.

(٢) الإخراج: إخراجُ بعضٍ من كلّ. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦.

(٣) المستثنى منصوب لأنه كالمفعول، وإنّما يُعْدَل عنه لغَرَض. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦.

فِيهِ المسْتَثْنَى والمسْتَثْنَى مِنْهُ، والمُوجَبُ هو المُثْبَتُ؛ أي: الَّذي لم يَدْخُلْهُ نَفْيٌ ولا نَهْيٌ ولا استفهامٌ، [نحو: قامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدًا]، فـ«قَامَ القَوْمُ»: فِعْلٌ وفاعِلٌ، و«إلاَّ» أداةُ استثناءٍ، و«زَيْدًا» منصوبٌ على الاستثناءِ بـ«إلاَّ»، [وخَرَجَ النَّاسُ إلاَّ عَمْرًا]، هو مِثْلُهُ في الإعْرابِ، وكُلٌّ مِنَ المثالَيْنِ تامٌّ مُوجَبٌ يَجِبُ فيهِ نَصْبُ المُسْتَثْنَى، فإنْ كانَ المستثْنَى مِنْ جِنْسِ المُستثْنَى مِنْهُ يُسَمَّى الاستثناءُ مُتَّصِلاً كالمثالَيْنِ، وإنْ كانَ مِنْ غيرِ جِنْسِهِ يُسَمَّى مُنْقَطِعًا، نحو: «قامَ القَوْمُ إلاَّ حُمَارًا»، [وإنْ كانَ الكلامُ مَنْفِيًّا تامًّا، جازَ فيهِ البَدَلُ والنَّصْبُ على الاستثناءِ]؛ يَعْنِي أنَّ الكلامَ التَّامَّ إذا تَقَدَّمَهُ نَفْيٌ، ومِثْلُهُ شِبْهُ النَّفْيِ، كالنَّهْيِ والاستفهامِ، جَازَ في المستثْنَى النَّصْبُ على الاستثناءِ، والإتباعُ على البَدَلِيَّةِ، وهو المُخْتَارُ، فالنَّفْيُ [نحو: مَا قامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدٌ]، بالرَّفْعِ بَدَلٌ مِنَ «القَوْم» بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، والعائدُ مُقَدَّرٌ؛ أيْ مِنهُم، [وزَيْدًا] بالنَّصْبِ على الاستثناءِ، ومِثالُ النَّهْيِ: «لا يَقُمْ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ، وإلاَّ زَيْدًا»، ومِثَالُ الاستفهامِ: «هَلْ قَامَ القَوْمُ إلاَّ زَيْدٌ، وإلاَّ زَيْدًا»، ومَحَلُّ جوازِ الأمْرَيْنِ إذا كانَ الاستثناءُ مُتَّصِلاً، فإنْ كانَ مُنْقَطِعًا[1] وَجَبَ النَّصْبُ وإنْ تَقَدَّمَهُ نَفْيٌ أو شِبْهُهُ، نحو: «ما قامَ القَوْمُ إلاَّ حِمَارًا»، ولا يجوزُ: «إلاَّ حمارٌ» بالرَّفْعِ، هذا مذهَبُ جُمْهُورِ العَرَبِ، وأجازَ بنو تميمٍ فيهِ الإبدالَ أيْضًا، [وإنْ كَانَ الكلامُ ناقصًا كانَ على حَسَبِ العَوَامِلِ]؛ يَعْني: إذا كانَ الكلامُ ناقصًا بعدَمِ ذِكْرِ المُستثْنَى مِنْهُ كانَ المستثْنَى على حسَبِ العواملِ الَّتِي قبْلَهُ، [نحو: ما

---

(١) يسمّى المنقطِعَ لانقطاعه منه، إذ كان من غير نوعه، وهذا النوعُ من الاستثناء ليس على سبيلِ استثناءِ الشيءِ ممّا هو من جنسه؛ لأن استثناء الشيء من جنسه إخراجُ بعضٍ ما لولاه لَتَناولَه الأوَّلُ، ولذلك كان تخصيصًا على ما سبق، فأمّا إذا كان من غير الجنس، فلا يتناوله اللفظُ، وإذا لم يتناوله اللفظُ، فلا يحتاج إلى ما يُخْرِجه منه. المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٢ وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٠.

قامَ إلاَّ زَيْدٌ] فـ«ما» نافيةٌ، و«قامَ» فِعْلٌ يَطْلُبُ فاعلاً، و«إلاَّ» أداةُ استثناءٍ مُلْغاةٌ لا عملَ لها؛ لأنَّ ما قبلَها يَطْلُبُ ما بعدها، و«زيدٌ» فاعل، [وما ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْدًا]، فـ«زَيْدًا» مفعولُ «ضَرَبْتُ»، و«إلاَّ» مُلْغاةٌ لا عملَ لها، [وما مَرَرْتُ إلاَّ بزَيْدٍ]، فـ«زَيْدٌ» مجرورٌ بالباءِ، و«إلاَّ» مُلْغاةٌ لا عملَ لها، والجارُّ والمجرورُ مُتَعلِّقٌ بـ«مَرَرْتُ».

[والمستثنَى بغَيْرٍ[1]، وسِوى، وسُوى، وسَوَاءٍ[2]، مجرورٌ لا غَيْر]؛ يَعْني: أنَّ المستثْنَى بهذِهِ الأدواتِ الأربعةِ يَجِبُ جرُّه بإضافتِهَا إليهِ[3]، وأمَّا هي فلَهَا حُكْمُ المُستثنى بـ«إلاَّ» السَّابقِ مِنْ وجوبِ النَّصْبِ مع التَّمامِ والإيجابِ، نحو: «قامَ القَوْمُ غيرَ زَيْدٍ»، وأَرْجَحِيَّةُ الإتْبَاعِ مع التَّمامِ والنَّفْيِ في المُتَّصلِ، نحو: «ما قامَ القَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ»، برفعِ «غَيْر» على البدليَّةِ، ونصبِها على الاستثناء، ووجوبُ النَّصْبِ في المُنْقَطِعِ عندَ غيرِ تميمٍ، نحو: «ما قامَ القَوْمُ غيرَ حمارٍ»، ومِنَ الإجْراءِ على حَسَبِ العَوَامِلِ في النَّاقِصِ نحو: «ما قامَ غيرُ زيدٍ»، وما رَأَيْتُ غيرَ زيدٍ، وما مَرَرْتُ بغيرِ زَيْدٍ»، وهكذا حُكْمُ «سِوى وسُوى وسواء» في الجميعِ.

[والمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا[4]] ....

---

(١) تحمل «غير» على «إلَّا»؛ لأنه يلزَمها أنّ يكون ما بعدها على خلافِ ما قبلها في النفي والإثباتِ. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦١.

(٢) «سوى»: ظرفٌ من ظروف الأمكِنة، وقولنا: «جاءني رجلٌ سِواك»: رجلٌ مكانَك، أي: في موضعك، وبَدَلٌ منك، فتنصب "سواك" على كلِّ حال، لأنّه ظرفٌ، ويجر ما بعده لأنه مضاف إليه.

(٣) ما بعد «غير» لا يكون إلا مخفوضًا؛ لأنّها تلزم الإضافةَ لَفْرطِ إبهامها. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦١.

(٤) «حَاشَا»: حرفُ جرّ عند سيبويه يجرّ ما بعده، وهو وما بعده في موضعِ نصب بما قبله، =

يجوزُ نَصْبُه[1] وجَرُّه، نحو: قامَ القَوْمُ خَلا زَيْدًا] بنصبِ «زَيْدًا» على أنَّ «خلا» فِعْلٌ ماضٍ، وفاعلُها مُسْتَتِرٌ يعودُ على القائمِ المفهومِ مِنْ «قامَ القَوْمُ»، و«زَيْدًا» مفعولٌ به، [وزيدٍ] بالجرِّ على أنَّ «خلا» حَرْفُ جرٍّ [وعَدَا عَمْرًا، وعَمْرٍو، وحَاشَا زَيْدًا وزَيْدٍ] بالنَّصْبِ والجرِّ في المثالَيْنِ نَظِيرَ الأَوَّلِ.

والحاصلُ أنَّ المستثنى بهذهِ الكلماتِ الثَّلاثِ يجوزُ نَصْبُهُ بها على تقديرِها أفعالاً، وجَرُّه على تقديرِها حروفًا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

❁❁❁❁❁

وفيه معنَى الاستثناء، كما أنّ «حَتَّى» حرفٌ يجرّ ما بعده، وفيه معنى الانتهاء، وذهب الفرّاء إلى أنّ «حاشا» فعلٌ، ولا فاعلَ له، وأنّ الأصل في قولك: «حاشا زيدٍ»: حاشا لزيدٍ، فحُذفت اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها، وذهب أبو العبّاس المبرّدُ إلى أنها تكون حرفَ جرّ كما ذكر سيبويه، وتكون فعلاً ينصب ما بعده. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٢- ٦٣ وشرح التسهيل ٢/ ٣٠٦.

(١) لأنّ «مَا» فيهما مصدريّةٌ، فلا تكون صلتُها إلّا فعلاً، وفاعلُها مضمرٌ مقدَّرٌ بالبَعْض على ما تقدّم، ومَا بعدهما في موضع مصدرٍ منصوبٍ. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٠.

بَـــابُ «لا»(١)

[اعْلَمْ أنَّ لا تَنْصِبُ النَّكراتِ بغيرِ تنوينٍ، إذا باشَرَتِ النَّكْـرةَ، ولـم تتكَـرَّرُ لا]؛ يَعْني أنَّ «لا»(٢) النَّافيةِ للجِنْسِ تَنْصِبُ الاسمَ وترفـعُ الخبـرَ، مِثْـل «إنَّ» لكنَّها تَخْتَصُّ بالنَّكراتِ، فلا تعملُ في معرفةٍ، ويُشْتَرَطُ أنْ تُباشِرَ النَّكرةَ، ولا تُكَرَّرُ، فإنْ دَخَلَتْ على ما ليس مُضافًا ولا شَبِيهًا بالمضـافِ فإنَّـه يُبْنَـى علـى الفتحِ(٣)، [نحو: لا رجلَ في الدَّارِ]، فـ«لا» نافيةٌ للجنسِ تعمـلُ عَمَـلَ «إنَّ»، تنصِبُ الاسمَ وترْفَعُ الخبرَ، و«رجلَ» اسمُهَا مَبْنِيٌّ(٤) علـى الفتح فـي مَحَـلِّ نصبٍ، و«في الدَّارِ» جارٌّ ومجرورٌ مُتَعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ، وإنْ دَخَلَـتْ علـى

---

(١) وتسمى «لا» التبرئة؛ لأنها تُفيدُ تبرئةَ المتكلّم للجنس وتنزيهَهُ إياهُ عن الاتصاف بالخبر، و«لا» النافية للجنس؛ لأنها تنفي الجنس، وهي تعمل عمل «إنَّ»، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها. شرح التصريح ١/ ٣٣٦ وجامع الدروس العربية ٢/ ٣٢٩.

(٢) «لا» النافية للجنس هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق، أي يرادُ بها نفيُهُ عن جميع أفراد الجنس نصًّا لا على سبيل الاحتمال. جامع الدروس العربية ٢/ ٣٢٨- ٣٢٩ شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٢ وشرح التصريح ١/ ٣٣٦.

(٣) إنْ دَخَلَتْ على ما ليس مُضافًا ولا شَبِيهًا بالمضافِ رُكب معها وبُنِيَ على ما كان ينصب به،فإن كان يُنصب بالفتحة بُني عليها، نحو: لا رجل، أو بالياء فكذلك، نحو: لا رجلين ولا مسلمين لك، ومذهب سيبويه والجماعة أن بناءهُ لتركيبه مع لا كخمسة عشر؛ ولهذا إذا فُصل منها أعرب، وقيل لتضمنه لام استغراق الجنس. المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٠.

(٤) وليست الفتحة في ها هنا إعرابية، خلافاً للزجاج والسيرافي، وهو مذهب الجرمي، فنحو: لا رجل عندهم، معرب كالمضاف لكن حذف تنوينه تخفيفًا؛ ورُد بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو: لا خيرًا من زيد؛ لأن المطول أولى بالتخفيف، فإنما حذف للبناء. . المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٢

مضافٍ أو شَبيهٍ بالمضافِ فإنَّها تَنْصِبُه ولا يُبْنَى، نحو: «لا غُلامَ سفرٍ حاضرٌ، ولا طالعًا جَبَلاً موجودٌ»، وإعرابُ المثالِ الأوَّلِ: «لا» نافيةٌ للجِنْسِ، و«غُلامَ»[1] اسمُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«سَفرٍ» مضافٌ إليهِ، و«حاضِر» خبرُها؛ وإعرابُ المثالِ الثَّاني: «لا» نافيةٌ للجِنْسِ، و«طالعًا» اسمُها منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«جَبلاً» منصوبٌ بـ[«طالعًا» على أنَّهُ مفعولُهُ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ يعملُ عَمَلَ الفعلِ، و«موجود» خبرُها، والشَّبيهُ بالمضافِ هو ما تَعَلَّقَ بِهِ؛ أي اتَّصلَ بِهِ شَيءٌ مِنْ تمامِ معناهُ؛ مرفوعًا كانَ، نحو: «لا قَبيحًا فِعْلُه ممدوحٌ»، فـ«فِعْلُه» مرفوعٌ بـ«قبيحًا» على أنَّه فاعلُهُ، أو منصوبًا نحو: «لا طالعًا جَبلاً حاضرٌ»، أو مجرورًا بحرفِ جَرٍّ، نحو: «لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عندنا»، فَـ«مِنْ زيدٍ» جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ«خيرًا». [فإنْ لم تُباشِرْها وَجبَ الرَّفْعُ، وَوجَبَ تكْرَارُ لا[2]]، نحو: «لا في الدَّارِ رجلٌ ولا امْرَأَةٌ]، فـ«لا» نافيةٌ للجِنْسِ مُلْغاةٌ لا عَمَلَ لها، و«في الدَّارِ» جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ، خبرٌ مُقَدَّمٌ، و«رَجُل» مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، و«امرأةٌ» معطوفٌ على «رَجُل»، [فإنْ تكَرَّرتْ جازَ إعمالُها وإلغاؤها]؛ يَعْني إنْ دخلتْ على نكرةٍ وباشَرَتْها وتكَرَّرت «لا»، جازَ إعمالُهَا عَمَلَ «إنَّ» وإلغاؤها، فيكونُ ما بعدَها مبتدأً وخبرًا، [فإنْ شِئتَ قُلْتَ: لا رَجُلَ في الدَّارِ ولا امْرأةَ]، بفتحِ «رَجُل وامرأة» على إعمالِ «لا»، وجَعْلِ كُلٍّ منهما اسْمًا لها، [وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: لا رَجُلٌ في الدَّارِ ولا امْرأةٌ]، برفعِ «رَجُلٌ وامْرأةٌ» على إلغائها، وجَعْلِ ما

(١) الفتحةُ ها هنا فتحة إعراب، لا فتحةَ بناء، لامتناعِ بناءِ المضاف مع غيره، وجَعْلهما كالشيء الواحد. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٢.

(٢) إذا انفصل مصحوب «لا»، أو كان معرفة بطل العمل بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار عند سيبويه والجمهور في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان. المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٣٥

بعدها مبتدأً، وفي هذينِ المثـالَيْنِ أوجـهٌ كثيـرةٌ مـذكورةٌ فـي المُطـوَّلاتِ[1]، والله سبحانه وتعالى أعلم.

*****

(١) منها على سبيل المثال: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الأشموني، وشروح الكافية، لابن الحاجب، والكناش في النحو والتصريف، وشروح ألفية ابن مالك والأشباه والنظائر في النحو وهمع الهوامع وشرح التسهيل والتذييل والتكميل وغيرها.

باب المُنَادَى

[المُنادَى[1] خَمْسَةُ أنواع: المُفرَدُ العَلَمُ، والنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ، والنَّكِرَةُ غيرُ المَقْصُودةِ، والمُضَافُ، والمُشَبَّهُ بالمُضافِ]؛ يَعْنِي[2]: أنَّ المُنادَى يَنْقَسِمُ إلى خمسةِ أقسامٍ: المفردُ العَلَمُ، والمُرادُ مِنْهُ ما لَيْسَ مُضافًا ولا شَبِيهًا بالمضافِ، نحو «زَيْد، وعَمْرو»، والنَّكِرَةُ المقصودةُ ، نحو: «رَجُل وامرأَة»، إذا أُرِيدَ بهما مُعَيَّنٌ، والنَّكِرةُ غيرُ المقصودةِ، نحو: «رَجُل» إذا أُرِيدَ بِهِ رَجُلٌ غيرُ مُعَيَّنٍ، كقول الأعْمَى: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي»، والمُضافُ كـ«غُلام زيدٍ»، والمُشَبَّهِ بالمُضافِ كـ«يا طَالِعًا جَبَلاً».

[فأمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ، والنَّكْرَةُ المَقْصودةُ، فَيُبْنَيَانِ على الضَّمِّ مِنْ غيرِ تنوينٍ، نحو: يا زَيْدُ، ويا رَجُلُ]، فـ«يا» حرفُ نداءٍ، و«زَيْدُ» مُنَادَى مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، ومِثْلُهُ: «يا رَجُلُ»، والمُثَنَّى يُبْنَى على الألفِ، وجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالمُ يُبْنَى على الواوِ، نحو: «يا زَيْدانِ، ويا زَيْدُونَ».

والحاصِلُ أنَّ كُلاًّ يُبْنَى على ما يُرْفَعُ بهِ، [والثَّلاثةُ الباقيةُ منصوبةٌ لا غير]، نحو: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي، ويا غُلامَ زَيْدٍ، ويا طَالِعًا جَبَلاً»، فكُلٌّ مِنْها مُنادى مُنصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، و«زَيْد» مُضافٌ لـ«غُلام»، و«جَبَلاً» مفعولٌ لـ«طالِعًا»، والله سبحانه وتعالى أعلمُ.

---

(١) اسم ظاهر يذكر بعد أداة نداء لطلب إقبال صاحبه أو تنبيهه، والمنادى في الأصل مفعول به، وبيان ذلك أن قولك: يا محمدُ، أصله : أدعو محمدًا. همع الهوامع ٢/ ٣٢

(٢) حروف النداء: حروف النداء ستة: هي:

يا- أيا- هيا- أيْ- الهمزة- وا «لنداء المندوب».

يا: وهي أم الباب، وتستخدم لنداء البعيد أو القريب، أو المتوسط.

أيا: لنداء البعيد،نحو: أيا محمدُ أقبلْ.

هيا: لنداء البعيد، نحو: هيا مذاكرًا للمذاكرة.

أي: لنداء القريب، نحو: أي محمدُ انتبهْ إلى كلامي.

الهمزة: لنداء القريب، نحو: أمحمدُ ذاكرْ.

باب المفعولِ مِنْ أَجْلِهِ

[وهو[1] الاسْمُ[2] المنصوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لسببِ وُقُوعِ الفِعْلِ، نحو: قَامَ زَيْدٌ إِجْلالاً لِعَمْرٍو]، فـ«قامَ زَيْدٌ» فِعْلٌ وفاعِلٌ، «إِجلالاً» منصوبٌ على أَنَّهُ مفعولٌ لأَجْلِهِ؛ لأَنَّهُ ذُكِرَ لبيانِ عِلَّةِ وُقُوعِ القيامِ، [وقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ]، فـ«قَصَدْتُكَ» فِعْلٌ وفاعِلٌ ومفعولٌ بِهِ، و«ابْتِغَاء» مفعولٌ لأَجْلِهِ، و«مَعْرُوف» مُضافٌ، و«الكافُ» مُضافٌ إِلَيْهِ.

ولِلْمَفْعُولِ لأَجْلِهِ شُرُوطٌ[3] تُطْلَبُ مِنَ المُطَوَّلاتِ[4]، والله سبحانه وتعالى أَعْلَمُ.

❁❁❁❁❁

---

(١) المفعول له أو لأجله هو: المصدر القلبى الفضلة المعلِّلُ الحدثَ شاركَهُ وقتًا وفاعلاً. كتاب شرح حدود النحو ٢١٦ وجمع الجوامع ١٣٠.

(٢) ويشترط أن يكون مصدرًا، خلافًا ليونس. جمع الجوامع ١٣٠.

(٣) شروطه خمسة: أن يكون مصدرًا ، وأن يكون قلبيا من أفعال النفس الباطنة، وأن يفيد التعليل، وأن يتّحد مع عامله في الوقت، فلا يجوز: تأهبت اليوم السفرَ غدًا، فزمن التأهب غير زمن السفر، أن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا، فلا يجوز: جئتك محبتك إياي؛ لأن فاعل «المجيء» المتكلم، وفاعل «المحبة» المخاطب. شرح التصريح ١/ ٥٠٩- ٥١١ وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦ وجمع الجوامع ١٣٠.

(٤) منها على سبيل المثال: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الأشموني، وشروح الكافية، لابن الحاجب، والكناش في النحو والتصريف، وشروح ألفية ابن مالك والأشباه والنظائر في النحو وهمع الهوامع وشرح التسهيل والتذييل والتكميل وغيرها.

باب المفعولِ مَعَهُ[1]

[وهو الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذي يُذْكَرُ لِبَيانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الفِعْلَ]؛ يَعْنِي[2]: أنَّ المفعولَ مَعَهُ هو الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذي يُذْكَرُ لِبيانِ الَّذاتِ الَّتي فُعِلَ الفِعْلُ بمُصَاحِبتِهَا[3].

ويُشْتَرَطُ[4] له أنْ يَقَعَ بعدَ واوٍ مُفِيدةٍ لِلْمَعِيَّةِ نَصًّا، [نحو: جاءَ الأميرُ والجَيْشَ]، فـ«جاءَ الأميرُ» فِعْلٌ وفاعلٌ، و«الجَيْشَ»: الواوُ واوُ المَعِيَّةِ، و«الجَيْش» منصوبٌ على أنَّهُ مفعولٌ معَهُ، وناصِبُهُ الفِعْلُ[5] المَذْكُورُ قبلَهُ، [واسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ]، وإعرابُهُ كالَّذِي قبلَهُ، والاسْتواءُ معناهُ الارتِفَاعُ،

---

(١) وسيبويه يسميه هكذا، ويسميه مفعولاً به. المساعد على شرح التسهيل ١/ ٥٣٩

(٢) المفعول معه: اسمٌ فضلةٌ وقعَ بعد واو، بمعنى "مع" مسبوقةً بجملةٍ، ليدُلَّ على شيءٍ حصلَ الفعلُ بمُصاحبتِه (أي معهُ)، بلا قصدٍ إلى إشراكِهِ في حكم ما قبلهُ. شرح التسهيل ٢/ ٢٤٧ وشرح التصريح ١/ ٥٢٨ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٣٧ وشرح الحدود في النحو ٢٢١ وجامع الدروس العربية ٣/ ٧٢

(٣) الأصل: استوى الماء مع الخشبة، فحدث ثلاثة أشياء: حذف «مع»، وأقيمت «الواو» مقامها، ونقل إعراب «الخشبة» من الجر إلى النصب. شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٠٩

(٤) هناك ثلاثةُ شُرُوط: الأول: أَن يكون فضلةً (أَيْ بحيثُ يصحُّ انعقادُ الجملةِ بدونه، فإن كان الاسم التالي للواو عمدة، نحو: اشترك زيدٌ وعمرٌو»، لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة، وإنما كان «عمرٌو» عمدة؛ لوجوب عطفه على ما قبله وهو عمدة. الثاني: أن يكونَ ما قبلَهُ جملةً، فإن سبقه مفرد نحو: «كلّ امرئ وشأنُه»، كان معطوفًا على ما قبله. الثالث: أن تكونَ الواوُ بمعنى «مَعَ»، فإن كانت للعطف، لعدم صحة المعية نحو: «جاء خالدٌ وسعيدٌ قبله أو بعده»، فلم يكن ما بعدها مفعولا معه، وإن كانت واو الحال فكذلك، نحو: «جاء علي والشمسُ طالعة». جامع الدروس النحوية ٣/ ٧٣

(٥) وزعم الجرجاني أن الواو هي الناصبة بنفسها، ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب بالمخالفة، . شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠.

والمعنَى: ارْتَفَعَ الماءُ حتَّى حَاذَى الخَشَبَةَ، والخشبةُ مِقْياسٌ يُعْرَفُ بهـا قَـدْرُ ارْتِفاعِ الماءِ.

[وأمَّا خبرُ كانَ وأخواتِها]، نحو: «كانَ زَيْدٌ قائمًا»، [واسْمُ إنَّ وأخَواتِهـا]، نحو: «إنَّ زَيْدًا قائمٌ»، [فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا في المَرْفُوعـاتِ]، ولا حاجـةَ إلـى إعادةِ ذلك هُنا، [وكذلِكَ التَّوابِعُ]، وهي النَّعْتُ، نحو: «رَأَيْتُ زَيْـدًا العـالِمَ»، والعَطْفُ: نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا»، والتوكيد: نحو: «رَأَيْـتُ زَيْـدًا نَفْسَـهُ»، والبَدَلُ: نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَـاكَ»، [فَقَـدْ تَقَـدَّمَتْ هُنـاكَ]، فـلا حاجـةَ إلـى إعْادَتِها هُنا، والله سبحانه وتعالى أَعْلَمُ.

❁❁❁❁❁

باب مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

[المَخْفُوضَاتُ[1] ثلاثةٌ: مَخْفُوضٌ بالحَرْفِ]، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، [ومَخْفُوضٌ بالإضافةِ]، نحو: «جاءَ غُلامُ زَيْدٍ»، [وتابعٌ لِلْمَخْفُوضِ]، نحو: «مَرَرْتُ بزَيْدٍ العَالِمِ، وبِزَيْدٍ وعَمْرٍو، وبزَيْدٍ نفسِه، وبزَيْدٍ أَخِيكَ»، وكلامُهُ يُوهِمُ أنَّ التَّابعَ مَخْفوضٌ بالتَّبَعِيَّةِ[2]، والصَّحِيحُ أنَّهُ مَخْفُوضٌ بما جَرَّ المَتْبُوعَ، إلاَّ البَدَلَ، فعَلَى نِيَّةِ تكْرارِ العامِلِ، فَلَمْ يَخْرُجِ الخَفْضُ عنِ الخفْضِ بحرْفٍ[3] أو بالمضافِ.

[فأمَّا المخفوضُ بالحرْفِ[4] فهو ما يُخْفَضُ بمِنْ وإلى]، نحو: «سِرْتُ مِنَ[5] البَصْرةِ إلى[6] الكُوفةِ»، [وعَنْ]: نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ[7]

---

(١) الجرُّ من عبارات البصريين، والخَفْضُ من عبارات الكوفيين. شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٣(ط. إميل يعقوب)..

(٢) وَمن زَاد (التبعِيَّة) فَهُوَ رَأْي الْأَخْفَش مَرْجُوح عِنْد الْجُمْهُور. همع الهوامع ٢/ ٤١٣.

(٣) حروف الجر تسمّى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمّى حروف الجرّ؛ لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء؛ أي: تخفضها، ويسمّيها الكوفيون حروف الصفات، لأنها تقع صفاتٍ لِما قبلها من النكرات. شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤٥٤ وهمع الهوامع ٢/ ٤١٣.

(٤) حروف الجرّ وهي: من وإلى وحتى وخلا وحاشى وعدا وفي وعن وعلى ومذ ومنذ وربّ واللام وكي والواو والتاء والكاف والباء، ولعلّ في عقيل، ومتى في هذيل ، وقد وصل عددها عشرين حرفًا عند بعضهم، وفي بعضها خلاف. أوضح المسالك ٣/ ٣ وشرح ابن عقيل ٣/ ٣ و شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ٢/ ٣٥٧ وشرح التصريح ١/ ٦٣٠.

(٥) «مِن» في هذا المثال ابتدائية.

(٦) «إلى» في هذا المثال غائية.

(٧) «عن» في هذا المثال تفيد المجاوزة.

القَوْسِ»، [وعَلَى]: نحو: «رَكِبْتُ على[1] الفَرَسِ»، [وفي]: نحو: «الماءُ في[2] الكُوزِ»، [ورُبَّ]: نحو: «رُبَّ[3] رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ»، [والباءُ]: نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، [والكافُ]: نحو: «زَيْدٌ كَالبَدْرِ»، [واللاَّمُ]: نحو: «المالُ لِزَيْدٍ».

[وحروفُ القَسَمِ[4]: وهي: الواوُ، والباءُ، والتَّاءُ]: نحو: واللهِ، وباللهِ[5]، وتاللهِ[6].

[و بِمُذْ ، ومُنْذُ[7]]: نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أو مُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ»، فـ«ما» نافيةٌ، و«رأيتُهُ»: فِعْلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، و«مُذْ ومُنْذُ» حَرْفَا[1] جَرٍّ، و«يَوْم» مجرورٌ بـ«مُذْ أو مُنْذُ»، و«الجمعةِ» مضافٌ إليه[2].

---

(١) «على» في هذا المثال تفيد الاستعلاء.

(٢) «في» في هذا المثال تفيد الظرفية والاحتواء.

(٣) «ربَّ»: تختص بالنكرات للتقليل، وقد تدخل (ربّ) على مضمر بلفظ الغيبة يلزم الإفراد الإفراد والتذكير، والتفسير بعده بمييز كمميز عشرين ، نحو: ربّه امرأة لقيتها، وربّه رجلين لقيتهما. شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة٢/ ٣٥٧- ٣٥٨ وهمع الهوامع ٢/ ٤٣٠- ٤٣٥

(٤) وزاد النحاة رابعًا، وهو لام القسم؛ لما يكون فيه معنى التعجب، نحو قولنا: لله لَا يُؤَخر الْأَجَل؛ أَي: تالله وَقَوله: لله يبْقى على الْأَيَّام ذُو حيد. همع الهوامع ٢/ ٤٧٩ وجمع الجوامع ١٨٨.

(٥) ذهب النحاة إلى أن الباء هي الأصل في حروف القسم، فيقال: باللهِ أخبرني، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً. همع الهوامع ٢/ ٤٧٧ وجمع الجوامع ١٨٨.

(٦) تختص التَّاء بلفظ الجلالة «الله» نَحْو: ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ ﴾ [يُوسُف: ٨٥]، فَلَا تجر غَيره لَا لَا ظَاهرًا وَلَا مضمرًا لفرعيتها، وشذت فِي «الرَّحْمَن وَرب الْكَعْبَة وربي، فقد سُمع تالرحمن وترب الْكَعْبَة وتربي. همع الهوامع ٢/ ٤٧٩ وجمع الجوامع ١٨٩.

(٧) وتختصّ مذ ومنذ بأسماء الزمان. شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة٢/ ٣٥٧

[وأمَّا ما يُخْفَضُ بالإضافةِ[٣]، فنحو قولِكَ: غُلام زَيْدٍ]، فإذا قُلْتَ مَثَلاً: «جَاءَ غُلامُ زَيْدٍ»، فـ«جاءَ» فِعْلٌ ماضٍ، و«غُلام» فاعلٌ، و«زَيْد» مضافٌ إليهِ، وهو مجرورٌ بالمضافِ، وهو «غُلام»، وكلامُهُ يُوهِمُ أنَّهُ مجرورٌ بالإضافةِ، وهذا قَوْلٌ ضَعِيفٌ والصَّحِيحُ أنَّهُ مجرورٌ بالمضافِ[٤].

[وهو على قِسْمَيْنِ]؛ يَعْني: أنَّ الإضافَةَ تَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: تَارَةً تكونُ على معنى «اللاَّمِ»، وتَارَةً تكونُ على معنَى «مِنْ»، وأشارَ إليهما بقولِهِ: [ما يُقَدَّرُ باللاَّمِ ، نحو: غُلام زَيْدٍ]؛ أي: غُلامٌ لِزَيْدٍ، [وما يُقَدَّرُ بمِنْ ، نحو: ثَوْبُ خَزٍّ، وبابُ سَاجٍ، وخاتمُ حديدٍ]؛ أي: ثوبٌ مِنْ خَزٍّ، وبابٌ مِنْ سِاجٍ، وخاتمٌ مِنْ حَدِيدٍ، [وما أَشْبَهَ ذلِكَ] من أمثلة القسمَيْنِ.

---

(١) أصل «مذ»: منذ، فحذفت النون ، واستدل على ذلك برجوع ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو: مذ اليوم؛ ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولو قيل بالعكس، وزيدت النون كما قالوا في «ابنم» أن أصله «ابن»، فزيدت الميم، وقال ابن ملكون :هما أصلان؛ لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه، وقال المالقي: إذا كانت «مذ» اسمًا فأصلها «منذ»، وإذا كانت حرفًا فهي أصل؛ نظرًا إلى أن الحرف لا يتصرف فيه. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٦٦٣

(٢) وهما إذا دخلا على الجملتين ظرفان مضافان باتفاق، وقيل :إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر. شرح التصريح ١/ ٦٦٣

(٣) الإضافة هي: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو يقوم مقام تنوينه. شرح التصريح ١/ ٦٧٣ وجمع الجوامع ١٩٤.

(٤) في عامل الجر خلاف، فذهب سيبويه إلى أنه يجر المضاف إليه بالمضاف؛ لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، وذهب الزجاج إلى أنه يجر بمعنى اللام، وذهب السهيلي وأبو حيان إلى أنه يجر بالإضافة، أما ابن الباذش فذهب إلى أنه يجر بحرف مقدرٍ ناب عنه المضاف. الكتاب ١/ ٤١٩، ٤٢٠ وشرح التصريح ١/ ٦٧٤ وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ١٢٣وجمع الجوامع ١٩٤.

وضابطُ الإضافةِ الَّتي تكونُ على معنَى «مِنْ» أنْ يكونَ المضافُ إليهِ جِنْسًا لِلْمُضافِ، فتكونُ «مِنْ» لِبيانِ الجِنْسِ.

وبَقِيَ قِسْمٌ ثالثٌ تكونُ الإضافةُ فيهِ على معنى «في»، وهو أنْ يكونَ المُضافُ إليه ظَرْفًا لِلْمُضافِ، نحو: ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [1]؛ أي: تربُّصٌ في أرْبَعَةِ أشْهُرٍ، فإذا لم يكُنِ المضافُ جِنْسًا لِلْمُضافِ إليهِ، ولا ظَرْفًا لَهُ، فهي على معنَى اللاَّمِ، كما قال ابْنُ مالكٍ [2]:

والثَّاني اجْرُر وانوِ مِنْ أوْ في إذا ... لَمْ يَصْلُحِ إلا ذاكَ واللامَ خُذا
لِما سِوَى ذَيْنِكَ.................... .... [3]

والله سبحانه وتعالى أعلم .

❁❁❁❁❁

[قال مُؤَلِّفُ هذا الشَّرْحِ رحمه الله تعالى]: هذا آخِرُ ما يَسَّرَهُ الله تعالى على مَتْنِ الآجْرُوميَّةِ للإمام الصَّنهاجِي رحمه الله تعالى، بقلم الفَقِيرِ كثيرِ الذُّنوبِ والآثامِ، خَادِمِ طَلَبَةِ العِلْمِ بالمسجدِ الطَّائفيّ، والمسجدِ الحَرَامِ، المُرْتَجي مِنْ رَبِّهِ الغُفْرانَ أحمد بن زيني دحلان غفر الله له ولوالديه ومشايخهِ ولسائرِ المسلمينَ آمينَ: كَتَبْتُ ذلك مع زمنٍ يسيرٍ في الطَّائفِ عند

(١) سورة البقرة:٢٢٦.

(٢) هو: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، توفي سنة ٦٧٢ هـ، ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها، له مجموعة كبيرة من المؤلفات، أهمها: الألفية وتسهيل الفوائد وشرحه له، والكافية الشافية والضرب من لسان العرب ولامية الأفعال وشواهد التوضيح. انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٥٣ وفوات الوفيات ٢/ ٢٢٧.

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١/ ٢٧٢.

مسجدِ سيدِنا عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وكان وقتُ فراغِهِ في ربيع الأوَّلِ سنة إحدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وأسأل الله تعالى أن ينفعَ به كلَّ طالبٍ غيرِ حاسد، وأن يجعلَهُ خالِصًا لوجهِهِ الكريمِ، بجاهِ النَّبي وآله وصحبه الكرام، وكذلك أسألُ كلَّ مَنْ وقفَ على ذلك أو انتفعَ بِهِ أن يَسْتُرَ ما فيهِ مِنَ الخَلَلِ، وأن يُنَبِّهَ على ما وَقَعَ فيهِ بالرَّدِّ الصَّريحِ بعدَ التَّأَمُّلِ، فإنَّهُ قلَّ أنْ يخلوَ مُؤلِّفٌ عَنْ هَفْوةٍ، أو ينجوَ مُصنِّفٌ مِنْ عَثْرَةٍ، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يُوفِّقَنا لما يُحبُّهُ ويَرْضاهُ، وأنْ يَهْدِيَنا سُبُلَ السَّلامِ، والله وليُّ التَّوْفِيقِ يَهْدِي مَنْ يشاءُ إلى أَقْوَمِ طَرِيقٍ، والحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ، وصَلَّى اللهُ على سيدِنا محمدٍ وعلى آله وصحبِهِ، وسَلِّمْ تَسليمًا كثيرًا، آمين .

❁❁❁❁❁

الفهارس

القرآن الكريم

﴿وَخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفا﴾: سورة النساء ٢٨ ص ٨٠

الحديث النبوي الشريف

«صَلَّى رَسُولُ اللهِ -ﷺ جالِسًا، وصَلَّى ورَاءَهُ رِجَالٌ قِيامًا»: ص : ١٣٢

الأعلام

الحريري: الإمام أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري...... ص ٣٤

ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك ، ص ١٥٠

الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين.. ص ١٥٠

الشعر

عن عمرِو الطويل رشيد بن شهاب اليشكري ص: ١٣٥

فَتَحَمَّلِ الكامل عبد القيس بن خفاف ص: ٣٧

قائمة المراجع

١. ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي - عالم الكتب ١٩٨٧م.

٢. أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، تعليق السيد محمد رشيد رضا- ط٦ - القاهرة ١٩٥٩ م.

٣. أسرار العربية للأنباري ، تحقيق محمد حسن- بيروت ١٩٩٨ م.

٤. الأصمعيات، للأصمعي - أحمد محمد شاكر أبو الأشبال - عبد السلام محمد هارون - دار المعارف القاهرة.

٥. أصول النحو، لابن السراج- تحقيق عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة- سوريا ١٩٨٥م.

٦. الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام-تحقيق علي فودة نيل- جامعة الرياض ١٩٨١م.

٧. الأفعال لابن القطاع- حيدر آباد بالهند ١٣٥٩ هـ.

٨. الأفعال للسرقسطي- تحقيق الدكتور حسين محمد شرف والدكتور محمد مهدي علام - القاهرة ١٩٧٥م.

٩. ألفية ابن مالك- مكتبة الآداب بالقاهرة.

١٠. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لابن القفطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة ١٩٧٧م.

١١. الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري- تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد- الخانجي بالقاهرة ٢٠٠٢م.

١٢. الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي – تحقيق الدكتور مازن المبارك- القاهرة ١٩٥٩م.

١٣. بحوث في العقيدة الإسلامية، إعداد مركز نون للتأليف والترجمة- ٢٠١١م.

١٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة ١٩٦٥م.

١٥. التبيين، للعكبري- تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين- بيروت لبنان(لات).

١٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان تحقيق الدكور حسن هنداوي الناشر دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.

١٧. شرح التسهيل ، لابن مالك- تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- القاهرة)١٩٩٠م.

١٨. تصريف العزي، لسعد الدين التفتازاني- دار المنهاج.

١٩. التعريفات، للجرجاني- بيروت – لبنان ١٩٨٣ م.

٢٠. جمع الجوامع، للسيوطي- تحقيق الدكتور نصر أحمد والدكتور صبري السيد – مكتبة الآداب القاهرة ٢٠١١م.

٢١. حاشية الصبان على شرح الأشموني- القاهرة (لا ت).

٢٢. الخصائص ، لابن جني – تحقيق محمد علي النجار- القاهرة ١٩٥٢- ١٩٥٦م.

٢٣. دلائل الإعجاز، لعبد القاهرة الجرجاني- تحقيق محمود محمد شاكر- القاهرة ١٩٨٩م.

٢٤. شذرات الذهب ، لابن العماد- تحقيق محمود الأرناؤوط- دار ابن كثير، دمشق - بيروت ١٩٨٦م.

٢٥. شرح الشافية، للرضي- تحقيق محمد الزفزاف وآخرين- لبنان ١٩٧٥م.

٢٦. شرح الكافية، للرضي – القاهرة ١٣٠٦ هـ.

٢٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي

٢٨. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة – دمشق ١٩٨٨م.

٢٩. شرح ابن عقيل ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين- المكتبة العصرية – بيروت ٢٠٠٧م.

٣٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (لا ت).

٣١. شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ل بن الوردي- تحقيق الدكتور عبد الله بن علي الشلال- مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨ م.

٣٢. شرح التسهيل؛ لابن مالك- تحقيق الدكتور عبد الرحمن سيد والدكتور محمد بدوي المختون – هجر للطباعة بالقاهرة ١٩٩٠م.

٣٣. شرح التسهيل؛ للمرادي، تحقيق محمد عبد النبي- مكتبة الإيمان ٢٠٠٦م.

٣٤. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري- دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان 1421هـ-٢٠٠٠م

٣٥. شرح العوامل المائة، للجرجاني بشرح الشيخ أحمد الفطاني-

٣٦. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود- دار الكتب العلمية ٢٠١٠م.

٣٧. شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي- تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري- الثانية، -مكتبة وهبة القاهرة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٣٨. شرح المفصل ، لابن يعيش- عالم الكتب – بيروت (لا ت). و تحقيق الدكتور إميل يعقوب- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

٣٩. شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ- تحقيق خالد عبد الكريم- المطبعة العصرية – الكويت ١٩٧٧م

٤٠. الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس- تحقيق سيد أحمد صقر- عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م.

٤١. الصحاح= تاج اللغة وصحاح العربية- تحقيق أحمد عبد الغفور- القاهرة ١٩٥٦م.

٤٢. الصناعتين، لأبي الهلال العسكري- تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة ١٩٥٢م.

٤٣. العوامل المائة في أصول علم العربية للجرجاني بشرح الشيخ خالد الأزهري- دار الكتب العلمية ٢٠١٨ م.

٤٤. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري- نشره برجستراسر- الخانجي بالقاهرة ١٩٣٢م.

٤٥. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، للشنقيطي- شرح أحمد بن عمر الحازمي- مكة المكرمة.

٤٦. فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٨.

٤٧. قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- القاهرة (لا ت).

٤٨. قواعد المطارحة، لابن إياز- تحقيق د. يس أبو الهيجاء و د. شريف عبد الكريم النجار و أ.د. علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، إربد / الأردن ، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

٤٩. الكافي في العروض والقوافي، للخطيب القزويني- تحقيق الحساني حسن عبد الله- ط٣ مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٤م.

٥٠. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨م.

٥١. كتاب الكليات ـ لأبى البقاء الكفومى- تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري- وزارة الثقافة بدمشق ١٩٨٢م.

٥٢. كشف النقاب عن مخدَّرات ملحة الإعراب، للفاكهي ، تحقيق د.عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٦ م.

٥٣. الكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء، تحقيق الدكتور جودة مبروك- ط٢ – مكتبة الآداب بالقاهرة ٢٠٠٥م.

٥٤. اللباب في علل الإعراب والبناء، للعكبري- تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان- دار الفكر- سوريا ١٩٩٥م.

٥٥. اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ١٩٠ ، ط٤(القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٤)

٥٦. المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني- تحقيق علي الجندي وآخرين- القاهرة ١٣٨٦هـ.

٥٧. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب- الخانجي بالقاهرة.

٥٨. المرتجل، لابن الخشاب- دراسة وتحقيق علي حيدر – دمشق ١٩٧٢م.

٥٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين- القاهرة ١٩٥٨م.

٦٠. مسائل خلافية في النحو، للعكبري- تحقيق الدكتور محمد خير حلواني- حلب.

٦١. المسائل العسكريَّات، لأبي علي الفارسي- تحقيق -علي جابر المنصوري- ٢٠٠٢م.

٦٢. معالم الفلسفة الإسلامية ، نظرات في التصوف والكرامات- لمحمد جواد مغنِيَّة، ط٣ مكتبة الهلال، بيروت ١٩٨٢م

٦٣. معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -الأردن ١٤٢٠ - ٢٠٠٠

٦٤. معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء الكفومي- تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري- مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٩٨م.

٦٥. معرفة القراء الكبار، للحافظ الذهبي- تحقيق بشار عواد وآخرين- مؤسسة الر سالة- بيروت ١٩٨٤م.

٦٦. مفتاح الإعراب، للمحلي- تحقيق الدكتور محمد عامر- مكتبة الإيمان بالقاهرة ١٩٨٥م.

٦٧. مفتاح العلوم ، للخوارزمي- دار الكتاب العربي -القاهرة ١٩٨٩م.

٦٨. مفتاح العلوم، للسكَّاكي -مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٩٨م.

٦٩. المفضليات، للمفضل الضبي- تحقيق أحمد محمد شاكر أبو الأشبال - عبد السلام محمد هارون - دار المعارف القاهرة.

٧٠. مقارنة للجمل الخبرية والإنشائية من وجهة نظرالنحاة والبلاغيين، لعبدالجبار الزركوشي ٧٨. ((مجلة التراث الأدبى السنة الثانية العددالسادس)).

٧١. المقتضب، للمبرد- تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ.

٧٢. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل- تحقيق محمد كامل بركات -جامعة أم القرى السعودية ١٤٠٢ - ١٩٨٢.

٧٣. المفصل، للزمخشري- تحقيق الدكتور خالد إسماعيل حسان- راجعه الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الآداب بالقاهرة ٢٠٠٦م.

٧٤. المقرب، لابن عصفور- تحقيق أحمد عبد الستار والدكتور عبد الله الجبوري- بغداد ١٩٧٢م.

٧٥. مقومات الجملة العربية؛ للدكتور علي أبو المكارم- دار غريب القاهرة ٢٠١٢م.

٧٦. الممتع في التصريف، لابن عصفور- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- بيروت ١٩٧٩م.

٧٧. المنصف، لابن جني- تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين- القاهرة ١٩٥٤م.

٧٨. المنطق الصوري والرياضي، لعبد الرحمن بدوي - مكتبة النهضة العربية ١٩٩٧م.

٧٩. منهج القرائن وأثره في التحصيل المدرسي ، جميل حمداوي، المجلة التربوية، الكويت، مجلس النشر العلمي ، العدد الأربعون، المجلد العاشر ١٩٩٦، م ص١٨٠، ص ١٨٥.

٨٠. نتائج الفكر في النحو، للسهيلي - تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٢ م.

٨١. النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي- طبعة مصورة عن دار الكتب- وزارة الثقافة بالقاهرة (لا ت).

٨٢. النحو الوافي، لعباس حسن- دار المعارف القاهرة.

٨٣. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري- نشر علي محمد الضباع- مطبعة مصطفى محمد- المكتبة التجارية الكبرى (لا ت).

٨٤. همع الهوامع، للسيوطي- تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي- طبعة المكتبة التوفيقية - القاهرة (لا ت).

٨٥. وفيات الأعيان، لابن خلكان- تحقيق إحسان عباس- دار صادر- بيروت (لا ت).

الفهرســـت

تمَّ بحمد الله